NAHNOO

Friedrich Ebert Stiftung

الشاطئ العام في لبنان

دراسة إجتماعية و اقتصاديّة

يارا حمادة

أيلول 2024

المحتويات

I. مقدّمة 01
II. محدّدات الدراسة 03
III. المنهجيّة 04
أ. عيّنة الاستبيان 04
ب. المقابلات 07
IV. النتائج والتحليل 07
أ. اختيار الشواطئ 07
1. تأثير نوع الجنس ومكان السكن على الاختيار ما بين ارتياد شاطئ عامّ أو مرفق خاصّ 08
2. أسباب تفضيل ارتياد المرفق الخاصّ على الشاطئ العامّ 11
3. العلاقة ما بين القدرة الشرائيّة والاختيار بين ارتياد شاطئ عامّ أو مرفق خاصّ 12
4. تأثير الأزمة الاقتصاديّة على اختيار المواطن ما بين ارتياد شاطئ عامّ او مرفق خاصّ وعلى تجربته 13
ب. كلفة الذهاب الى مرفق خاصّ مقابل كلفة الذهاب الى شاطئ عامّ 16
ت. التحليل المناطقي 19
ث. دراسات حالة 25
1. تأثير الإدارة والتنظيم على الفرص الاقتصاديّة للمجتمعات المحلّيّة 26
2. علاقة المجتمعات المحلّيّة بالشاطئ ودورها 35
3. المحميّات والتصميم الحدائقي: أدوات بلديّة لحماية الأملاك العامّة البحريّة 37
ج. عوامل واقتراحات تساهم في تعزيز قدرة الشواطئ العامّة على استقطاب الروّاد 40
V. الخُلاصة والتوصيات 44
المراجع 49

لائحة بالرسوم البيانيّة

رسم بياني 1. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الجنسيّة 05
رسم بياني 2. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الجنس 05
رسم بياني 3. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب العمر 05
رسم بياني 4. توزيع الفئات العمريّة للمشاركين في الاستبيان 05
رسم بياني 5. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب مكان السكن 06
رسم بياني 6. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الدخل الشهري 06
رسم بياني 7. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب اختيارهم للشواطئ 08
رسم بياني 8. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الجنس واختيارهم للشواطئ التي يرتادونها 08
رسم بياني 9. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب قضاء سكنهم واختيارهم للشواطئ التي يرتادونها 09
رسم بياني 10. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب جنسهم وقضاء سكنهم والشواطئ التي يرتادونها 10
رسم بياني 11. أسباب ارتياد المرافق الخاصّة، إجابات السؤال المتعدّد الخيارات 11
رسم بياني 12. أسباب ارتياد المرافق الخاصّة، إجابات السؤال المفتوح 12
رسم بياني 13. اختيار نوع الشاطئ بحسب الدخل الشهري 13
رسم بياني 14. توزيع نسب تغيير اختيار الشواطئ بعد الأزمة الاقتصاديّة 14
رسم بياني 15. توزيع نسب تغيير اختيار الشواطئ بعد الأزمة الاقتصاديّة بحسب الدخل الشهري 14
رسم بياني 16. توزيع نسب تغيير الشاطئ المرتاد بعد الأزمة الاقتصاديّة بحسب الدخل الشهري 14
رسم بياني 17. نسبة تغيير الشاطئ المرتاد لأسباب معيشيّة بعد الأزمة الاقتصاديّة بحسب الدخل الشهري 14
رسم بياني 18. أسباب غير معيشيّة لتغيير الشاطئ المرتاد بعد الأزمة الاقتصاديّة 15
رسم بياني 19. تغيّر تجربة المواطن في ما يتعلّق بارتياد الشاطئ بعد الأزمة الاقتصاديّة 16
رسم بياني 20. توزيع نسب كلفة ارتياد المرفق الخاصّ 16
رسم بياني 21. توزيع نسب كلفة ارتياد شاطئ عامّ 17
رسم بياني 22. مقارنة بين توزيع نسب كلفة ارتياد شاطئ عامّ للفرد والعائلة 17
رسم بياني 23. توزيع نسب المصاريف لارتياد شاطئ عامّ 17
رسم بياني 24. نوزيع مصاريف ارتياد شاطئ عامّ بحسب الكلفة الاجماليّة 18
رسم بياني 25. البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد مرفق خاصّ 20
رسم بياني 26. البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد شاطئ عامّ 20
رسم بياني 27. الأسباب التي ذكرها المشاركون في الاستبيان لاختيار شاطئ عامّ محدّد 21
رسم بياني 28. توزيع البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد مرفق خاصّ بحسب قضاء السكن 23
رسم بياني 29. توزيع البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد شاطئ عامّ بحسب قضاء السكن 24
رسم بياني 30. أجوبة المشاركين في الاستبيان حول امكانيّة ارتيادهم الشواطئ العامّة اذا ما تحسّن واقعها 40
رسم بياني 31. الأسباب اتي ذكرها المشاركين في الاستبيان لرفضهم ارتياد الشواطئ العامّة حتّى لو تحسّن واقعها 41
رسم بياني 32. الاقتراحات لتحسين واقع الشواطئ العامّة وتعزيز قدرتها على استقطاب الروّاد (السؤال المتعدّد الخيارات) 41
رسم بياني 33. الاقتراحات لتحسين واقع الشواطئ العامّة وتعزيز قدرتها على استقطاب الروّاد (أجوبة السؤال المفتوح) 43

مقدّمة

شهد القرن الحادي والعشرين وأواخر القرن العشرين نموّاً حضريّاً غير قابل للإيقاف، وغالبًا ما كان غير مخطّط. ومنذ القدم، نمت مراكز حضريّة كبيرة في مختلف أنحاء العالم على الساحل، وهي لا تزال تواصل على استقطاب السكّان من المناطق الداخليّة والعديد من المستثمرين بفضل مواردها المتنوّعة وإمكاناتها الاقتصاديّة الكبيرة. ونتيجةً للتوسّع الحضري السريع، تواجه المناطق الساحليّة تحوّلات جذريّة في شكلها واستخداماتها ووظائفها ومواردها، في ظلّ غياب التخطيط الكافي والإدارة البيئيّة المناسبة. وقد أدّى هذا الأمر إلى مشاكل كبرى، أبرزها ضياع الهويّة المحلّيّة، التدهور البيئي، الاستغلال المفرط للموارد، تهميش وإقصاء بعض الفئات الاجتماعيّة، تراجع التواصل المادي والاجتماعي، والتفكّك الاجتماعي المكاني. لذا، بات التوازن بين الحاجة إلى استهلاك الموارد الساحلية بشكلٍ آني من جهة وحقّ الأجيال المستقبليّة في الاستفادة منها بشكل متساوي من جهة أخرى، مسألة صعبة بالنسبة للأكاديميّين والمخطّطين وصنّاع القرار والسياسات والمصمّمين وغيرهم من المهنيّين حول العالم.

ولكن، في بلد مثل لبنان، حيث يرزح الاقتصاد تحت عبء أحد أكبر الديون في العالم بسبب عقود من الإنفاق المفرط والفساد والسياسات العامّة غير الناجعة ومحاولات التخطيط المحدودة وغير الفعّالة واستغلال الموارد بشكل واسع، يبدو أنّ النقاش حول عدم المساواة بين الأجيال والاستخدام غير الفعّال للموارد وكأنّه ترفٌ. فبعيداً عن معالجة حقوق الأجيال الحاليّة والمستقبليّة المتساوية في الموارد، يتمحور النقاش اليوم حول المطالبة بحقوق متساوية لفئات أو مجموعات اجتماعيّة مختلفة، قد تنتمي الى الجيل نفسه والمدينة نفسها، في الوصول إلى الموارد والاستفادة منها، بما في ذلك الموارد الساحليّة.

وبما أنّ الموارد الساحليّة تُعتبر من الأصول العامّة التي تعزّز اقتصاد المدن وتساهم في رفاهيّة سكّانها وزائريها، فإنّ الساحل اللّبناني يعكس وضعاً مختلفاً يتمثّل في تفشّي الاستثمارات الخاصّة على طول الشاطئ والتي هي بأغلبها غير شرعيّة وتأتي على حساب حقوق الشعب اللّبناني. ينصّ القانون اللّبناني رقم 144/س الصادر في العام 1925 والذي يحدّد الأملاك العموميّة للدولة اللّبنانيّة على أن هذه الملكيّة، من ضمنها الأملاك البحريّة، غير قابلة للتصرّف، ولا يمكن بيعها، ولا يمكن تملّكها بمرور الزمن. كما ينصّ المرسوم 4810/1966 المتعلّق بنظام اشغال الأملاك العموميّة البحريّة على ضرورة احترام أي تطوير متوقّع لحقّ أي مواطن في الوصول إلى الشاطئ وتواصله وتكامله. رغم ذلك، تستمرّ التطويرات الخاصّة في انتهاك القانون والاستيلاء على الشاطئ اللّبناني بطرق تمنع العموم من الوصول إليه وتؤدّي إلى كسر تواصله. تشمل هذه التطويرات منشآت دائمة ومؤقتة تجعل رؤية البحر شبه مستحيلة. وإذا ما استثنينا بعض الأجزاء، فإنّ بقية الساحل اللّبناني تمرّ بعمليّة تفتيت إلى أقسام خاصّة تنفصل تدريجيّاً عن داخل المدن والمجتمعات الساحليّة. وما يزيد الأمر سوءاً هو الترابط ما بين السياسيّين والمطوّرين العقاريّين وأصحاب الاستثمارات الكبرى بشكلٍ أدّى الى تسهيل عمليّات الاحتلال "الشرعي" أو المشرّع وغير الشرعي للأملاك العامّة البحريّة وتفاقمها، إمّا من خلال التراخيص الاستثنائيّة والمراسيم، وإمّا من خلال الممارسات الزبائنيّة التي تمنح الشرعيّة للمطوّرين والمستثمرين الخاصّين تحت ذريعة أنّ "هذه المشاريع ستعزّز السياحة والاقتصاد المحلّي وتخلق فرص عمل".

وفي كثير من الحالات، يكون السياسيّون هم المستثمرون أنفسهم. علاوة على ذلك، تمّ تماماً تجاهل كافّة القوانين التي من المفترض أن تنظمّ البناء والتطوير على طول الشاطئ خلال الحرب الأهليّة اللّبنانيّة (1975-1990)، الأمر الذي أسفر عن انتهاكات ضخمة غيّرت من شكل الخطّ الساحلي وطبيعته بشكلٍ غير قابل للاستصلاح او التراجع عنه. كما تسبّبت مشاريع استصلاح الأراضي العديدة في تشويهه وتغيير بيئته وموارده. أمّا الحكومات المتتاليّة، فقد تعاقبت على التردّد في فرض عقوبات على كافّة الانتهاكات، أقلّه ما هو موثّق منها ومسجّل رسمياً، رغم أن معدّلات الضرائب المفروضة على المستثمرين الخاصّين في ما يتعلّق باحتلالهم، للأملاك العامّة البحريّة، أو "اشغالها" وفقاً للمصطلح الرسمي، منخفضة للغاية.

باختصار، يبدو أنّ الساحل اللّبناني، الذي يُعتبر واحداً من أهم الأصول العامّة في البلاد، هو فرصة ضائعة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ونظراً لتشابك مفهومي الشاطئ والمساحات العامّة، تسعى جمعيّة "نحن" منذ تأسيسها الى الدفاع عن الحقّ العامّ في الوصول إلى الشاطئ كأحد أهم المساحات العامّة في البلدات والمدن. ولكن، لا يسعى هذا التقرير الى تسليط الضوء على المخالفات والتعدّيات القائمة على طول الشاطئ اللّبناني حيث أنّ الجمعيّة كانت قد قامت بهذا المسح سابقاً في دراسة شاملة نُشرت على الموقع الرسمي للجمعيّة، ولا لمناقشة الشقّ القانوني للأملاك العامّة البحريّة الأمر الذي أيضاً تعدّدت الدراسات والمقالات حوله، منها ما قامت به الجمعيّة سابقاً، ولا حتّى لدراسة الجوانب البيئيّة والإيكولوجيّة للشاطئ اللّبناني والتي أيضاً تغطّيها تقارير مختلفة صادرة إمّا عن مؤسّسات عامّة وإمّا جامعات وأكاديميّين، إنّما يسعى الى الإجابة على الأسئلة محدّدة تتمحور حول الشقّ الاجتماعي الاقتصادي للشاطئ اللّبناني بهدف رفع توصيات تساهم في تحقيق الاستفادة الأمثل منه ورفع عدد المستفيدين.

وتأتي هذه الدراسة المختصرة مكمّلةً لدراسة سابقة قامت بها الجمعيّة في العام 2019، أي قبل الأزمة الماليّة والاقتصاديّة التي ظهرت في آواخر العامّ نفسه. هدفت دراسة العام 2019 الى إثبات القيمة الاقتصاديّة التي تقدّمها الشواطئ العامّة للمدن والبلدات والتي لا تقلّ شأناً عن تلك التي توفّرها الاستثمارات الخاصّة، بل وتتخطّاها. فالفائدة الاقتصاديّة للمنتجعات والمرافق السياحيّة الخاصّة على أنواعها تكاد تنحصر بالمستثمرين أنفسهم وبعض المستفيدين من فرص العمل المحدودة التي توفّرها هذه المرافق كمّاً ونوعاً، بينما تعمّ الفائدة الاقتصاديّة للشواطئ العامّة على كامل المدينة او البلدة حيث تتواجد، إذ ترتفع قيمة الإنفاق المحلّي بشكلٍ ملحوظ إذا ما كان لديها القدرة على استقطاب الروّاد.

ناهيك عن فرص العمل اللّامحدودة كمّاً ونوعاً التي يمكن أن تخلقها الشواطئ العامّة ويستفيد منها المجتمع المحلّي. فكلّما زاد اهتمام صنّاع القرار والقيّمين عليها بها من حيث الإدارة والتنظيم والتخطيط، كلّما ازدادت امكاناتها وخلقت فرص عمل أكثر. ويبدو أنّ سلطات محلّيّة عديدة باتت متنبّهة الى هذا الأمر بدليل وجود نماذج ناجحة وأخرى قيد الدرس أو التطوير سوف نسلّط الضوء على بعضها في هذا التقرير.

تجاوب هذه الدراسة بشكل أساسي على الأسئلة التاليّة:

- ما هي العوامل التي تؤدّي الى تفضيل المواطن ارتياد مرفق خاصّ على ارتياد الشاطئ عامّ أو العكس؟ هل حصراً يرتبط خيار المواطن بقدرته الشرائيّة، أو أنّ هناك عوامل أخرى تدخل في حساباته؟ كيف أثّرت أزمة 2019 الماليّة والاقتصادية الخانقة على خيارات المواطنين وتجربتهم المرتبطة بالشاطئ من جهة، وعلى حاجة المجتمعات الى الشواطئ العامّة من جهة أخرى؟
- ما الذي يمكن أن يجعل الشاطئ العام أكثر استقطاباً للزّائرين من منظور اجتماعي اقتصادي وخدماتي (إداري وتنظيمي)؟

- ما مدى اهتمام صنّاع القرار، وخصوصاً السلطات المحلّيّة، في المناطق الساحليّة بالشواطئ، وكيف ينعكس ذلك على مدنهم او بلداتهم؟ ما الأثر الاقتصادي والاجتماعي المترتّب عن وجود شاطئ عامّ منظّم في بلدة أو مدينة؟

وتهدف الدراسة الى رفع عدد من التوصيّات لتحسين واقع الشواطئ العامّة من حيث الإدارة والتنظيم وحثّ صنّاع القرار على تحقيق التوازن الأمثل بين الحفاظ على هذا المورد الطبيعي الأساسي والاستفادة منه اقتصاديّاً واجتماعيّاً لتحسين جودة الحياة للمجتمعات الساحليّة.

II. محدّدات الدراسة

أبرز ما واجهته هذه الدراسة من محدّدات هو عامل الوقت. لذا، ارتكز الاستبيان الذي استندت عليه على عيّنة صغيرة، إنّما كافية لجمع المعطيات النوعيّة وبعض البيانات الكميّة. كما أنّ عدد شواطئ البلدات والمدن الساحليّة التي تمّ اعتمادها ليس بكبير نسبةً لوجود نحو 75 وحدة إداريّة على طول الشاطئ اللبناني، انّما يكفي لرسم صورة واضحة عن حالة الشاطئ اللّبناني. ويمكن الجزم أنّ الدراسة ليست معمّقة ولا تزال بحاجة الى تطوير والغوص أكثر في بعض التفاصيل، ولكنّها تجاوب على الأسئلة الأساسيّة تلبيةً للهدف الرئيسي منها.

ونظراً لضيق الوقت ومحدوديّة الامكانات الماليّة والبشريّة، تمّ اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الاستبيان ممّا أثّر بعض الشيء على النتائج. فعلى سبيل المثال، عدد كبير ممّن ملأوا استمارة الاستبيان هم من متابعي جمعيّة نحن المناصرة لقضيّة الدفاع عن الشاطئ اللّبناني كملك عامّ على وسائل التواصل الجتماعي، الأمر الذي قد يكون أثّر على العيّنة، أي أنّه لا يمكن الجزم بأنّ العيّنة كانت عشوائيّة بشكل تامّ، ناهيك عن أنّ ليس جميع روّاد الشواطئ من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بطبيعة الحال. والجدير بالذكر أنّ العيّنة لا تغطّي كافّة المناطق اللّبنانيّة، غير أنّها تغطّي معظم المناطق الساحليّة، إنّما تتفاوت أعداد المشاركين بين منطقة وأخرى. بالتالي، كان من الصعب تحليل كلّ منطقة على حدةً والوصول الى استنتاجات أكثر دقّة، ما يعني أنّ القسم الأكبر من التحليل ارتكز على المستوى العامّ واقتصر على بعض المناطق في ما يتعلّق بالمستوى الوسطي أو المناطقي والمحلّي.

من جهة أخرى، تأثّرت الدراسة بالوضع الحالي للبلد وعد الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي، إن ما هو مرتبط باستمرار الأزمة الاقتصاديّة وما يترتّب عنها من تبعيّات على السلطات المحلّيّة والمركزيّة جعلت من أمور أخرى أكثر أولويّة من مناقشة وضع الشواطئ وعلى المواطنين المشغولين بشؤون معيشيّة أكثر الحاحاً، وإن ما يرتبط بالحرب القائمة في الجنوب اللّبناني الذي تهجّر معظم أهله. لذا، لم تتمكّن الجمعيّة من تنظيم لقاءات مع المسؤولين المعنيّين في السلطة المركزيّة، ولم تستطع تنظيم لقاءات مع عدد كبير من ممثّلي البلديّات. فبالإضافة الى انشغالاتهم الأخرى، تحفّظ البعض عن اجراء المقابلة.

III. المنهجيّة

اعتمدت الدراسة على استبيان الكتروني تمّ نشره على وسائل التواصل الاجتماعي، واتساب وفايسبوك وتويتر وانستغرام. بلغ حجم العيّنة 560 شخصاً موّزعين على معظم الأقضية اللبنانيّة وخصوصاً الساحليّة منها. ووفقاً لشعبة السكّان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأمم المتّحدة، يبلغ عدد سكّان لبنان نحو 5,8 مليون نسمة، ما يعني أنّ هامش الخطأ يصل الى حوالي 4% إذا ما اعتبرنا أنّ مستوى الثقة هو 95%.

كذلك، تمّ اجراء مقابلات مع 17 ممثّل بلدي (رئيس مجلس أو عضو مجلس او موظّف) ايضاً من مختلف المناطق الساحليّة اللّبنانيّة من الشمال الى الجنوب، وقد تمّ اختيارها إمّا وفقاً لنتائج الاستبيان او لوجود حالة خاصّة تستحقّ الإضاءة عليها، وذلك بهدف تغطية معظم نماذج الشواطئ المفتوحة على طول الشاطئ اللّبناني، مع التشديد على وجود خصائص محلّية لكلّ منها.

1. عيّنة الاستبيان

اعتمدت الدراسة على استبيان الكتروني تمّ نشره على وسائل التواصل الاجتماعي، واتساب وفايسبوك وتويتر وانستغرام. بلغ حجم العيّنة 560 شخصاً موّزعين على معظم الأقضية اللبنانيّة وخصوصاً الساحليّة منها. ووفقاً لشعبة السكّان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأمم المتّحدة، يبلغ عدد سكّان لبنان نحو 5,8 مليون نسمة، ما يعني أنّ هامش الخطأ يصل الى حوالي 4% إذا ما اعتبرنا أنّ مستوى الثقة هو 95%.

كذلك، تمّ اجراء مقابلات مع 17 ممثّل بلدي (رئيس مجلس أو عضو مجلس او موظّف) ايضاً من مختلف المناطق الساحليّة اللّبنانيّة من الشمال الى الجنوب، وقد تمّ اختيارها إمّا وفقاً لنتائج الاستبيان او لوجود حالة خاصّة تستحقّ الإضاءة عليها، وذلك بهدف تغطية معظم نماذج الشواطئ المفتوحة على طول الشاطئ اللّبناني، مع التشديد على وجود خصائص محلّية لكلّ منها.

1. الجنس، الجنسيّة، والعمر

ملأ استمارة الاستبيان 560 شخصاً، معظمهم من اللّبنانيّين كما يظهر في الرسم البياني 1، 49% منهم من الإناث و51% من الذكور كما يظهر في الرسم البياني 2. وتتنوّع الفئات العمريّة التي ينتمي اليها المشاركون كما يظهر في الرسمَيْن البيانيَيْن 3 و4. تتراوح أعمار 1.1% من المشاركين بين 15 و18 سنة و11.8% بين 19 و24 سنة، أي أنّ نسبة 12.9% تنتمي الى فئة الشباب. وتتراوح أعمار 17.7% بين 25 و34 سنة و24.6% بين 35 و44 سنة، أي أنّ الفئة العاملة الشابّة تشكّل 42.3%. وتتراوح أعمار 24.1% بين 45 و54 سنة، أي أنّهم ينتمون الى الفئة العاملة المتوسّطة العمر، بينما تشكّل الفئة العاملة المتقدّمة بالعمر نسبة 15.2% وتتراوح أعمارهم بين 55 و64 سنة، وأخيراً تتخطّى أعمار 5.5% سنّ التقاعد أي 64 سنة.

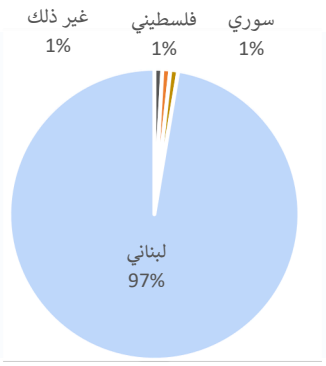

رسم بياني 1. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الجنسيّة

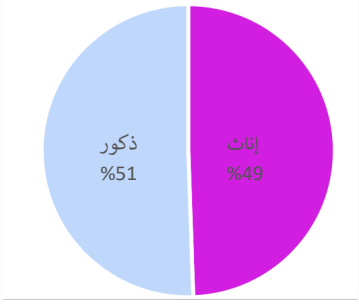

رسم بياني 2. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الجنس

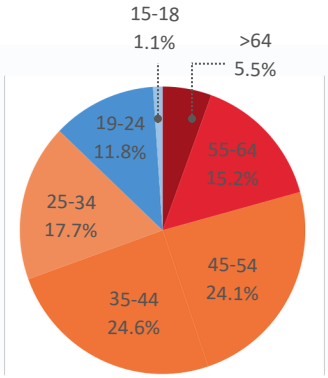

رسم بياني 3. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب العمر

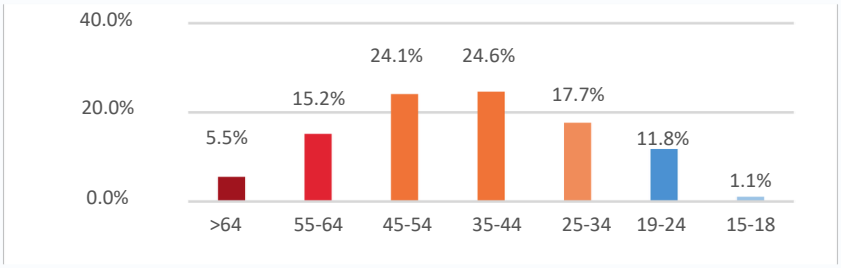

رسم بياني 4. توزيع الفئات العمرّيةّ للمشاركين في الاستبيان

2. التوزيع المناطقي

يشكّل المشاركون القاطنون في بيروت نسبة 14.3% من مجموع المشاركين في الاستبيان، يليهم المشاركون من سكّان قضاء المتن بنسبة 12.9%، ومن ثمّ قضاء البترون بنسبة 11.6%، وقضاء طرابلس بنسبة 10.5%، فقضاء جبيل بنسبة 10.4%. وتتوزّع نسبة 40.3% المتبقيّة على أقضية بعبدا (7.9%)، صيدا (6.6%)، كسروان (5.4%)، عاليه (5.2%)، المنيه الضنّية (4.6%)، صور (3.9%)، الشوف (3.8%)، النبطيّة (2.3%)، الكورة (2.2%)، وعكّار (1%)، بالإضافة الى زغرتا وبشرّي وجزّين وبنت جبيل ومرجعيون وراشيّا وزحلة وبعلبك والهرمل بنسب منخفضة تتراوح بين 0.2% و0.5%.

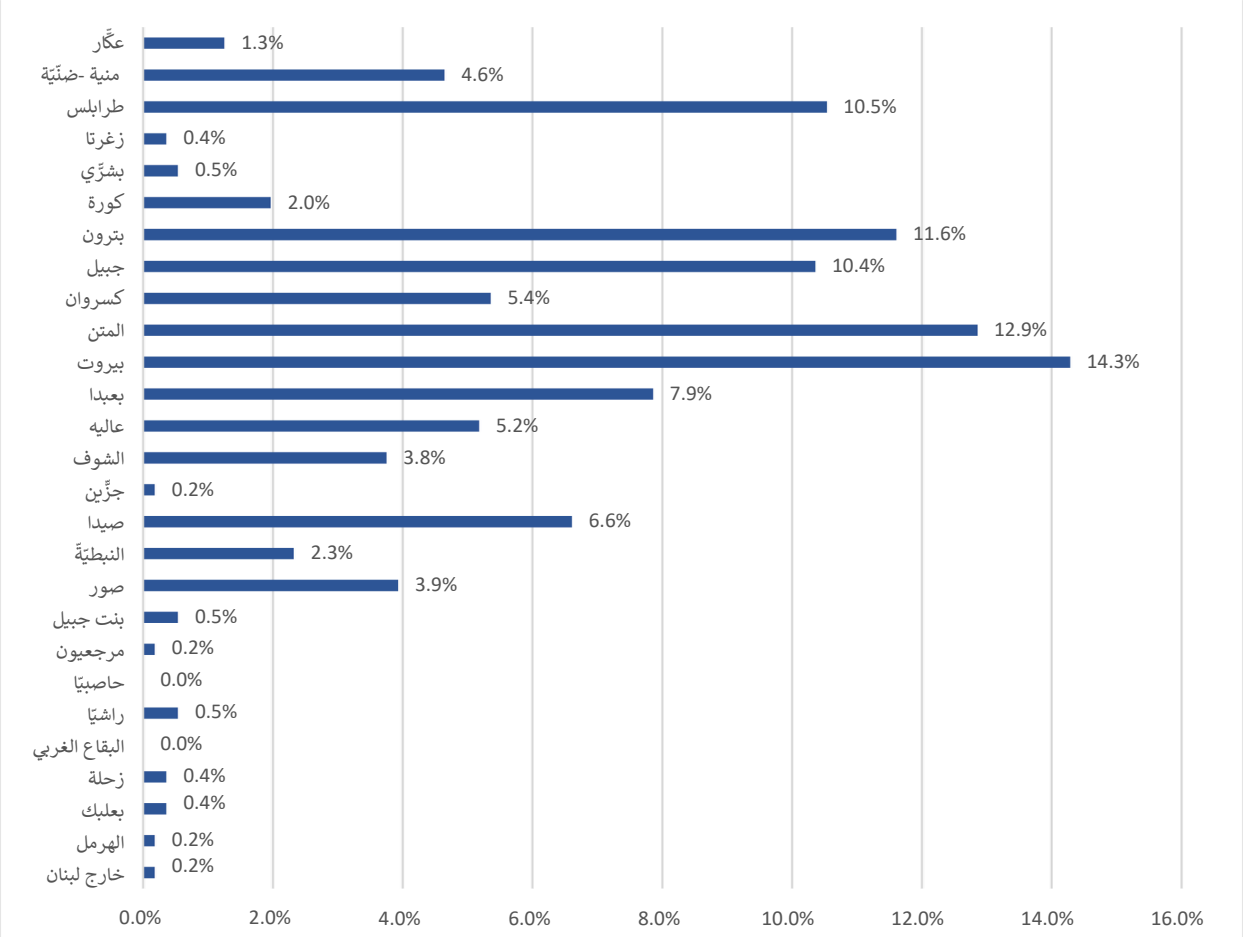

رسم بياني 5. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب مكان السكن

3. الدخل الشهري

يُظهر الرسم البياني 6 توزيع نسب الدخل الشهري الذي يعتمد عليه المشاركون في الاستبيان، بغضّ النظر ما إذا كان للفرد أو العائلة. فالهدف من هذه المعلومة هو تحديد القدرة الشرائيّة للمشاركين وليس قيمة دخلهم الفردي. ويظهر أنّ دخل نسبة 19% منهم تبلغ أقلّ من 300 دولار شهريّاً، بينما يتراوح دخل نسبة 19% أخرى بين 300 و600 دولار، ونسبة 17% بين 600 و1,000 دولار، ونسبة 11% بين 1,000 و1,500 دولار، ونسبة 9% بين 1,500 و2,000 دولار، في حين يتخطّى دخل نسبة 25% مبلغ 2,000 دولار.

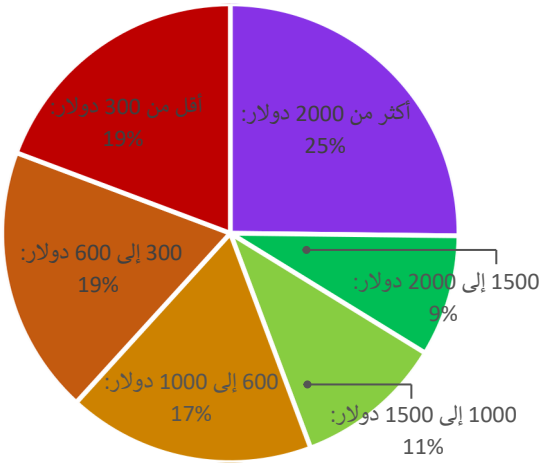

رسم بياني 6. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الدخل الشهري

2. المقابلات

أُجريَت المقابلات خلال شهريْ آب وأيلول من العام 2024. ويُظهر الجدول التالي البلدات والمدن التي تمّت مقابلة ممثّل عن مجلس بلديّتها (رئيس او عضو) أو موظّفين في القطاع البلدي (بلديّة أو اتّحاد). هدفت المقابلات الى جمع معلومات عن كيفيّة إدارة وتنظيم الشاطئ الواقع ضمن النطاق الإداري للبلدة او المدينة، وملاحظاتهم حول تأثير الأزمة الاقتصاديّة على حاجة المجتمعات الى المساحات العامّة، وتحديداً الشواطئ، بالإضافة الى استطلاع آرائهم في ما يتعلّق بسبل تحسين واقع الشواطئ العامّة.

القضاء	النطاق الإداري	صفة الشخص
عكّار	المحمّرة	رئيس المجلس البلدي
	بينين - العبدة	رئيس المجلس البلدي
طرابلس	البداوي	عضو في المجلس البلدي
	الميناء	موظف في القطاع البلدي ورئيس لجنة محمية جزر النخيل
	القلمون	تحفظ عن ذكر أي معلومة مرتبطة به
البترون	كفر عبيدا	موظفة في القطاع البلدي
جبيل	حالات	رئيس المجلس البلدي
	جبيل	موظفة في القطاع البلدي
	عمشيت	عضو في المجلس البلدي
	المنصف	رئيس المجلس البلدي
	بربارة	رئيس المجلس البلدي
صيدا	صيدا	عضو في المجلس البلدي
	الغازيّة	رئيس المجلس البلدي
	الصرفند	رئيس المجلس البلدي
	الخرايب	رئيس المجلس البلدي
صور	صور	موظف في القطاع البلدي
	العبّاسيّة	رئيس المجلس البلدي

جدول 1 - المقابلات التي تمّ اجراؤه

VI. النتائج والتحليل

أ. اختيار الشواطئ

تمّ سؤال المشاركين في الاستبيان ما اذا كانوا يرتادون شاطئاً عاماً او خاصّاً، او الإثنيْن مع أغلبيّة لأحدهما. إنّ استعمال مصطلح "خاصّ" هو بلا شكّ غير قانوني إذ أنّ أي جزء من الشاطئ هو ملك عامّ. ويأتي استعماله في الاستبيان حصراً لتسهيل فهم المشاركين للمغزى منه، وهو ارتياد شاطئ "مخصخص"، أي ضمن استثمار خاصّ، مع توضيح هذا الأمر. ويُظهر الرسم البياني 7 أنّ نسبة 32% من المشاركين يرتادون مرفقاً خاصّاً، ونسبة 19% أخرى يرتادون الشواطئ العامّة والمرافق الخاصّة مع أغلبيّة للمرافق الخاصّة.

ما يُشير الى أنّ 51% يفضّلون الشواطئ الخاصّة. بينما يفضّل 49% من المشاركين ارتياد الشواطئ العامّة، منهم نسبة 32% يرتادون الشواطئ العامّة حصراً ونسبة 17% يرتادون المرافق الخاصّة والشواطئ العامّة مع أغلبيّة للأخيرة. وتُعتبر هذه النتيجة مفاجئة نوعاً ما إذ لا تدلّ على أهمّية الشواطئ العامة والحاجة اليها فحسب، بل أيضاً على ارتفاع الثقافة المجتمعيّة حولها، وسوف نناقش في ما بعد تأثير الأزمة الاقتصاديّة في هذا الشأن.

رسم بياني 7. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب اختيارهم للشواطئ

1. تأثير نوع الجنس ومكان السكن على الاختيار ما بين ارتياد شاطئ عامّ أو مرفق خاصّ

أظهرت نتائج الاستبيان أنّ الذكور أكثر ارتياداً للشواطئ العامّة من الإناث، ولكن بفارق ليس كبير، كما يظهر في الرسم البياني 8. لا شكّ أنّ عوامل أخرى قد أثّرت على هذه النتيجة، أبرزها نسبة المشاركين المرتفعة من سكّان المناطق الساحليّة المعتادون على فكرة الشواطئ العامّة في حال توفّرها، بالإضافة الى أنّ معظمهم يعتبر من سكّان المدن، فيما تنخفض نسبة مشاركة سكّان المناطق الداخليّة البعيدة عن الساحل، ناهيك عن الفروقات الثقافيّة المناطقيّة والاجتماعيّة التي تجلّت في بعض الأجوبة وفي المقابلات التي تمّ إجراؤها (مراجعة الرسمين البيانيّين 9 و10). فعلى سبيل المثال، تفضّل النساء الملتزمات دينيّاً لدى بعض الطوائف ارتياد المنتجعات الخاصّة بالنساء او الشواطئ العامّة التي تسمح لهنّ بالنزول الى البحر بلباس محتشم، فيما يفضّل بعض الذكور ارتياد شواطئ عامّة يقلّ فيها التواجد النسائي ايضاً لأسباب دينيّة. ونرى أنّ سكّان البترون وجبيل وصور قد سجّلوا نسب مرتفعة في ما يتعلّق بارتياد النساء للشواطئ العامّة نتيجة توفّرها وانفتاح مجتمعاتها نسبيّاً، بينما تسجّل طرابلس، وحتّى صيدا، نسبة أقلّ نتيجة العامل الثقافي. ويسجّل مشاركو الشوف وعاليه وبيروت وبعبدا والمتن وكسروان ايضاً نسب منخفضة لدى الإناث والذكور نتيجة انتشار المنتجعات الخاصّة على الخطّ الساحلي فيهما وقلّة وجود الشواطئ العامّة المنظّمة او "المسابح الشعبيّة" بحسب المصطلح القانوني، أي أنّ ثقافة الشواطئ العامّة في هذه المناطق غير منتشرة.

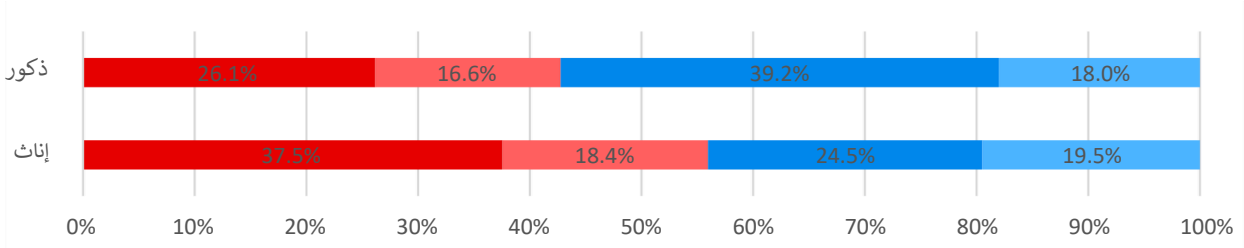

رسم بياني 8. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب الجنس واختيارهم للشواطئ التي يرتادونها

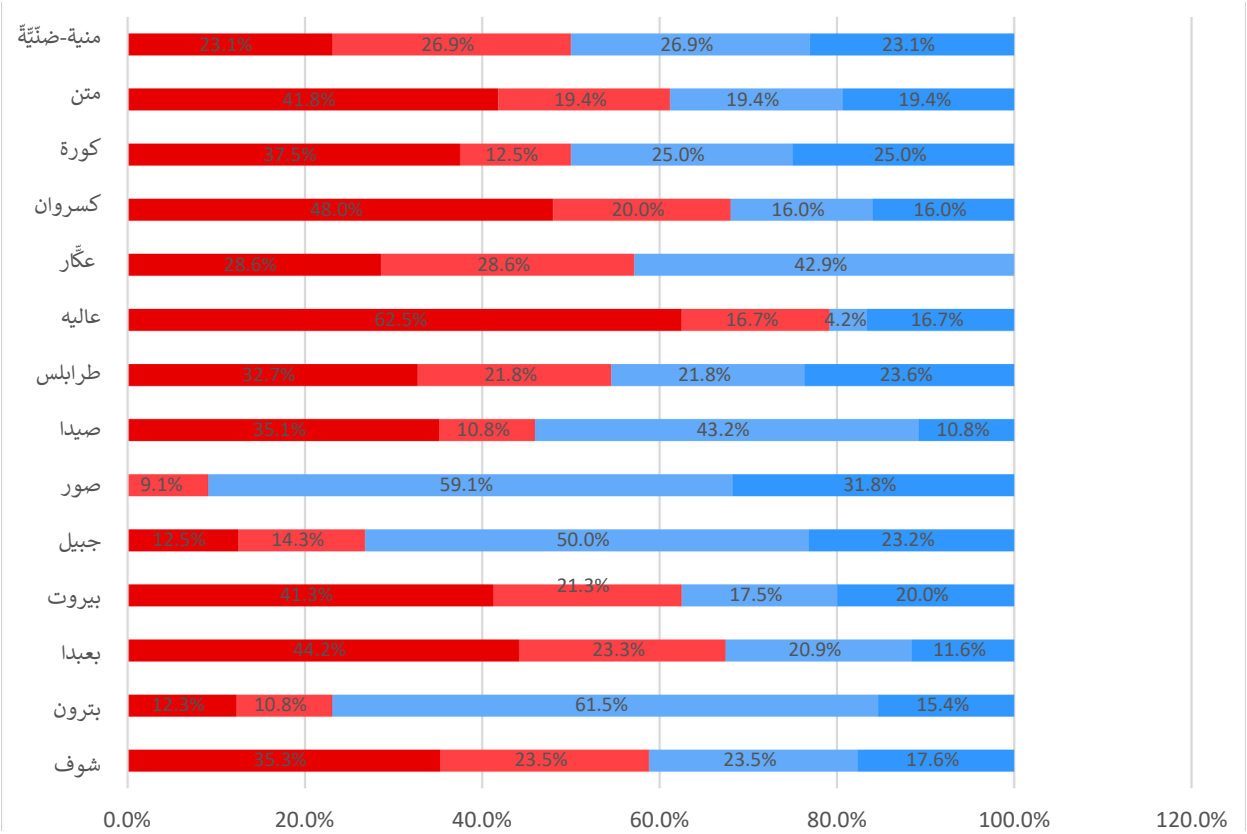

رسم بياني 9. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب قضاء سكنهم واختيارهم للشواطئ التي يرتادونها

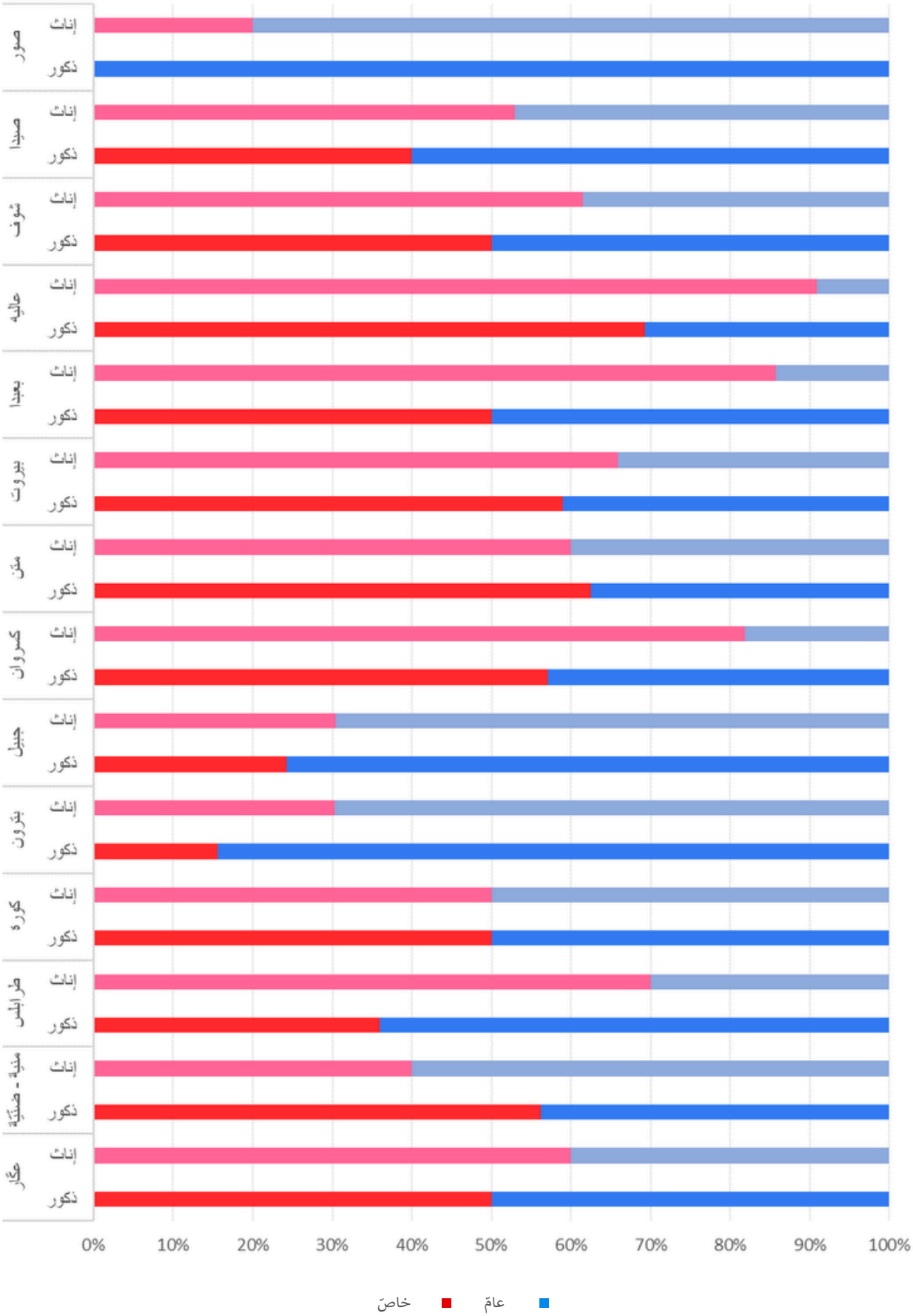

رسم بياني 10. توزيع نسب المشاركين في الاستبيان بحسب جنسهم وقضاء سكنهم والشواطئ التي يرتادونها

2. أسباب تفضيل ارتياد المرفق الخاصّ على الشاطئ العامّ

أفادت نسبة حوالي 37% ممّن يرتادون شاطئاً خاصّاً على السؤال المتعدّد الخيارات حول سبب ارتياد الشواطئ الخاصّة بأنّ عامل النظافة هو السبب الرئيسي خلف ذلك، على اعتبار أنّ المرافق الخاصّة أكثر نظافةً من المرافق العامّة، وهذه النسبة هي الأكبر. يليها نسبة حوالي 28% ممّن اختاروا عامل التنظيم أو الترتيب، وحوالي 25% عامل الآمان، وحوالي 20% عامل توفّر الخدمات، و17% عامل قلّة الازدحام. في حين نسب نحو 10% السبب الرئيسي الى عامل عدم وجود شاطئ عامّ على مقربة من مكان سكنهم، وحوالي 6% الى عامل عدم الرغبة بالاختلاط بفئات اجتماعيّة من جنسيّات معيّنة قد تكون أكثر تواجداً على الشواطئ العامّة. والجدير بالذكر أنّ عدم رغبة البعض بالاختلاط بجنسيّات معيّنة قد يكون بظاهره مرتبط بالجنسيّة، ولكنه على الأرجح يرتبط بمضمونه بالعوامل الاجتماعيّة والثقافيّة، وممكن حتّى الطبقيّة، ويعكس التنميط الحاصل تجاه بعض الجنسيّات، وتحديداً السوريّين، ورغبة العديد من اللّبنانيّين بعدم الاختلاط بفئات تختلف عنهم، من منظورهم، من حيث المظهر والسلوكيّات. وهذه الفئات هي على الأرجح مكوّنة من العمّال الأجانب واللّاجئين والنازحين. فلو تواجد أشخاص من نفس هذه الجنسيّات ولكن من ذوي الدخل المرتفع الذي قد ينعكس على مظهرهم وسلوكيّاتهم على الشاطئ العامّ او حتّى في المنتجع الخاصّ لما مانع نفس هؤلاء الأشخاص من الاختلاط بهم او أقلّه التواجد حيث يتواجدون. وقد أكّدت الأسئلة المفتوحة والمقابلات على وجود فوارق اجتماعيّة ثقافيّة لا تقتصر على الجنسيّات الاخرى بل تشمل أيضاً لبنانيّين آخرين. وأجاب 2.1% بأنّهم لا يودّون الاختلاط بطبقات اجتماعيّة معيّنة، و1.4% بأنّهم لا يرغبون بالاختلاط بأشخاص من طوائف أخرى، و2.5% بأنّهم لا يرغبون بالاختلاط بأشخاص من الجنس الآخر. وبالطبع إنّ هذه الإجابات تفيد بوجود فوارق ثقافيّة بشكل واضح، إنّما نسبتها المنخفضة لا تكفي لتبرير الحاجة الى مرافق خاصّة على حساب الأملاك العامّة البحريّة.

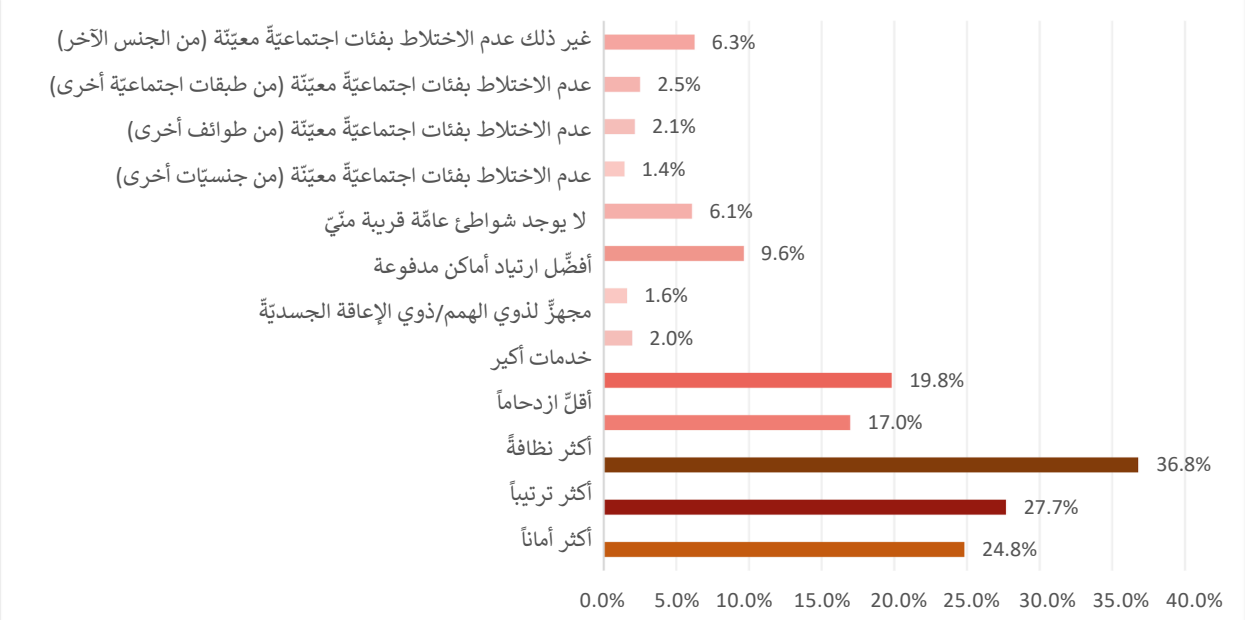

رسم بياني 11. أسباب ارتياد المرافق الخاصّة، إجابات السؤال المتعدّد الخيارات

ويُظهر الرسم البياني التالي ما أفادت به نسبة 6.3% المتبقيّة التي تضّم المشاركين الذين أجابوا بغير ذلك، والتي بعضها يتشابه مع خيارات السؤال المغلق، مثل ما يرتبط منها بالأسباب الدينيّة والازدحام والآمان والنظافة والخدمات والتنظيم والشعور بالراحة أو "الفخامة" وبُعد السكن عن الشواطئ العامّة جغرافيّاً. أبرز الأسباب الأخرى عبارة عن توفّر امكانيّة الذهاب الى شاطئ خاصّ بأسعار ميسورة او دون الحاجة الى دفع تعرفة دخول، او أيضاً امتلاك شاليه او أسهماً في مرفق خاصّ، او تفضيل السباحة في مسبح على السباحة في البحر، أو اغلاق شاطئ عامّ اعتاد المشاركون الذهاب اليه لصالح استثمار خاصّ ما.

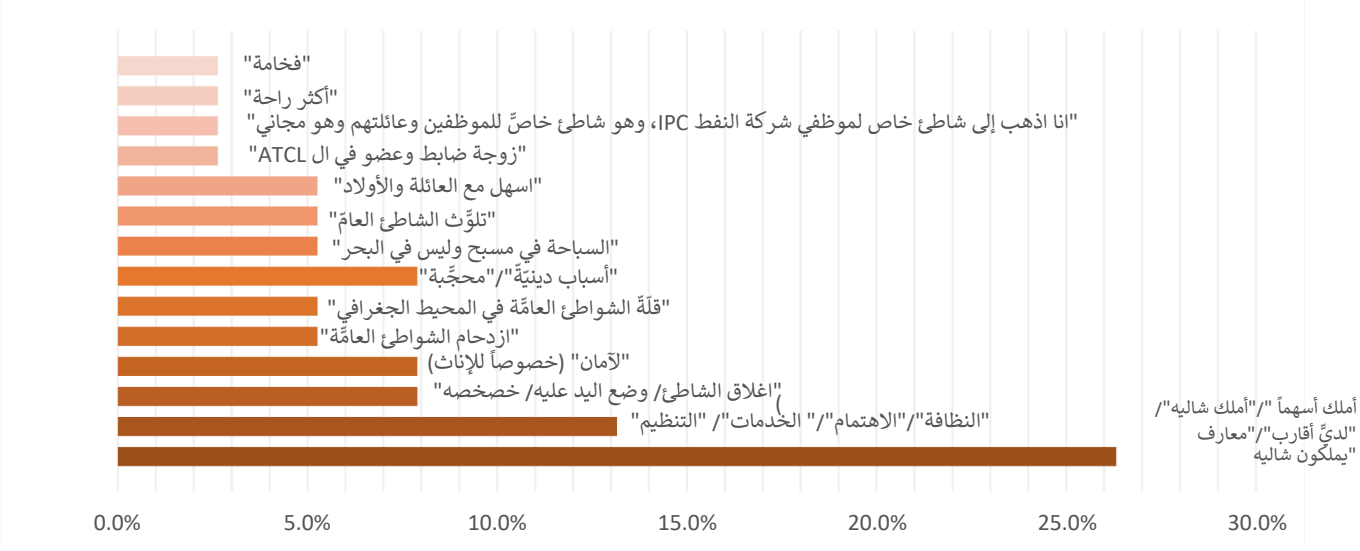

رسم بياني 12. أسباب ارتياد المرافق الخاصّة، إجابات السؤال المفتوح

3. العلاقة ما بين القدرة الشرائيّة والاختيار بين ارتياد شاطئ عامّ أو مرفق خاصّ

يُظهر الرسم البياني 13 أنّ الفئة الاجتماعيّة الأكثر ارتياداً للشواطئ العامّة هي من يقلّ دخلهم الشهري عن 300 دولار، على عكس من يتخطّى دخلهم الشهري 2,000 دولار الذين يشكّلون الفئة الأقلّ ارتياداً للشواطئ العامّة، وبطبيعة الحال الأكثر ارتياداً للشواطئ الخاصّة. وتتدرّج هذه النسب الى حدّ ما مع تدرّج الدخل الشهري، فكلّما ارتفع الدخل الشهري للمشارك كلّما قلّ ارتياده للشواطئ العامّة. وعلى الرغم من ذلك، يظهر أيضاً أنّ نسبة ارتياد الشواطئ العامّة لا يمكن أن تُعتبر منخفضة لدى أي من الفئات الاجتماعيّة حتّى بالنسبة لمن يُعتبرون من ذوي الدخل المرتفع نسبيّاً.

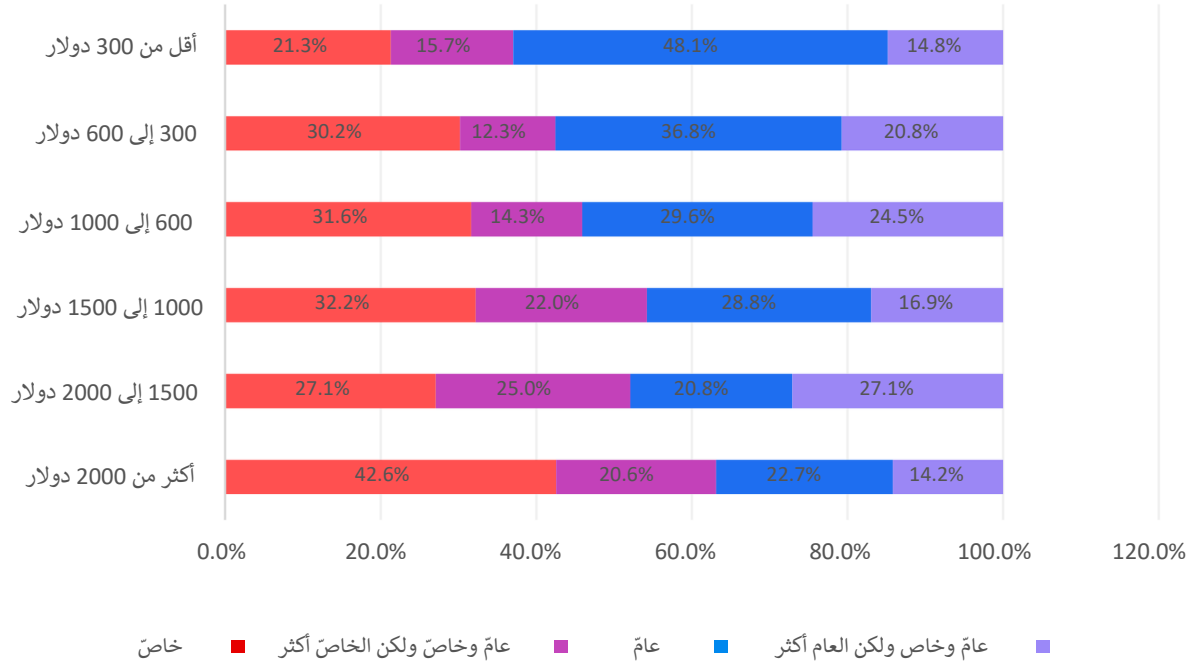

رسم بياني 13. اختيار نوع الشاطئ بحسب الدخل الشهري

4. تأثير الأزمة الاقتصاديّة على اختيار المواطن ما بين ارتياد شاطئ عامّ او مرفق خاصّ وعلى تجربته

يُظهر الرسم البياني 14 أنّ الأزمة الاقتصاديّة التي تمرّ بها البلاد قد أثّرت على خيارات 23% من المشاركين وغيّرت من الأفضليّات لديهم. فنجد نسبة 15% ممّن كانوا يرتادون شاطئاً خاصّاً قبل الأزمة وباتوا يرتادون شاطئاً عامّاً بعدها، على الأغلب بسبب ارتفاع رسم الدخول الى المنتجعات، ونسبة 8% ممّن كانوا يرتادون شاطئاً عامّاً وأصبحوا يرتادون مرفقاً خاصّاً بسبب ازدحام الشواطئ العامّة وتدهور حالة بعضها لجهة النظافة العامّة والتلوّث المرئي والإدارة والتنظيم (مراجعة الرسمين البيانيّين 14 و15). والمفارقة هنا هي أنّ التغيير ظهر لدى مختلف الفئات الاجتماعيّة، بغضّ النظر عن القدرة الشرائيّة لديها (مراجعة الرسم البياني 15 و16)، وإن بنسب متفاوتة ولأسباب مختلفة (مراجعة الرسمين البيانيّين 17 و18). ولكن يبقى السبب الأقوى هو تراجع القدرة الشرائيّة لدى معظم الشرائح الاجتماعيّة إذ يُظهر الرسم البياني 18 أنّ نسبة من صرّحوا بأنّ الأسباب المعيشيّة ومحدوديّة الدخل هي السبب الرئيسي وراء تغيير اختيارهم تصل الى حوالي 60%، مع الإشارة الى وجود فئات تحسّن وضعها المعيشي وقدرتها الشرائيّة في ظلّ الأزمة.

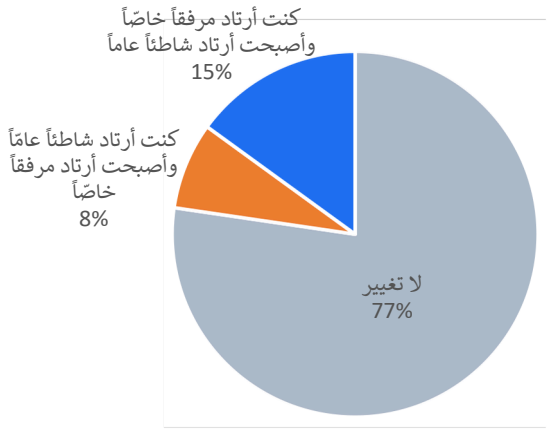

رسم بياني 14. توزيع نسب تغيير اختيار الشواطئ بعد الأزمة الاقتصاديّة

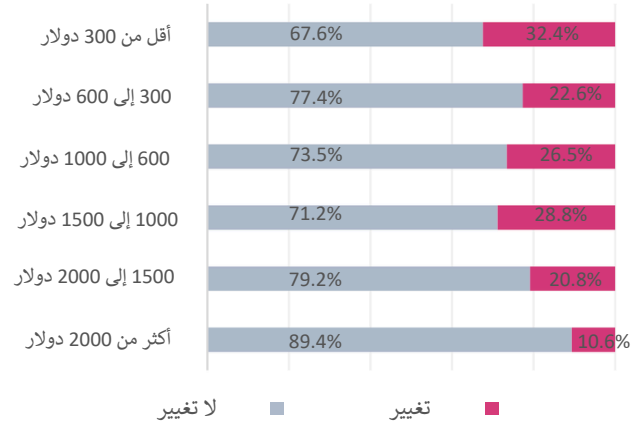

رسم بياني 15. توزيع نسب تغيير اختيار الشواطئ بعد الأزمة الاقتصاديّة بحسب الدخل الشهري

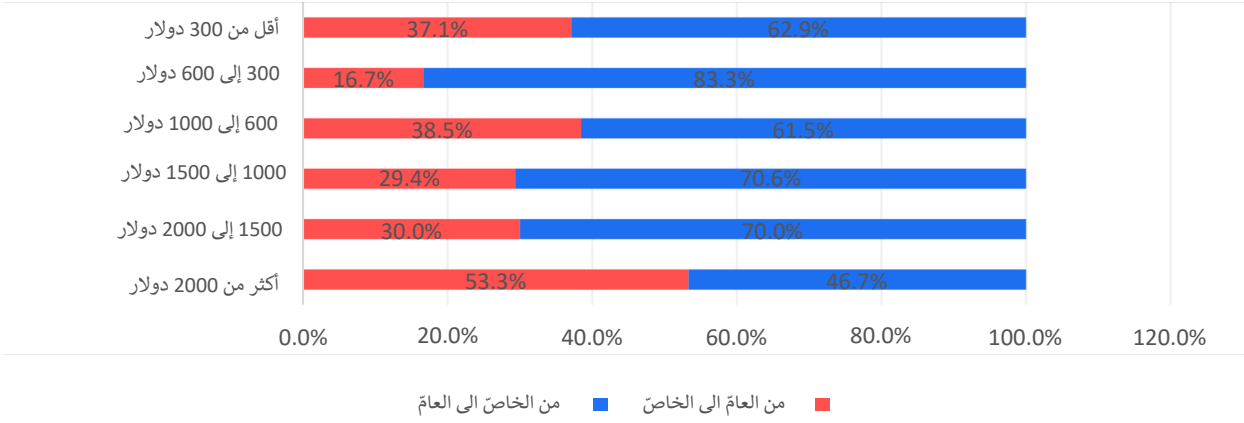

رسم بياني 16. توزيع نسب تغيير الشاطئ المرتاد بعد الأزمة الاقتصاديّة بحسب الدخل الشهري

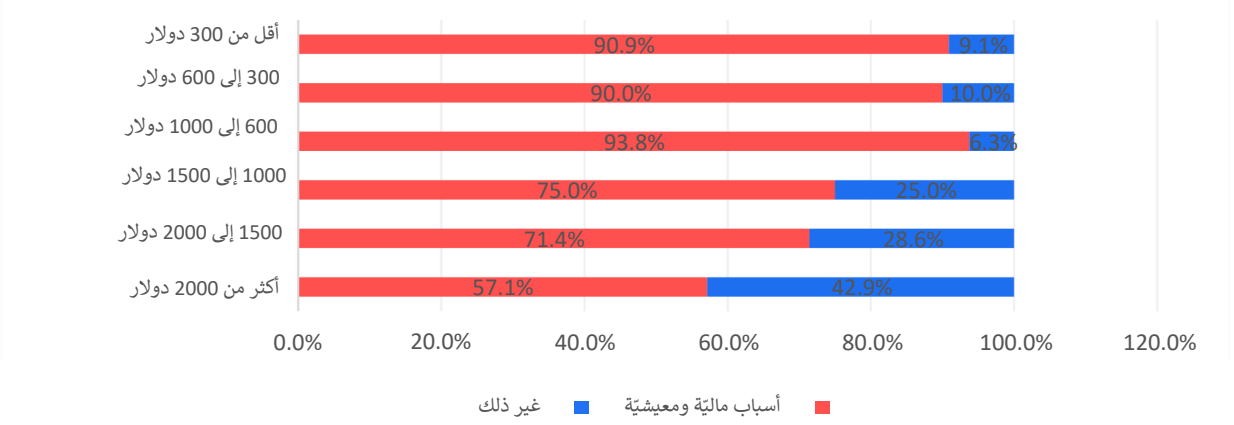

رسم بياني 17. نسبة تغيير الشاطئ المرتاد لأسباب معيشيّة بعد الأزمة الاقتصاديّة بحسب الدخل الشهري

ويظهر في الرسم البياني 16 أنّ نسبة من بات يذهب الى شاطئ عامّ هي الأعلى في فئة ذوي الدخل المتراوح بين 300 و600 دولار، وليس الأقلّ من 300 دولار، وهو أمرٌ لافت. ويعود ذلك على الأرجح الى عامل أنّ الفئة الثانية هي بالأساس الأكثر ارتياداً للشواطئ العامّة، بدليل وجود نسب مرتفعة الى حدّ ما تشير الى تغيير مماثل طال أيضاً ذوي الدخل المتوسّط الى المرتفع. كذلك، إنّ عدد كبير من ذوي الدخل المنخفض يعملون في القطاع العامّ، وخصوصاً السلك العسكري الذي يؤمّن اشتراكات في النوادي او المرافق الخاصّة به للعاملين فيه.

وعليه، يمكن الجزم أنّ الأزمة الاقتصاديّة شكّلت فرصة للتعرّف على الشواطئ العامّة وساهمت في انتشار ثقافة ارتيادها بين اللّبنانيّين وفي رفع الوعي حول وجوب الحفاظ عليها كحقّ عامّ. وتأكيداً على ذلك، هناك من أجاب بأنّه بدأ يرتاد الشواطئ العامّة لأسباب اقتصاديّة او معيشيّة في بادئ الأمر ومن ثمّ اكتشف أنّ الشواطئ العامّة أجمل أو أكثر نظافةً من المرافق الخاصّة. كما أضاءت هذه الأزمة على النقص في عدد الشواطئ العامّة المفتوحة والمنظّمة بدليل اختيار البعض الذهاب الى المرافق الخاصّة لازدحام الشواطئ العامّة، وإن بنسب غير مرتفعة، كما يظهر في الرسم البياني 18 الذي يوضح الأسباب الأخرى للتغيير الحاصل على اثر الأزمة الاقتصاديّة. ويتبيّن أيضاً أنّ العديد من الأسباب المذكورة لا يرتبط بالأزمة الاقتصاديّة ومنها ما يسلّط الضوء على الاشكاليّة الكبرى للشاطئ اللّبناني، ألا وهي الخصخصة وقلّة الشواطئ المفتوحة للعموم، ومن ثمّ ضعف تنظيمها وإدارتها. أمّا التلوّث فهو نسبي ويتفاوت بين موقع وآخر على طول الشاطئ اللّبناني، بغضّ النظر ما اذا كان مفتوح للعموم او مشغول من القطاع الخاصّ بشكل مشرّع او غير مشرّع.

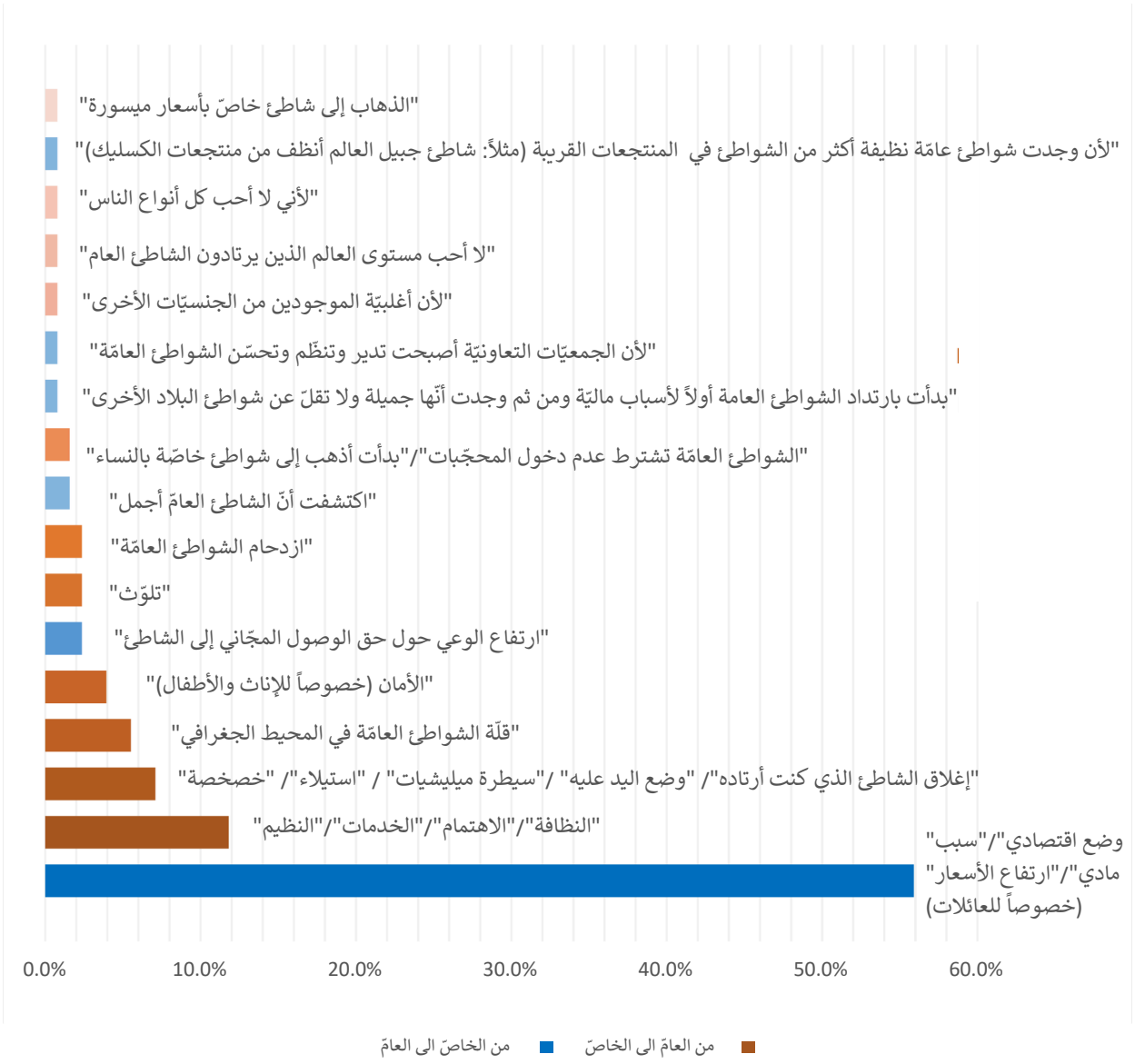

رسم بياني 18. أسباب غير معيشيّة لتغيير الشاطئ المرتاد بعد الأزمة الاقتصاديّة

أمّا بالنسبة لتغيّر تجربة المواطن في ما يتعلّق بكلّ من الشاطئ العامّ والمرفق الخاصّ، فيظهر أنّ النسبة الأكبر من بين الذين يذهبون الى المرافق الخاصّة أفادت بأنّها أصبحت أكثر كلفةً. بالطبع، إنّ هذا الأمر ليس بالضرورة مبنيّاً على معطيات رقميّة حاسمة كارتفاع تعرفة الدخول، وقد يكون قائم على احساس المواطن وتقديره لهذه التعرفة نسبةً لقدرته الشرائيّة التي تغيّرت مع ظهور الأزمة، ما يشرح النسبة المرتفعة نوعاً ما للّذين أفادوا بالمثل بالنسبة للشواطئ العامّة. ويمكن ربط ارتفاع كلفة الشواطئ العامّة بارتفاع كلفة المواصلات حيث أنّ المواطن قد يقصد مدن او بلدات بعيدة جغرافيّاً عن مكان سكنه لتوفّر شاطئ عامّ فيها (مراجعة الفقرة التالية). ويظهر أنّ نسبة من أفادوا بأنّ الشواطئ العامّة أصبحت أكثر ازدحاماً بعد الأزمة هي الأعلى بين المشاركين الذين يرتادون الشواطئ العامّة. كذلك، يظهر وجود نسبة كبيرة من بينهم ممّن أفادوا بأنّ الشواطئ العامّة باتت أكثر تلوّثاً وأقلّ نظافةً وترتيباً.

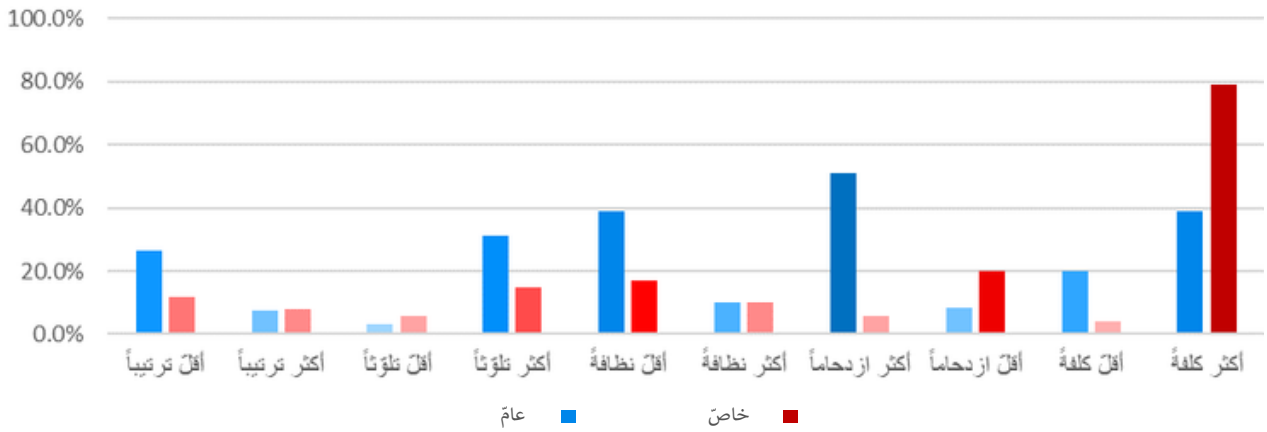

رسم بياني 19. تغيّر تجربة المواطن في ما يتعلّق بارتياد الشاطئ بعد الأزمة الاقتصاديّة

ب. كلفة الذهاب الى مرفق خاصّ مقابل كلفة الذهاب الى شاطئ عامّ

يُظهر الرسمان البيانيّان 20 و21 التفاوت الكبير بين كلفة الذهاب الى كلّ من المرفق الخاصّ والشاطئ العامّ. فالأولى عبارة عن تعرفة الدخول التي لا يمكن تفاديها والتي تحدّدها إدارة المرفق الخاصّ، أمّا الثانية فهي بمعظمها عبارة عن مصاريف تعود الى الاختيار الشخصي بإنفاقها، والتي لم تُحتسب بالنسبة الى المرافق الخاصّة، مثل المشروبات والمأكولات او مصاريف حتميّة مثل المواصلات التي أيضاً يتكبّدها روّاد المرافق الخاصّة، مع الإشارة الى أنّ البعض صرّح بوجود تعرفة دخول رمزيّة الى بعض الشواطئ العامّة (مراجعة الرسميْن البيّانيْن 23 و24).

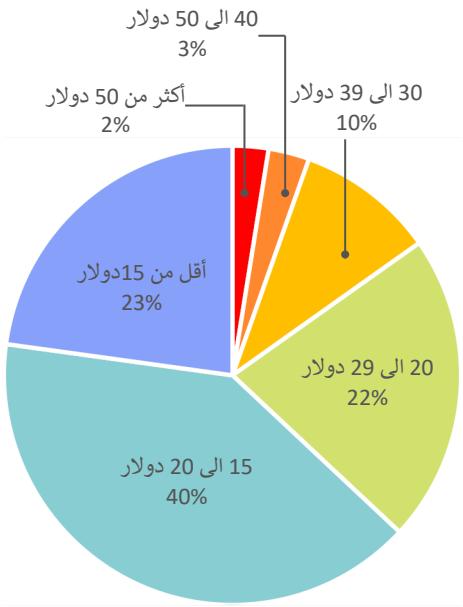

رسم بياني 20. توزيع نسب كلفة ارتياد المرفق الخاصّ

وقد أجاب 23% ممّن يذهبون الى مرافق خاصّة بأنّ تعرفة الدخول للفرد تبلغ أقّل من 15 دولار، و40% بأنّها تتراوح بين 15 و20 دولار وهي النسبة الأكبر، و22% بين 20 و29 دولار، و10% بين 30 و39 دولار، و3% بين 40 و50 دولار، و2% أكثر من 50 دولار وهي النسبة الأدنى.

بينما صرّح 50% ممّن يذهبون الى شاطئ خاصّ بأنّهم لا يتكلّفون شيئاً ويشكّلون النسبة الأكبر، و11% قالوا إنّهم يتكلّفون مبلغاً يتراوح بين 1 و5 دولار، و13 % بين 5 و10 دولار، و15% بين 10 و20 دولار، و11% أكثر من 20 دولار. وقد تمّ سؤال هؤلاء المشاركين ما إذا كانوا يذهبون مع عائلتهم أم بمفردهم لمعرفة ما اذا كانت الكلفة التي أتوا على ذكرها هي مصاريف الفرد أم العائلة، وتبيّن أنّ حتّى العائلات قد لا تتكلّف شيئاً وأنّ نسبة من يتكلّفون أكثر من 20 دولار هي أكبر لدى العائلات كما يظهر في الرسم البياني 22.

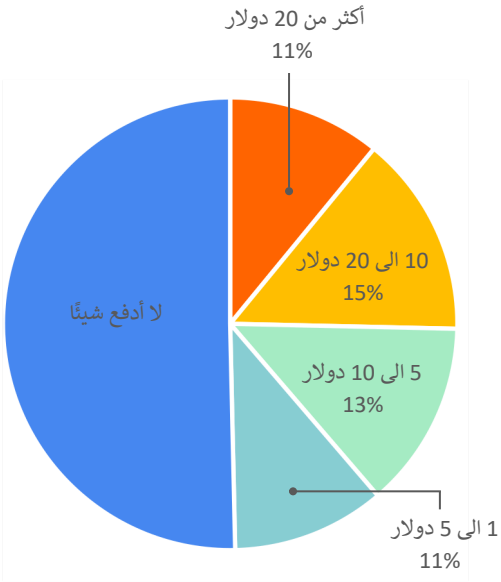

رسم بياني 21. توزيع نسب كلفة ارتياد شاطئ عامّ

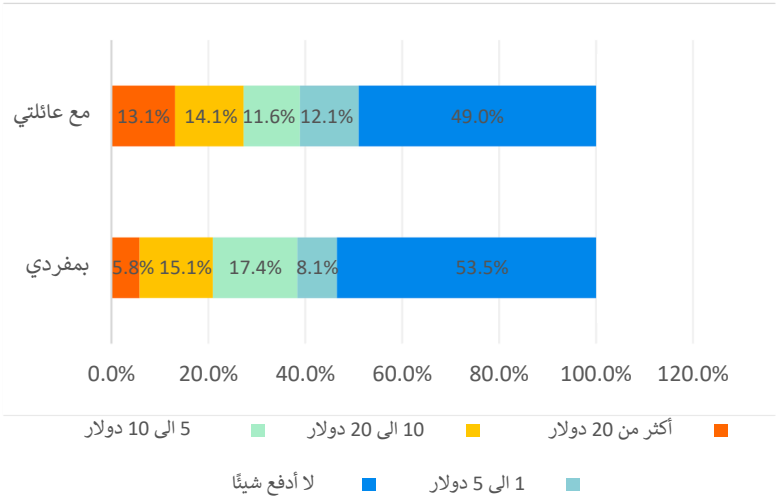

رسم بياني 22. مقارنة بين توزيع نسب كلفة ارتياد شاطئ عامّ للفرد والعائلة

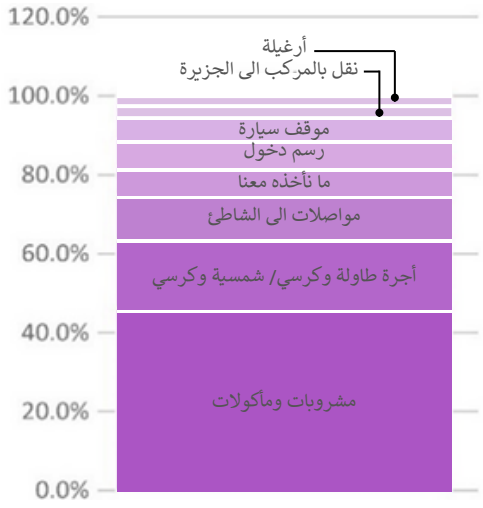

رسم بياني 23. توزيع نسب المصاريف لارتياد شاطئ عامّ

ويظهر الرسمان البيانيّان 23 و 24 ممّا تتألّف المصاريف في حالة الشواطئ العامّة ونجد أنّ المأكولات والمشروبات هي التي ترفع من الكلفة الاجماليّة، خصوصاً إذا ما تمّ شراؤها من مطاعم أو سناكات أو أكواخ متواجدة على الشاطئ، فكلّما زادت كلّما ارتفعت الكلفة والعكس صحيح. وكذلك الأمر بالنسبة للمواصلات الى حدّ ما، فكلّما كان الشاطئ العامّ أبعد كلّما ارتفعت الكلفة. على سبيل المثال، نجد هذه النسب مرتفعة لدى فئة من يتكلّفون مبلغاً يتخطّى 20 دولار على عكس من يتكلّفون مبلغاً يتراوح بين 1 و5 دولار كما هو ظاهر في الرسم البياني 24. كذلك، يظهر أنّ أجرة الطاولة والكراسي تشكّل جزءاً أساسيّاً من مصاريف كافّة الفئات وخصوصاً التي تتكلّف بين 1 و5 دولار. كما تشكّل أجرة النقل بالمركب لدى روّاد شواطئ الجزر (صيدا والميناء) الذين أفادوا بأنّ التكلفة العامّة تتراوح بين 1 و5 دولار او 5 و10 دولار.

أمّا بالنسبة لموقف السيّارة، تبيّن من خلال المقابلات أنّ بعض البلديّات، مثل جبيل وصور وغيرهما، تستفيد من ارتفاع عدد الزائرين الى الشاطئ العامّ في نطاقها الإداري لرفع المداخيل البلديّة وتأمين الإمكانيّات الماليّة التي تحتاجها لتنظيفه وتنظيمه.

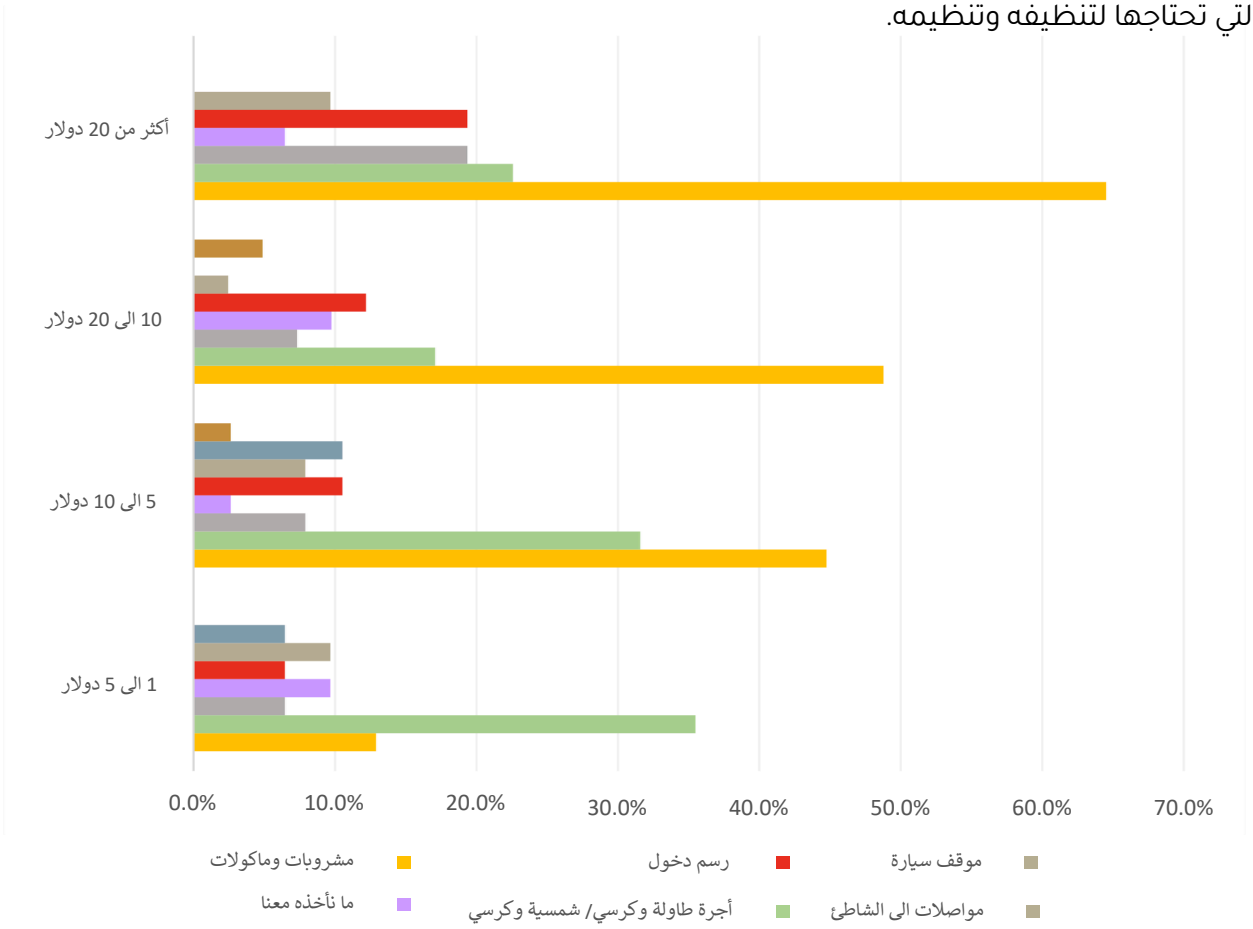

رسم بياني 24. نوزيع مصاريف ارتياد شاطئ عامّ بحسب الكلفة الاجماليّة

ت-التحليل المناطقي

يتواجد على طول الشاطئ اللّبناني من شماله الى جنوبه نحو 75 سلطة محلّيّة او بلديّة، مع الإشارة الى وجود مناطق عقاريّة معروفة ليس لها بلديّة منفصلة، أي أنّها تتبع الى نطاق بلدي مجاور أو أنّها لا تتبع الى أي بلديّة. وتتوزّع البلديّات الواقعة على طول الشاطئ على خمس محافظات وهي عكّار، لبنان الشمالي، جبل لبنان، بيروت، ولبنان الجنوبي، وثلاثة عشر قضاء وهي عكّار، طرابلس، الكورة، المنية الضنّيّة، البترون، جبيل، كسروان، المتن، بعبدا، عاليه، الشوف، صيدا، وصور.

غير أنّ السؤال الأبرز هنا هو كم عدد الشواطئ المفتوحة للعموم في مختلف هذه الوحدات الإداريّة وما هي الخيارات المتاحة للمواطن الذي لا يريد أن يقصد مرفقاً خاصّاً؟ ما هي العوامل خلف اختياره لشاطئ عامّ دون الآخر؟ وهل هي كافية لتلبية حاجة المواطنين لمتنفس مجّاني؟ وهل المواطن على دراية بما هو متوفّر منها؟

يُظهر الرسم البياني 25 أجوبة المشاركين ممّن يذهبون الى مرافق خاصّة حول البلدات أو المدن التي تقع فيها المرافق الخاصّة التي يقصدونها، بينما يظهر الرسم البياني 26 أجوبة المشاركين ممّن يذهبون الى شاطئ عامّ على نفس السؤال. وقد ذكر المشاركون ممّن يذهبون الى مرافق خاصّة مدن وبلدات لم تظهر في إجابات من يذهبون الى الشواطئ العامّة، أو أنّها تظهر بنسب متدنيّة مقارنةً مع إجابات المرافق الخاصّة (مثل القلمون، جونية، طبرجا، خلدة، الدامور، الجيّة، والرميلة)، والعكس صحيح (مثل الميناء، كفرعبيدا، البربارة، عمشيت، العقيبة، الغازيّة، والخرايب).[1] ويبدو أنّ بعضها اكتسب شهرته من شاطئه العامّ والبعض الآخر من مرافقه الخاصّة، وهناك مدن تشتهر بشاطئها العامّة ومنتجعاتها الخاصّة، وهي تظهر بنسب متقاربة في الرسميْن البيانيّين التاليَيْن (مثل أنفه، شكّا، البترون، وجبيل).

كما يتبيّن في إجابات المشاركين الذين يرتادون شواطئ عامّة وجود بعض البلدات والمدن التي تبدو وكأنّها في منافسة مع بعضها البعض لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الروّاد (مثل البترون، جبيل، وصور). ولا شكّ أنّ هذا الأمر يُعتبر إيجابي إذ يدلّ على وعي بلدي لناحية الحفاظ على الأملاك العامّة البحريّة، أو أقلّه جزء منها، لصالح المواطن. وقد أكّدت المقابلات التي تمّ إجراؤها هذا الأمر وأضاءت على وجود نيّة وحتّى خطط لدى بعض البلديّات الأخرى بالعمل على تنظيم شاطئ للعموم أسوةً ببلدات أخرى. كما أظهرت وجود شواطئ فُتحت في السنوات الأخيرة للعموم إنّما قلّة من اللّبنانيّين يعرفونها، أو أنّ لها طابع خاصّ يرتبط بالثقافة المحلّيّة (مثل عدلون والخرايب والبربارة)، وبعضها يظهر بنسب منخفضة في الاستبيان (مراجعة الفقرة التالية). كما يتبيّن وجود أجزاء من الشاطئ لا يزال الوصول اليها متاح للعموم دون أن يكون هناك شاطئ عامّ منظّم او مسبح شعبي والتي أيضاً تظهر بنسب منخفضة في أجوبة المشاركين. ولا بدّ من الإشارة هنا الى أنّ وزارة النقل والأشغال العامّة هي الجهة المخوّلة بإعطاء رخص سنويّة لهذه الغاية وهي الوصيّة الشرعيّة على الأملاك العامّة البحريّة.

وعليه، يمكن الاستنتاج بأنّ الشاطئ اللّبناني لا يزال يقدّم فرصة وامكانيّة لتلبية حاجات المجتمعات المحلّيّة للشواطئ العامّة في أجزائه القليلة التي لم تطلها بعد يد الاستثمار الخاصّ، على عكس الاعتقاد السائد بأنّ لا سبيل للتراجع ولا إمكانيّة لتغيير الواقع، وبأنّ أي استثمار إضافي يُغلق ما تبقّى من الشاطئ لن يحدث

[1] تتوجّب الإشارة الى أنّ النتائج المرتبطة بكفرعبيدا قد تكون مبالغة بالنسبة لباقي المناطق حيث أنّ مجموعة كبيرة من أبناء البلدة شاركت في الاستبيان نظراً لمتابعتها لجمعيّة نحن على مواقع التواصل الاجتماعي والتعاون معها في قضية مناصرة شاطئ أبو علي وحماية كافة الاملاك العامّة البحريّة في البلدة كما ذكرنا في محدّدات الدراسة.

فرقاً ولن يغيّر المعادلة، بل أنّ العكس صحيح. فقد تمّ ذكر حوالي نصف النطاقات البلديّة الممتدّة على طول الشاطئ اللّبناني من الشمال الى الجنوب في الرسم البياني 26، ما يشير الى وجود تبعيّات غير مرغوبة لأي استثمار خاصّ إضافي، وبالتالي الى وجوب العمل على الحفاظ على كلّ ما تبقّى من الشاطئ وإزالة كلّ ما يمكن من التعدّيّات.[1]

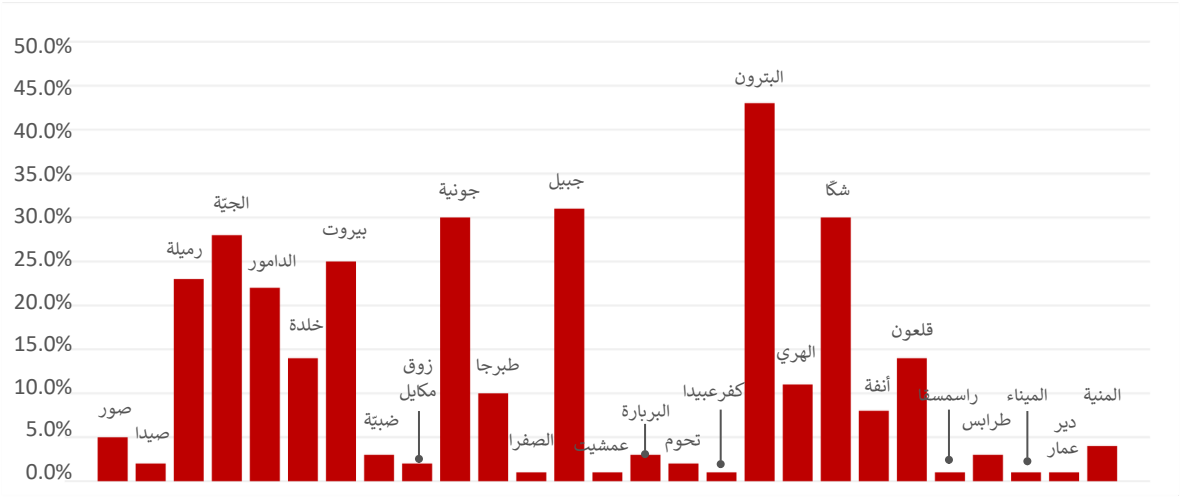

رسم بياني 25. البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد مرفق خاصّ

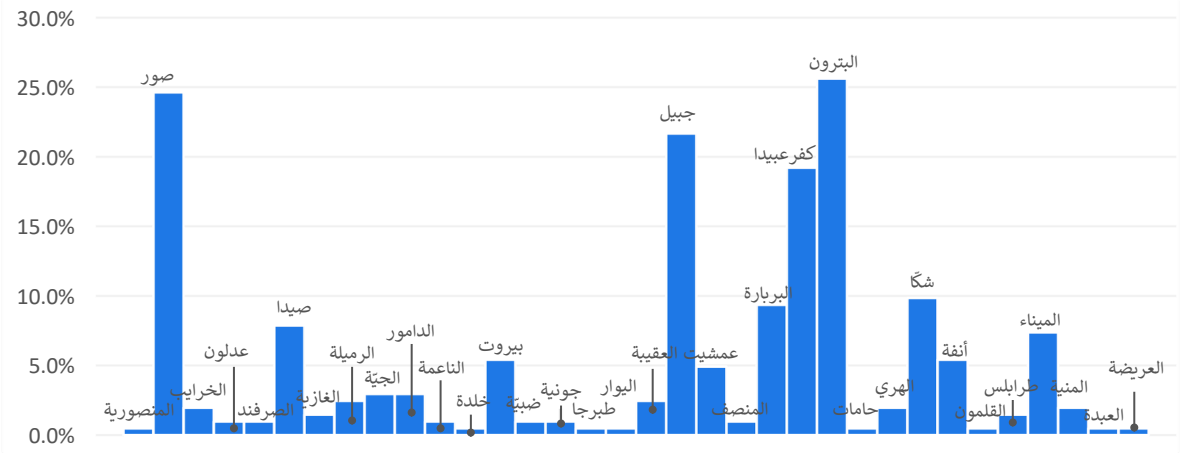

رسم بياني 26. البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد شاطئ عامّ

يُظهر الرسم البياني 27 أسباب اختيار شاطئ عامّ دون الآخر، ويتبيّن أنّ عامل النظافة هو الأقوى بنسبة حوالي 68% بين أجوبة المشاركين على السؤال المتعدّد الخيارات، ويليه عامل القرب الجغرافي بنسبة 57%، ممّا يشير الى ضرورة استحداث شواطئ عامّة نظيفة على امتداد الشاطئ اللّبناني. فمحافظة جبل لبنان، وهي أكبر محافظة على الساحل اللّبناني وثاني أكبر محافظة في لبنان بنسة حوالي 19% من إجمالي مساحته، لا تضمّ أي شاطئ عامّ منظّم وهو ما انعكس على أجوبة المشاركين في الرسميْن البيانيّيْن 25 و26، حيث تظهر نسب روّاد المرافق الخاصّة أعلى بكثير من نسب روّاد الشواطئ العامّة في المدن والبلدات التابعة الى هذه المحافظة.

ويُظهر الرسم البياني 27 أنّ اختيار الشاطئ العامّ يُبنى على أساس العامل الطبيعي ما اذا كان الشاطئ الصخري او رملي بنسب مرتفعة نوعاً ما، تتراوح بين 25 و31%، الأمر الذي يشير من جهة الى وجوب الحفاظ على التنوّع الطبيعي لأجزاء الشاطئ، ومن جهة أخرى الى أنّ طبيعة الشاطئ لا تبرّر قدرته على استقطاب الروّاد او عدمها، فالنسب متقاربة بين من يفضّلون الشاطئ الرملي ومن يفضّلون الشاطئ الصخري. وبالتالي، يبقى العاملان الأوّلان، أي النظافة والقرب الجغرافي، الأقوى بين العوامل، ويليهما العوامل المرتبطة بالإدارة بنسبة حوالي 22%، والتنظيم (التجهيزات والخدمات المتوفّرة) الظاهرة في باقي أجوبة المشاركين المتعدّدة.

وفي السؤال المفتوح حول الموضوع نفسه، قال البعض إنّهم يرتادون الشاطئ نفسه منذ الطفولة وآخرون أشاروا الى وجوب ارتياد الشواطئ المهدّدة بالإقفال لصالح القطاع الخاصّ. وأفاد البعض الآخر، وخصوصاً النساء، بأنّ سبب اختيار شاطئ معيّن هو امكانيّة ارتداء لباس البحر أو العكس. وصرّح عديدون بأنّهم لا يمتلكون خيارات أخرى، إشارةً الى أنّ الشاطئ الذي يرتادونه هو الوحيد في محيطهم الجغرافي. كذلك، أفاد عديدون بأنّهم ببساطة يمارسون حقّهم بالنزول الى شاطئ عامّ مجّاني. وهناك من قالوا إنّ سبب ارتيادهم لشاطئ ما هو قلّة الازدحام عليه، وآخرون نسبوا السبب الى قلّة تواجد فئات اجتماعيّة معيّنة.

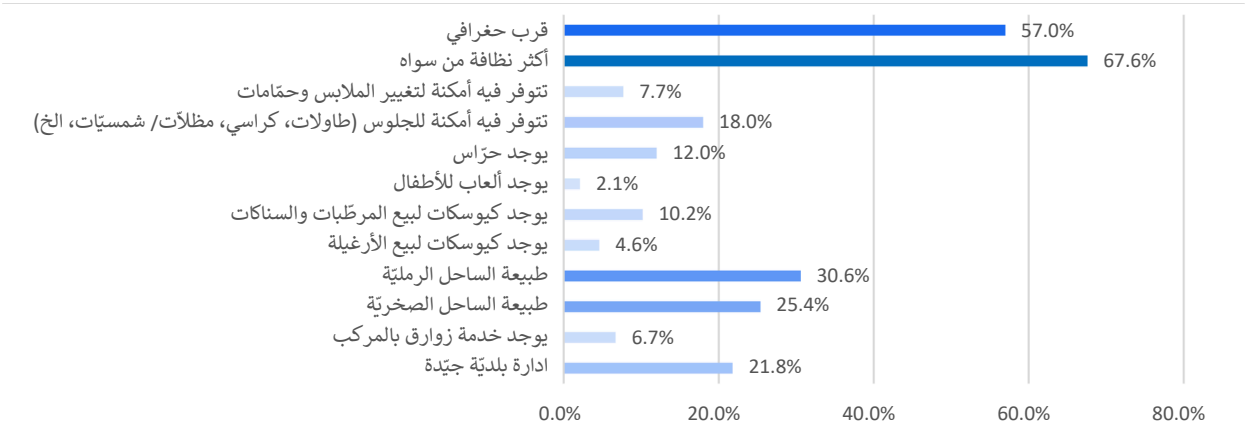

رسم بياني 27. الأسباب التي ذكرها المشاركون في الاستبيان لاختيار شاطئ عامّ محدّد

يُظهر الرسم البياني 28 المدن والبلدات التي يرتادها المشاركون في الاستبيان من سكّان كلّ من الأقضية الساحليّة ومحافظة بيروت لارتياد مرفق خاصّ، بينما يظهر الرسم البياني 29 تلك التي يقصدون شاطئها العامّ. ويظهر اختيارهم لمرافق خاصّة غالباً ما تكون في محيطهم الجغرافي، خصوصاً في حال انتشارها، بينما يظهر تنوّعٌ أكبرٌ بالنسبة للشواطئ العامّة. فبالنظر الى بيروت وبعبدا والشوف وعاليه والمتن وكسروان، نجد ذكر بلدات ومدن ضمن القضاء نفسه أو الأقضية المجاورة وذلك نتيجة انتشار المنتجعات والمرافق الخاصّة وندرة الشواطئ العامّة. ويبدو أنّ ارتياد الشاطئ في بعض الأقضية، وخصوصاً المتن، غير ممكن، لا بالنسبة للشواطئ العامّة ولا حتّى المرافق الخاصّة، إذ تكثر عليه المرافق الصناعيّة والخدماتيّة والتجاريّة، وكذلك الأمر بالنسبة لبعبدا نظراً لوجود تجمّعات سكنيّة غير شرعيّة. في المقابل، نجد أنّ سكّان هذه الأقضية يقصدون شواطئ عامّة قد تكون بعيدة جغرافيّاً. كما يُظهر الرسم البياني 29 قدرة المدن والبلدات التي تضمّ شواطئ عامّة، تشتهر بتنظيمها او نظافتها، على استقطاب روّاد من مناطق مختلفة، مثل صور وجبيل والبترون وكفرعبيدا وشكّا والبربارة والميناء وصيدا وأنفه. ويؤكّد ذلك على قدرة الشواطئ العامّة على استقطاب الزوّار وتحريك العجلة الاقتصاديّة وتأمين التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعيّة، بغضّ النظر عن أي اختلافات قائمة. فحتّى سكّان البلدات او المدن التي تتوفّر فيها الشواطئ العامّة قد يقصدون شاطئ عامّ خارجها بحثاً عن ميزة معيّنة او مطلب معيّن قد لا تتوفّر فيه. فعلى سبيل المثال، نجد أنّ سكّان صور يقصدون شواطئ أخرى مثل الخرايب وعدلون وصيدا. وقد أظهرت المقابلات أنّ شاطئ الخرايب أكثر استقطاباً للعائلات والأفراد الملتزمين دينيّاً من شاطئ صور. وهذا يدلّ من جهة على وجود اختلافات في البيئة نفسها والمحيط نفسه في ما يتعلّق بالممارسات على الشاطئ وهو أمر طبيعي، ليس من أهداف هذه الدراسة مناقشته بشكل معمّق، ولكنّه يناقض التنميطات السائدة بين مختلف الجماعات اللّبنانيّة ويطرح السؤال الجدلي التالي:

هل يتوجّب في بلد، كلبنان، تتعدّد فيه الجماعات والثقافات، اخضاع المساحات العامّة، ومن ضمنها الشواطئ، الى أي عادات أو أعراف او قيَم محلّيّة تعطيها طابع ما يتماشى مع البيئة الاجتماعيّة والثقافة المحلّيّة ويستقطب الأفراد الذين يبحثون عمّا يناسبهم حتّى لو تتناقض مع مبدأ هذه المساحات والغرض الجامع منها ومع نصوص قانونيّة، منها ما يضمن الحرّيات ومنها ما ينظّم المرافق السياحيّة؟ أو أنّ الأنظمة والقوانين الموحّدة على امتداد الشاطئ اللّبناني، ومن ضمنه مختلف الشواطئ المحلّيّة المفتوحة للعموم او ما يُعرف بـ"المسابح الشعبيّة"، هي الممارسة الأنسب، مع ترك الاستثناءات والتخصّصات للمرافق الخاصّة؟

لا شكّ أنّ الإجابة على هذا السؤال هو موضوع بحث بحدّ ذاته، ولكن الإجابات والمقابلات أظهرت تأقلم اللّبنانيّين مع الوضع السائد احتراماً للثقافات المختلفة ولما يُعرف بتعددّية المجتمع اللّبناني. ويبدو أنّ مراعاة البيئة المحيطة في كلّ منطقة هي مطلب المجتمعات المحلّيّة من السلطات التي انتخبها، وأحياناً أخرى ينطوي عليها أهداف سياسيّة ترتبط بفرض النفوذ على منطقة جغرافيّة معيّنة. من جهة أخرى، تبيّن وجود قلّة معرفة بالنصوص القانونيّة التي تنظّم المرافق السياحيّة، خصوصاً الملحق 8 من المرسوم 15598 الصادر في العام 1970، الحمّامات البحريّة وأحواض السباحة، الذي يحدّد كافّة معايير وشروط السلامة العامّة من رقابة وإنقاذ بحري لكاسرات الموج والإنارة ونظافة المياه وخدمات وغيرها من الأمور، وصولاً الى وجوب ارتداء اللباس الخاصّ "للاستحمام" او السباحة على كلّ "مستحمّ".

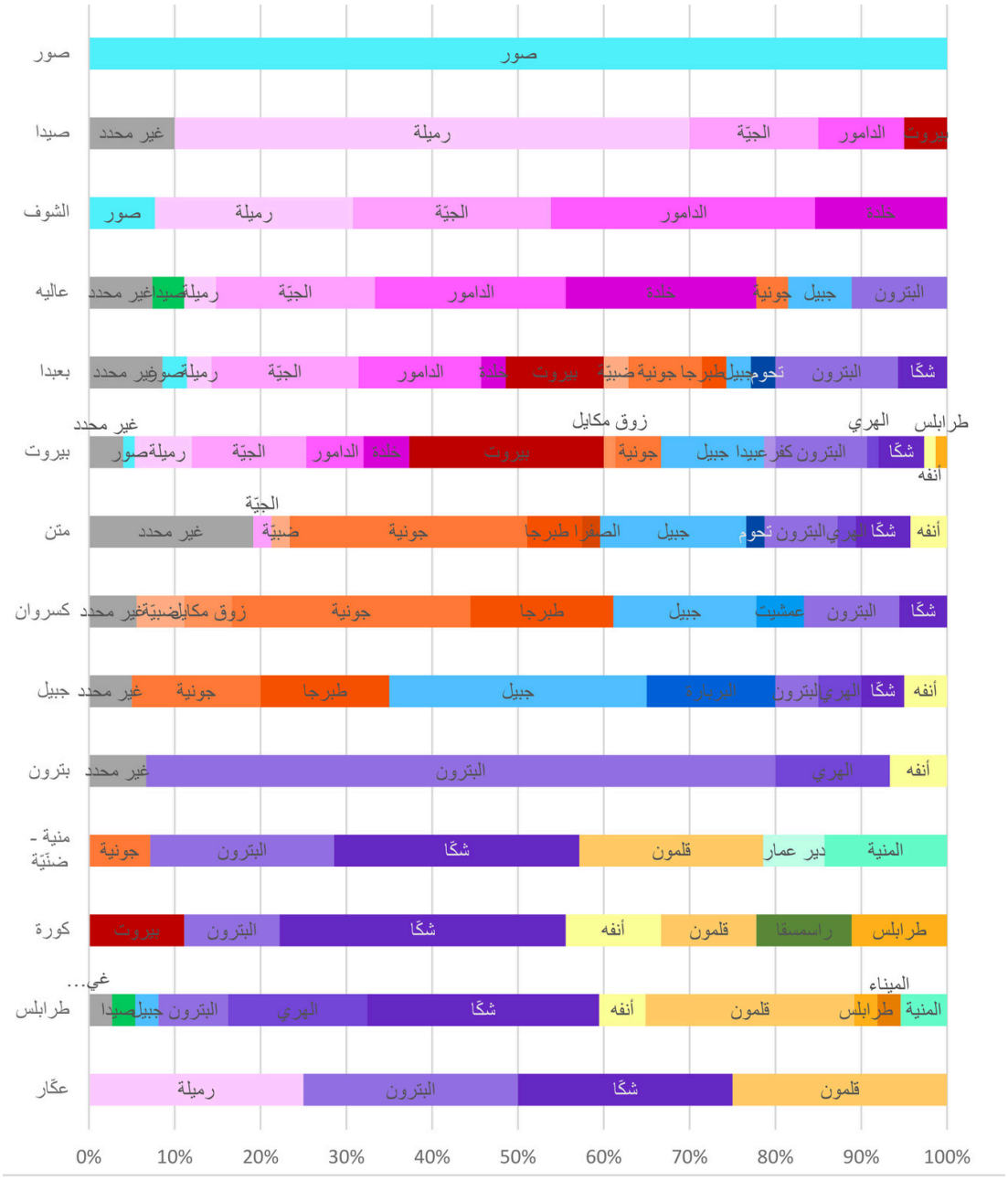

رسم بياني 28. توزيع البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد مرفق خاصّ بحسب القضاء الذي يسكنون فيه

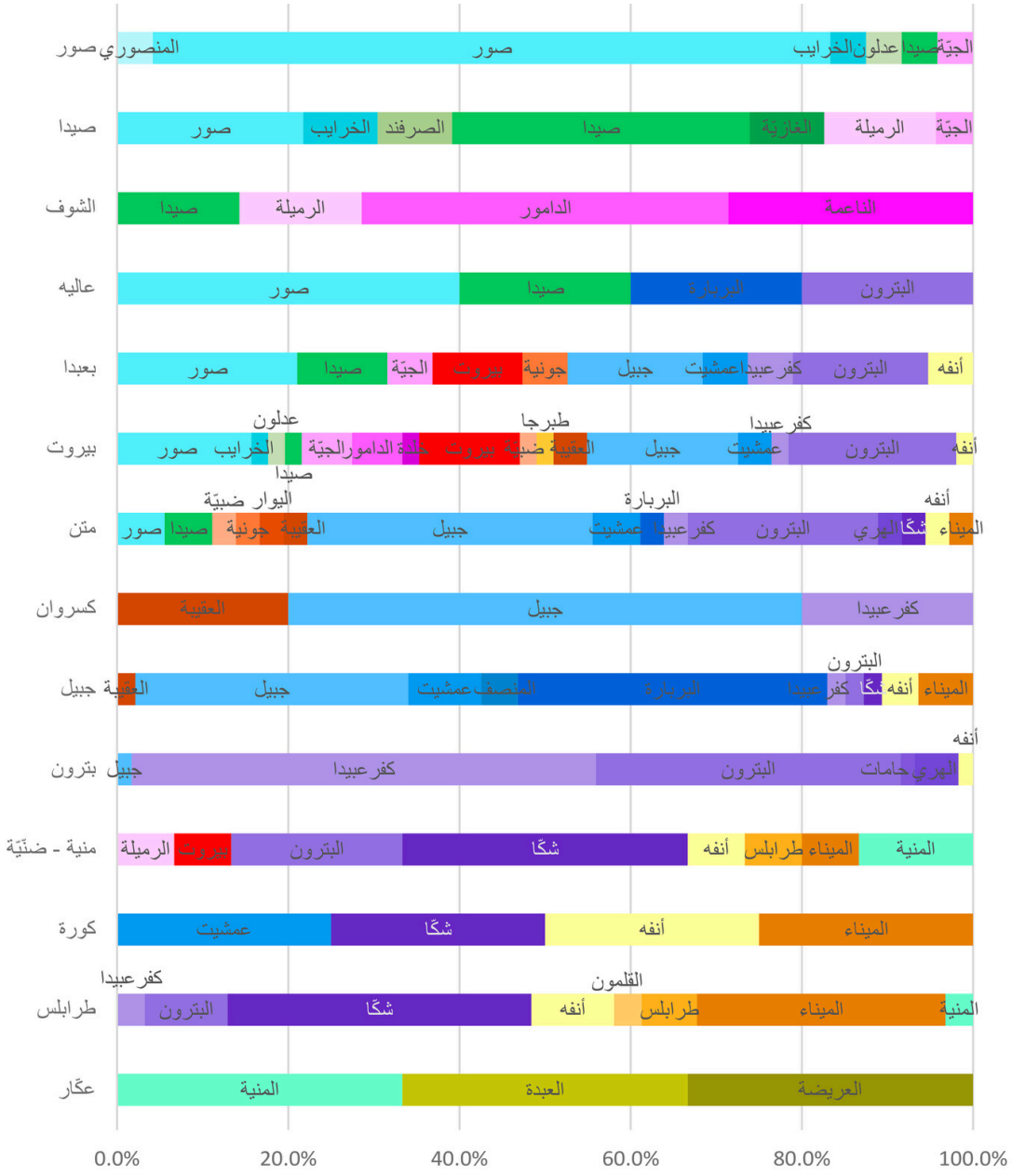

رسم بياني 29. توزيع البلدات والمدن التي يقصدها المشاركون في الاستبيان لارتياد شاطئ عامّ بحسب القضاء الذي يسكنون فيه

ث. دراسات حالة

تستند هذه الفقرة على محتوى المقابلات التي تمّ إجراؤها مع ممثّلين عن البلديّات أو أفراد آخرين ملمّين بوضع المنطقة الساحليّة، وخصوصاً الشاطئ، في عدد من بلدات ومدن لبنان.

بشكل عامّ، تتعدّد استعمالات الأراضي على طول الشاطئ اللّبناني، ابرزها:

- السياحي وهو عبارة عن فنادق ومنتجعات ومطاعم ومقاهي وغير ذلك
- الصناعي مثل مصفايات النفط ومطامر النفايات ومحطّات تكرير الصرف الصحّي والمعامل والمصانع المتنوّعة، والملّاحات المحصورة في أنفه والتي تلاشت تدريجيّاً، شأنها شأن حرفة صناعة المراكب والفلوكة
- السكني وهو إمّا عبارة عن مخيّمات أو عشوائيّات وتجمّعات غير شرعيّة او غير منظّمة أو قصور وفلل أو حتّى أحياء ذات طابع تراثي
- مناطق زراعيّة عبارة عن بساتين للزراعات الساحليّة مثل الموز والحمضيّات
- قواعد ونقاط عسكريّة
- مرافق عامّة، مثل المطار
- مرافئ، القليل منها تجاري، والباقي عبارة عن مرافئ وموانئ صيد، وموانئ خاصّة
- تجاريّة عبارة عن محلّات او تجمّعات تجاريّة كبرى
- مواقع أثريّة وثقافيّة
- شواطئ عامّة مفتوحة للعموم
- شواطئ مغلقة لصالح جهة معيّنة
- مناطق مهملة ومتروكة.

بالطبع، إنّ لكلّ مدينة أو بلدة خصائصها وحيثيّاتها التي أدّت الى واقع شاطئها الحالي. وممّا لا شكّ فيه أنّ العوامل التاريخيّة والجغرافيّة والطبيعيّة والاجتماعيّة والثقافيّة تؤثّر بشكل مباشر على شكل الشاطئ وقدرته على الاستقطاب وإمكاناته الاقتصاديّة. ولكنّ، من المهمّ عدم اغفال عامل الإدارة المحليّة الذي لا يقلّ أهمّيّة عن هذه العوامل، بل ويتخطّاها في العديد من الأحيان. وغالباً ما تدير الشاطئ وتنظّمه البلديّة المعنيّة، وفي حالة المحميّات جمعيّة او لجنة مؤلّفة من ممثّلين عن المجلس البلدي والوزارات والجمعيّات المعنيّة وخبراء محلّيّين او غيرهم، تنشأ بموجب مرسوم، وفي بعض الحالات نقابة الصيّادين حين يكون الشاطئ ضمن النطاق المخصّص لمرفأ الصيد كما في عمشيت.

وقد أظهرت المقابلات أنّ للشواطئ العامّة في لبنان، إذا ما نُظّمت وأديرت بشكلٍ جيّد، دور محوري في دفع عجلة الاقتصاد المحلّي كما في صور وجبيل والبترون وصيدا والميناء وغيرها من المدن والبلدات. وقد أظهر الاستبيان قدرة هذه الشواطئ على استقطاب الروّاد أكثر من غيرهم. فكيف يتمّ تنظيمها

وإدارتها وكيف تُترجم الفائدة الاجتماعيّة الاقتصاديّة من ذلك؟ وهذا ما سيتمّ مناقشته في الفقرة التالية. في المقابل، هناك نماذج حيث يظهر الشاطئ كفرصة ضائعة على المدينة او البلدة، كما في القلمون حيث تكثر المنتجعات الخاصّة والتعدّيات، والبدّاوي حيث تنتشر المصانع وليس فيها لا كورنيش ولا شاطئ مفتوح للعموم، وفي أغلب بلدات عكّار حيث الشواطئ مهملة ومتروكة، حتّى أنّ بعضها بدأ يتحوّل الى مكبّات للنفايات، وأخرى حيث تسعى البلديّات المعنيّة للاستفادة ممّا تبقى من الشاطئ لتلبية حاجة المجتمع الى متنفّس مجّاني، دون تحقيق منفعة اقتصاديّة تُذكر، كما في حالات وكفرعبيدا والمنصف. وهناك بعض البلديّات التي جهدت مؤخّراً في ابتكار حلول تمنع التعدّيات على الشاطئ مثل العبّاسيّة والبربارة.

1. تأثير الإدارة والتنظيم على الفرص الاقتصاديّة للمجتمعات المحلّيّة

توفّر الشواطئ العامّة فرص عمل ومدخول للعشرات من المجتمع المحلّي وتتيح للبلديّات الاستفادة من بعض المردود المالي من خلال الخدمات التي توفّرها للزائر، وهو أمر قلّما تلتفت اليه العديد من البلديّات. فلو كانت بلديّات لبنان الساحليّة على دراية بالامكانات الاقتصاديّة التي تكتنزها الشواطئ، لسعت جميعها الى تنظيم شواطئ عامّة ولما سمحت بالتعدّيات عليها ولما نظرت الى الاستثمارات الخاصّة عليها كمورد مالي يرفع من قيمة جبايتها. فببعض المجهود، استطاعت بعض البلديّات، أو جهات أخرى تدير الشاطئ، تقديم نموذج لما يمكن للشواطئ العامّة أن تقدّمه من فرص اقتصاديّة. وبالطبع، كلّما زاد المجهود المبذول في التخطيط والادارة والتنظيم، كلّما زادت هذه الفرص وزاد المردود.

- صور: نموذج يُحتذى به

يُحيط البحر بمدينة صور من شمالها وغربها وجنوبها، فهي شبه جزيرة. وتقسم المنطقة المتاخمة للبحر الى:

- مجمّع للّاجئين الفلسطينيّين وهو متعدّي على الأملاك العامّة البحريّة
- الكورنيش الجنوبي المواجه لمخيّم البصّ، أنشئ من حوالي خمسة وعشرين عاماً وكان عليه اقبال كثيف آنذاك، ولكن مع مرورالوقت ونظراً لتراجع حالته، بات التوجّه أكثر نحو الكورنيش الجنوبي
- الحارات التي يمكن الوصول منها الى شاطئ الخراب وشاطئ الجمل
- شاطئ الجمل، وفيه حوالي تسع خيم لمطاعم يديرها أفراد وهي عبارة عن تعدّيات. والجدير بالذكر أنّ هذا الشاطئ كان من ضمن مشروع الارث الثقافي وتنمية المناطق الحضريّة الذي يهدف الى احياء المرفأ والميناء والأحياء التاريخية المحيطة به وتوفير مكان تلاقي للمجتمع المحلي ووصل الكورنيش الخارجي بعد تأهيله بالداخل. وكان من المقرّر ضمن خطّة المشروع إجراء مناقصة لاستثمار خيم على شاطئ الجمل بشكل قانوني، إلّا أنّ هذا لم يحصل

- المنطقة الأثريّة والميناء
- احدى الجامعات الخاصّة
- منطقة مردومة من البحر
- استراحة صور
- محميّة صور الطبيعيّة وتضمّ المنطقة السياحيّة أي شاطئ صور الشعبي والمنطقه العلمّية ومنطقة زراعيّة عبارة عن أراضي دولة تابعه للمحمية
- الكورنيش الجنوبي الى جانب استراحة صور وعليه اقبال كثيف خصوصاً في أوقات اللّيل
- حديقة مواجهة للبحر.

ويتميّز شاطئ صور الشعبي بقدرته على جذب الروّاد من الجنسيْن، ومن كافّة الفئات العمريّة والجنسيّات المتواجدة في لبنان، ومن مختلف المناطق اللّبنانيّة على اختلاف خلفيّاتهم الثقافيّة ومستوى دخلهم وقدراتهم الشرائيّة، كما والمغتربين خلال زياراتهم الى لبنان، بالإضافة الى السيّاح العرب والأجانب. والأمر اللّافت هو أنّ تواجد الإناث لا يقتصر على الشاطئ وعلى أوقات النهار، بل أنّ النساء والفتيات يتواجدن على الكورنيش وفي الحديقة في مختلف الأوقات ليلاً ونهاراً. ولا يوجد أي ضوابط او قرارات ضمنيّة تمنع تواجد السوريّين والفلسطينيّين على الشاطئ أو الكورنيش، أو تفرض لباس محدّد وتمنع آخر على الشاطئ، كما في بعض المناطق الأخرى، فـ"الشاطئ كبير وهناك مساحة للجميع".

كما يتميّز بتعدّد الأنشطة التي يمكن لروّاد البحر ممارستها. فبالإضافة الى السباحة، يوجد عدّة مراكز للغطس تتيح للزائر مشاهدة المعالم الأثريّة المائيّة، إنّما قلّة من اللّبنانيّين يعلمون بها نتيجة ضعف الاعلام والتسويق لها، على الرغم من أنّ منصّات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير بالتسويق للشاطئ. ساهمت عوامل عدّة في نجاح الشاطئ، أبرزها الإدارة والتنظيم من قبل البلديّة ولجنة المحميّة، وتوفّر كافّة الخدمات التي يطلبها الزائر من أمكنة للجلوس وغرف لتبديل الملابس والاستحمام وحمّامات ومشروبات ومأكولات في كلّ من الخيم، والمعايير اللّازمة والبديهيّة من أمن وسلامة عامّة ونظافة. ولا ننسى طبيعة الشاطئ الرمليّة وطوله حيث أنّه أطول شاطئ رملي في لبنان وهو جزء من محميّة طبيعيّة، الأمر الذي يحتّم تطبيق شروط وقوانين تحافظ عليه وتحميه[2]. ولا بدّ من الإشارة الى الدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع الخاصّ في هذه الحالة، ليس فقط في تأمين الخدمات الأساسيّة للزائر بل أيضاً في صيانتها حيث أنّ في العديد من الحالات تفشل المشاريع العامّة نتيجة عدم او قلّة صيانتها. ويشير ذلك الى ضرورة الشراكة البنّاءة مع القطاع الخاصّ بشكل يحافظ على الأملاك العامّة البحريّة وحقّ المواطن بالوصول اليها.

[2] تجدر الإشارة الى أنّه يُمنع ركوب مركبة التزلج المائي (jet-ski) على مقربة من أماكن السباحة في صور حفاظاً على السلامة العامّة وقد أضاء العديد من المشاركين في الاستبيان على الخطر الناتج عن ممارسة هذه الهواية واقترحوا تنظيمها.

يوفرّ شاطئ صور وكورنيشها أنشطة اقتصاديّة متنوّعة ومتعدّدة، أبرزها:

- 4 عربات لبيع الفول والذرة، مواقعها شبه ثابتة، وعادةً يحصل مشغلّوها على اذن شفهي من البلديّة
- 6 مراكب للنزهة البحريّة، ويعمل شخصان (2) على كلّ منها
- 49 خيمة على الشاطئ الشعبي متعددّة الأحجام، وكلّ خيمة يعمل فيها 4 أشخاص على الأقلّ.

لم يتمّ اتّباع سياسة الأسعار الموحّدة للحفاظ على المنافسة بين الخيم والتنوّع. وتجدر الإشارة الى أنّ الدخول الى الشاطئ مجّانّي ولكن يمكن للزائر دفع مقابل ما يطلبه من مأكولات ومشروبات من الخيم او أجرة طاولة وكراسي.

- 7 خيم على شاطئ الجمل، يعمل ما لا يقلّ عن 10 أشخاص في كلّ منها
- 30 الى 40 شخص يعملون على تنظيم الشاطئ من أمن وحراسة وتنظيم مواقف السيّارات بالتعاقد مع البلديّة
- مرفأ صيد، ويوجد حوالي 150 صيّاد
- مسامك متفرّقة، منها ما هو داخل الحارات
- 5 مقاهي في الحديقة ومحيطها، يعمل في كلّ منها ما لا يقلّ عن 10 أشخاص
- حوالي 5 الى 6 أفراد يؤجّرون الطاولات والكراسي على الكورنش البحري،

أي أنّ الشاطئ والكورنيش يوظّفان ما لا يقلّ عن 450 شخص، وبالتالي يعتاش منهما ما لا يقلّ عن ألفي شخص. ولا شكّ أنّ المنتجعات الخاصّة لا يمكن أن تؤمّن هذه الأرقام وهذا التنوّع بسبل العيش. كما تؤمّن المواقف العامّة التي خصّصتها البلديّة لسيّارات الزائرين دخلاً مهمّاً للبلديّة. تبلغ تعرفة الموقف 200 ألف ليرة من الاثنين الى الخميس و300 ألف ليرة لبنانيّة من الجمعة الى الاحد. وتشير التقديرات المحلّيّة الى أنّ الشاطئ يستقبل 10 آلاف شخص يوميّاً كمعدّل بين شهريْ أيّار وأيلول من كلّ عام، ما يعني أنّ البلديّة تجمع أقلّه 17 مليار ليرة من مواقف السيّارات خلال الموسم الصيفي، تستفيد منه لدفع تكاليف تنظيم الشاطئ من أجور وغير ذلك. ولكن، يبقى المبلغ مرتفعاً جدّاً مقارنةً بالقيمة التأجيريّة الزهيدة التي قد تدفعها المرافق الخاصّة، خصوصاً اذا ما احتسبنا رسم الاستثمار السنوي الذي يدفعه كلّ من مستثمري الخيم والذي لا يقلّ عن 850 مليون ليرة. وبالتالي، يمكن الجزم أنّ الشاطئ والكورنيش يخلقان دورة اقتصاديّة متكاملة تمتدّ الى داخل المدينة وتستفيد منها شريحة واسعة من المجتمع المحلّي. فمن يرتاد الشاطئ يشتري حاجاته من المحالّ التجاريّة المحلّيّة وأيضاً قد يزور الحارات القديمة والموقع الأثري لصور، خصوصاً إذا ما كان يزورها للمرّة الأولى، على الرغم من ضعف التسويق السياحي لكافّة الأنشطة التي تتيحها مدينة صور لزائرها والتركيز على شاطئها.

• جبيل: معادلة بين العامّ والخاصّ

يقسم شاطئ جبيل الى عدّة أجزاء، أبرزها:

- مرفأ الصيد
- شاطئ الشاميّة الواقع تحت الموقع الأثري، وقد أُعلن هذا الشاطئ كمحميّة بحريّة حفاظاً على الثروة البحريّة فيها، بانتظار صدور المرسوم الخاصّ بها. ومن المقرّر أن تُخصّص للسباحة والصيد بالصنّارة والغطس
- شاطئ البحصة
- شاطئ الرمل الذي ينتهي على حدود جبيل مقابل منتجع ادّه ساندز
- 3 منتجعات خاصّة.

كما شاطئ صور، يستقبل شاطئا جبيل، الرمل والبحصة، الروّاد من كافّة الفئات العمريّة ومن مختلف المناطق اللبنانيّة ومن كافّة الطبقات الاجتماعيّة، بالإضافة الى العديد من المغتربين والسيّاح، مع الإشارة الى أنّ عناصر الشرطة البلديّة يضبطون موضوع الزاميّة لباس البحرعلى الشاطئ. ومن المهمّ الإشارة الى وجود بعض الأماكن التي يسهّل تنقّل من لديه اعاقة جسديّة فيها، ولكن يصعب الوصول الى الشاطئ الرملي. وتُمارس على الشاطئ أنشطة رياضيّة عدّة مثل كرة السلّة والكرة الطائرة وغيرهما. ووفقاً للتقديرات المحلّيّة، ارتفع عدد الروّاد الى شاطئ جبيل بشكل ملحوظ بعد الأزمة الاقتصاديّة خصوصاً من هم من ذوي الدخل المتوسّط بعد أن انخفضت قدرتهم الشرائيّة ولم يعد بامكانهم دفع تكاليف المرافق الخاصّة كما قبل الأزمة.

تنظّم البلديّة شاطئيْ الرمل والبحصة وهما مفتوحان للعموم بشكل مجّاني وتوفّر الخدمات الأساسيّة من نظافة وأمن وحراسة وإنقاذ بحري. كما يوجد غرف لتبديل الملابس والاستحمام وحمّامات. وتتواجد الخيم او الأكشاك المتنوّعة من حيث الحجم والخدمات والأسعار على شاطئ البحصة وهي تؤجّر الطاولات والكراسي وتبيع المأكولات والمشروبات لروّاد الشاطئ. لم يتمّ اتّباع سياسة توحيد الأسعار أيضاً حفاظاً على المنافسة والتنوّع، فهناك من أسعاره منخفضة وهناك من أسعاره باهظة. ويمكن للزائر أيضاً أن يطلب من السناكات او المطاعم الموجودة داخل المدينة عبر خدمة التوصيل. كذلك، من يرتاد الشاطئيْن قد يشتري حاجاته من المحالّ التجاريّة المحلّيّة ويزور المدينة القديمة وأسواقها والموقع الأثري، الأمر الذي يرفع نسبة الانفاق المحلّي ويعزّز اقتصاد المدينة.

يؤمّن الشاطئان العامّان عدد من فرص العمل أبرزها:

- 7 أكشاك، يعمل في كلّ منها 10 أشخاص على الأقلّ
- 6 عناصر بلديّة للمراقبة وتأمين الأمن والسلامة العامّة
- ما لا يقلّ عن 25 مركب للنزهة البحريّة
- ويوجد حوالي 100 مركب صيد يعمل على كلّ منهما شخصان
- مواقف بلديّة جبيل التي تدرّ ايضاً مدخولاً إضافيّاً للبلديّة.

• صيدا: ثلاثيّة الشاطئ والجزيرة والكورنيش

تدير "جمعيّة اصدقاء جزيرة وشاطئ صيدا" الجزيرة والشاطئ بالتعاون والتنسيق مع البلديّة. وقد تأسّست هذه الجمعيّة بمبادرة البلديّة ورعايتها لإدارة الجزيرة بشكل قانوني. ويوجد اكشاك تؤجّر الطاولات والكراسي لمن يريد من الروّاد وأيضاً تبيع المأكولات والمشروبات وفقاً لعقد مع الجمعيّة لقاء رسم استثمار، مع الإشارة الى أنّه يتمّ تحديد الأسعار التي على مشغّلي الأكشاك الالتزام بها وكذلك أسعارالنقل بالمركب من والى الجزيرة. وتتولّى الجمعيّة بالتنسيق مع البلديّة الحفاظ على نظافة الشاطئ والجزيرة. وتتوفّر الخدمات الأساسيّة من حمّامات وغرف تبديل الملابس على شاطئ الرمل الشعبي، إنّما ليس على الجزيرة، ولكن الجمعيّة تعمل على تأمينها. وأيضاً تتوفّر تدابير السلامة العامّة لجهة وجود منقذين وعناصر أمن وحراسة وانقاذ بحري.

وتتلخّص أبرز الفرص الاقتصاديّة بالتالي:

- حوالي 250 صيّاد وسوق لبيع الأسماك الطازجة وبعض البسطات لبيع الأسماك المثلّجة
- حوالي 15 مركب نزهة ونقل. تبلغ كلفة النقل بين الكورنيش والجزيرة 200 ألف ليرة للشخص الواحد
- 10 أكشاك على الجزيرة ويعمل 5 أشخاص كمعدّل في كلّ منها. وتتنوعّ الخدمات بينها، فلكلّ منها اختصاصه (أطباق سمك، سناكات، مرطّبات، الخ)، وجميعها يؤجّر الطاولات والكراسي بتعرفة تبلغ 400 ألف ليرة لبنانيّة للطاولة الواحدة ومعها 4 كراسي. وينطبق الأمر نفسه على الشاطئ الشعبي إذ تعيش حوالي مئة (100) عائلة من فرص العمل التي يتيحها
- حوالي 50 بائع متجوّل على الكورنيش.

ونتيجة قدرة الكورنيش والشاطئ والجزيرة على استقطاب الروّاد، تمّ انشاء مشروع شاحنة الأكل أو الـ Food Truck الذي يضمّ ما بين 100 و150 كشك لبيع المأكولات من مطابخ عالميّة متنوّعة على الجهة المقابلة للبحر (الكورنيش الشرقي).
كما أنشات الجمعيّة حديقة مائيّة حملت اسم "حديقة صيدون المائيّة" بالتعاون مع الجيش اللّبناني، وتحتوي على طائرات متنوّعة ودبّابات وُضعت في البحر بعد معالجتها، وذلك لتشجيع سياحة الغوص وتعزيز الثروة المائيّة.

• الميناء: شاطئ للعموم على الجزيرة ومنتزه مفتوح على الكورنيش

تتمتّع مدينة الميناء بمُميّزات جغرافيّة وطبيعيّة، أهمّها الواجهة البحريّة المفتوحة ومحميّة جزر النخيل الطبيعيّة المصنّفة بموجب القانون الرقم 121 تاريخ 91992/3/. يضمّ شاطئ الميناء قسماً رمليّاً وحيداً يُعرف بالبيّاضة ويتّصل برأس صخري. وبشكلٍ عام، تكثر النتوءات الصخريّة على شاطئ الميناء ممّا يشكّل حيد بحري صغير.

ويُعدّ شاطئ الميناء والكورنيش البحري والجزيرة أحد أهمّ المنافذ للمدينة التي تسمح للزوّار بالتنزّه وممارسة المشي والركض والسباحة وركوب الدرّاجات الهوائيّة وغيرها من الأنشطة الرياضيّة والترفيهيّة، كلٌّ بحسب عمره وهواياته. تستفيد جميع المطاعم الواقعة على طول الطريق البحري على الجهة المقابلة للشاطئ من عدم وجود أي بناء يحجب رؤية البحر ومن روّاد الكورنيش الذين يأتون بالمئات من مختلف مناطق لبنان، وخصوصاً الشمال، نظراً لوسعه حيث يتحوّل الى منتزه عامّ في عطلات نهاية الاسبوع والأعياد والمناسبات. كما ترتفع مبيعات كافّة محلّات البوظة والحلويات، حتّى لو كانت تقع في الداخل، كلّما زاد عدد زوّار الكورنيش والشاطئ. فمثل صور وجبيل ومناطق أخرى، من يأتي الى كورنيش الميناء وجزرها، يتمشّى أيضاً داخل حارات المدينة القديمة. وبالإضافة الى ذلك، يؤمّن شاطئ الميناء وكورنيشها وجزرها دخلاً لعشرات الأسر. يوجد باعة متجوّلون على الكورنيش ويناهز عددهم 30، وحوالي 50 مركب للنزهة البحريّة والنقل الى الجزر، وسوق للسمك، ومئات الصيّادين من الميناء وخارجها. وتجدر الإشارة الى وجود مشروع ينفّذ على مراحل، ومن ضمن تخطيطه تنظيم أكشاك وخلق قسم للفنّانين والحرفيّين ومراكز لبيع التذكارات والأعمال الفنّيّة والحرفيّة. تأخّر هذا المشروع نظراً لضعف مستوى الأمن والآمان والسلامة العامّة، خصوصاً في ظلّ عدم وجود سلطة محلّيّة في الوقت الراهن بعد أن حُلّ المجلس البلدي في العام 2020. وبالتالي، يمكن القول أنّ الكورنيش غير منظّم في حاليّاً، أمّا إدارة الجزيرة فتبدو أكثر استدامة بما أنّها بإدارة لجنة محميّة جزر النخيل التي تعمل على توفير الخدمات من حمّامات وغرف تبديل ملابس وغيرها على الجزيرة.

• الخرايب: شاطئ استقطاب بين صيدا وصور

تتمحور الأمثلة السابقة حول مدن لبنانيّة عريقة ذات خصائص وميزات عديدة. وقد يبدو ذلك كدلالة على أنّ شواطئ هذه المدن ازدهرت بسبب وجود مقوّمات أخرى، أبرزها المواقع الأثريّة والتاريخيّة المجاورة للشاطئ، بالإضافة الى عامل أنّ جميعها عبارة عن مدن كبرى شهيرة على مستوى لبنان ككلّ. ولا شكّ أنّ شهرة هذه المدن ومكانتها، حيث أنّ معظمها مراكز أقضية ومدن تاريخيّة، قد تكون ساهمت في استقطاب الروّاد ودفع العجلة الاقتصاديّة فيها، إنّما لا يمكن اعتبارها عامل أساسي خصوصاً أنّ الروّاد غالباً ما يتردّدون الى الشاطئ نفسه، على عكس المواقع الأثريّة والمعالم التي قد يزورها الشخص مرّة او مرّتيْن على الأكثر للتعرّف عليها. لذا، من المهمّ الإضاءة على جهود بلديّات أخرى، مثل الخرايب، لإثبات أنّ العمل على تنظيم الشاطئ وحمايته ممكناً بغضّ النظر عن المقومّات والامكانات الأخرى.

يبلغ طول شاطئ الخرايب حوالي 4 كلم ومعظمه رملي. تقوم البلديّة بتنظيمه وإدارته وحمايته من أي تعدّي بالتنسيق مع وزارة النقل والأشغال العامّة، وفقاً لما تسمح به امكاناتها. وبترخيص من الوزارة نفسها، تؤمّن 7 استراحات، عبارة عن أكشاك، الخدمات للروّاد من طاولات وكراسي ومأكولات ومشروبات وغير ذلك. يتراوح عدد الطاولات لكلّ منها بين 40 و80 طاولة. وهذه الاستراحات مسؤولة أيضاً عن جمع النفايات عن الشاطئ بشكل يومي ووضعها في الحاويات المخصّصة ليرفعها عمّال البلديّة. يعمل في كلّ من الاستراحات 6 أشخاص كمعدّل. وتتوفّر على الشاطئ الحمّامات وغرف للاستحمام وتغيير الملابس. وقد أوجدت البلديّة موقفاً للسّيارات نتيجة الاقبال الكثيف وعيّنت

شخصيْن لتنظيمه بالتنسيق مع الشرطة البلديّة. وحسب المقابلة يستقطب شاطئ الخرايب الروّاد من مختلف مناطق لبنان وخصوصاً الجنوب والبقاع الغربي. وبالنسبة لرئيس البلديّة، فإنّ عوامل عدّة تميّز شاطئ الخرايب، أبرزها نظافته ومشهديّته، وأسعار الخدمات المدروسة والميسورة لكافّة شرائح المجتمع، وملاءمته للعائلات التي تفضّل الأجواء المحافظة. وعموماً، "الشاطئ مقصود من ذوي الدخل المرتفع والمنخفض، الإناث والذكور، كبار وصغار السنّ، اللّبنانيّين وغير اللّبنانيّين، والمغتربين."

ومن يقصد شاطئ الخرايب لا بدّ أن يشتري حاجاته ويتبضّع من المحالّ الواقعة على الطريق الساحلي إذ أنّ العديد منها يبيع انتاج الخرايب المحلّي من خضار وفاكهة وغير ذلك.

تطمح البلديّة الى تنظيمه وترتيبه أكثر من ذلك مع الوقت، وهي تبذل الجهود للحفاظ على الميزات البيئيّة للشاطئ. فبالتعاون مع جمعيّة "يوميّات المحيط" تمّ انشاء سور خشبي طويل يحافظ على الكثبان الرمليّة وتراكمها، كما وتحديد نقاط تحتوي على بيوض السلاحف لمتابعتها والمحافظة عليها، بالإضافة الى العمل على رفع ثقافة المجتمع وتوعيته في هذا الشأن من خلال التوجّه الى طلّاب المدارس.

• عمشيت: شاطئ للعموم بإدارة تعاونيّة الصيّادين

يبلغ طول شاطئ عمشيت حوالي 5,5 كلم، ويمتدّ من حدود مدينة جبيل إلى حدود بلدة المنصف. واللّافت في بلدة عمشيت أنّه سبق وأن تمّت إزالة 51 شاليه في العام 2001 كانت قد تعدّت على الأملاك العامّة البحريّة، بالإضافة الى إقدام أحد الوزراء السابقين القاطنين في البلدة الى إزالة تعدّي من قبله، عبارة عن مسابح وغرف، من تلقاء نفسه منذ عدّة سنوات ليعيد الشاطئ الى ما كان عليه تقريباً. ولا يزال هناك بعض الاشغالات على الأملاك العامّة البحريّة، ولكنّ، بحسب المقابلة، يسدّد أصحابها رسم بدل إشغال سنوي الى وزارة النقل والأشغال العامّة. ويوجد على شاطئ عمشيت حوالي 5 مطاعم، بعضها مشهور على مستوى البلد ككلّ، وثلاثة منتجعات سياحيّة، بالإضافة الى مسبح شعبي يُعرف بـ "شاطئ البشاش" وهو مرخّص من الوزارة الآنف ذكرها.

كانت البلديّة تدير المسبح الشعبي بشكلٍ كامل في السابق، ولكن عندما تمّ مسح المنطقة البحريّة وتحديد ميناء الصيد، تبيّن أنّه يقع ضمن حرم الميناء، ليصدر قرار من وزير النقل والأشغال العامّة بوضعه تحت تصرّف تعاونيّة الصيّادين، ولكن لا تزال البلديّة تهتمّ ببعض الأمور مثل الأمن والحراسة بالتنسيق مع الجيش. وتؤمّن التعاونيّة كافّة الخدمات اللّازمة لتنظيم الشاطئ من إنقاذ بحري وحمّامات وغرف لتبديل الملابس والاستحمام وطاولات وكراسي. في المقابل، يبدو أنّ بلديّة عمشيت تستفيد من الكورنيش بنفس الطريقة التي تستفيد بلديّات أخرى من الشاطئ إذ تقوم بتأجير أكواخ عبارة عن سناكات وما شابه مع طاولات وكراسي على الكورنيش الى مستثمرين من البلدة، بالإضافة الى اعطاء موافقات سنويّة للباعة المتجوّلين الذين يبيعون الفول والذرة والفوشار وغزل البنات والمنتجات الحرفيّة وغير ذلك. وتجدر الإشارة الى أنّ جزء من الكورنيش عبارة عن خزّانات للنفط لأربع شركات محروقات أغلب عمّالهم من أبناء البلدة والمحيط إذ منذ حوالي ثلاثين عام ويتمّ تفريغ الباخرة في البحر ونقل المحروقات بالأنابيب تحت الطريق.

تتلخّص أبرز الأنشطة الاقتصاديّة التي ليس لها علاقة بالمطاعم والمنتجعات الخاصّة والشركات التجاريّة والصناعيّة بالتالي:

- حوالي 80 فلوكة صيد ويعمل على كلّ منها شخصان
- طاولات وكراسي على الشاطئ بإدارة نقابة الصيّادين
- مسمكة صغيرة الحجم لتصريف انتاج الصيّادين ومعها مطعم صغير
- 12 كوخ على الكورنيش بإدارة البلديّة
- موقف سيّارات بإدارة البلديّة
- باعة متجوّلين.

ومن المهمّ الإشارة الى أنّ أغلبيّة المرافق الخاصّة توظّف يد عاملة أجنبيّة نظراً لكلفتها المنخفضة مقارنةً باليد العاملة المحلّيّة، الأمر الذي يرفع تساؤلات حول المبرّرات التي غالباً ما يقدّمها أصحاب القرار عند السماح بالتعديّات من قبل المرافق الخاصّة على اعتبار أنّها تخلق فرص عمل لأبناء المدن والبلدات.

وعلى الرغم من قربه الى شاطئ جبيل الشهير، لشاطئ عمشيت روّاده من الذكور والإناث ومن مختلف الفئات العمريّة ومستويات الدخل والمناطق اللّبنانيّة. ويرجّح أنّ قدرة الاستقطاب ناتجة عن عدّة عوامل أبرزها نظافة المياه وعدم وجود أي مصبّ للصرف الصحّي، طبيعة الشاطئ حيث أنّه من البحص بمعظمه، الأمر الذي يفضّله العديدون، حتّى أنّ البعض يعتقد بأنّه أكثر آماناً، بالإضافة الى عامل أنّ الشاطئ مفتوح على امتداده، ما يعني أنّ أي من شاغلي الأملاك العامّة البحريّة لا يعيق الوصول اليه. ويمكن لذوي الهمم الوصول الى الشاطئ من ممرّ واحد يصل بين موقف السيّارات والشاطئ.

وكانت البلديّة في السابق تقيم مهرجانات عمشيت الدوليّة وتستحصل على موافقة من وزير النقل والأشغال العامّة لاستعمال جزء من الأملاك العامّة لتركيب مدرج يتّسع لـ 500 شخص ويحييها مشاهير صفّ أوّل. واليوم يحفل الكورنيش بهواة المشي والركض وركوب الدرّاجات الهوائيّة وبحركة السناكات والجلسات الجماعيّة.

وكما في مناطق أخرى، تؤثّر البيئة المحلّيّة بعض الشيء على تنظيم الشاطئ إذ أنّه من غير المألوف رؤية من لا يلتزم بلباس البحر، ولكن دون أن يكون هناك أيّة شروط ملزمة ومكتوبة في هذا الشأن. وتحاول الشرطة البلديّة معالجة أي مشكلة بهدوء بحال ورود شكوى من الروّاد في هذا الصدد، ويعتمد الحلّ على الحالة. فأحياناً يُخصّص جزء لغير الملتزمين بلباس البحر إذا ما تطلّب الأمر.

• الصرفند: شاطئ للعموم وسط التعديّات والعشوائيّات

يمتدّ شاطئ الصرفند على مسافة حوالي 5 كلم ولا يوجد أي كورنيش. كان يُعتبر هذا الشاطئ من أهمّ شواطئ لبنان قبل العام 1975 ولم يكن عليه أي تعدّي. كان يُعرف آنذاك بـ "شاطئ الخيزران" نسبةً لقصب الخيزران الذي كان يغطّي المنطقة الساحليّة، وكان مقصداً لمن يريد شراء السمك أو أكله وملتقى للسباحة.

وفي العام 1975، اندلعت الحرب الأهليّة وتلا ذلك الاجتياح الاسرائيلي الاوّل في العام 1978 ليهجّر قسماً من أهالي القرى الحدوديّة، الذين لجؤوا الى هذه المنطقه وسُمح لهم بالبناء على الشواطئ البحريّة ليسكنوها. وبالتالي، استمرّ البناء العشوائي والتعدّيات حتّى العام 1991 في ظلّ الأحداث المتتالية والتفلّت الأمني، حتّى غطّت معظم شاطئ الصرفند باستثناء أجزاء غير متواصلة تُعرف اليوم بالمسبح الشعبي. واليوم يوجد حوالي 300 بناء تضمّ ما يقارب 500 وحدة سكنيّة قائمة على الاملاك العامّة البحريّة، مع الإشارة الى أنّ رئيس البلديّة شدّد على أنّ غالبيّة التعديّات ليست من قبل أبناء الصرفند. وأيضاً من لديه عقار خاصّ، لم يلتزم بشروط البناء من نسب الاستثمار والمساحات المسموحة. ويوجد عدد قليل من المنتجعات السياحيّة وبعض مطاعم السمك، إنّما أيّ منها لا يمنع الوصول الى الشاطئ.

وعلى الرغم من هذا الواقع المعقّد، تعمل البلديّة على تنظيم الأجزاء المتبقيّة والمفتوحة للعموم وتؤمّن النظافة والحراسة. ويوجد 10 خيم من القصب تقوم بتأمين الخدمات للروّاد من طاولات وكراسي ومأكولات ومشروبات وغيره. ولا يوجد منقذين بحريّين على اعتبار أنّ كلّ أبناء الصرفند معتادون على البحر ولديهم المهارات الانقاذيّة الكافية. كذلك تتوفّر الحمّامات وغرف الاستحمام. كما يوجد ثلاثة مرافئ للصيد وهي الجزيرة وهو مجهّز بشكل جيّد، وعين القنطرة والمونص، بالإضافة الى سوق سمك مجهّز بشكل جيّد. لا يوجد مراكب مخصّصة للجولات او النزهات البحريّة ولكن مراكب الصيد قد تقدّم هذه الخدمة لمن يشاء من ابناء المنطقة بشكل غير منظّم على قاعدة "أهليّة بمحلّيّة".

أمّا أبرز الفرص الاقتصاديّة التي يوفّرها شاطئ الصرفند فتتلخّص بالتالي:

- حوالي 500 صيّاد و300 مركب
- سوق سمك مركزي
- 10 خيم من القصب ويعمل حوالي 10 أشخاص في كلّ منها.

يستقطب شاطئ الصرفند الروّاد، إناث وذكور، افراد وعائلات، كبار وصغار، أغنياء وفقراء، من قضاء صيدا والجوار، وله طابع محافظ الى حدّ ما نتيجة البيئة المحلّيّة دون وجود أي ضوابط او شروط تنظيميّة في هذا الشأن من قبل البلديّة. وعموماً، يسهل وصول أصحاب الهمم الى الشاطئ. كما يمارس عدد كبير هواية التزلج المائي (jet-ski)، فهي "رائجة مثل السيّارة في كلّ بيت". غير أنّ البلديّة

تتعاون مع القوى الأمنيّة لمنع اقتراب أي أحد على مركبة التزلّج المائي من الشاطئ وأماكن السباحة. وكانت البلديّة تنظّم بعض الأنشطة على الشاطئ مثل "أكبر سمكة حرّة"، إلّا أنّها توقّفت على اثر الأزمة الاقتصاديّة على الرغم من ارتفاع عدد روّاد الشاطئ الذي أصبح "مفرج همّ بكلفة زهيدة".

2. علاقة المجتمعات المحلّيّة بالشاطئ ودورها

تقوم بعض البلديّات ببعض التنظيم لما تبقّى من الشاطئ لديها دون أن تحقّق أي فائدة اقتصاديّة تُذكر. يعود ذلك إمّا لعدم وجود الاهتمام الكافي أو المعرفة اللّازمة لدى البلديّة للبحث في سبل خلق فرص عمل والاستفادة من الشاطئ لجذب روّاده الى داخل البلدة او التشبيك مع معالم او مشاريع أخرى، او حتّى لضيق مساحة الجزء المتبقّي واقتصار روّاده على أبناء البلدة. ولكن، تُعتبر حماية الأجزاء المتبقّية أمراً إيجابيّاً وهي حتماً أفضل من عدمها حيث أنّها تعود بالفائدة البيئيّة والاجتماعيّة على البلدة وأبنائها، وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك. وأحياناً، يظهر أنّ لولا تمسّك المجتمعات المحلّيّة بالأجزاء المتبقيّة من الشاطئ، لكانت السلطات المعنيّة تخلّت عنها منذ زمن ولما كانت وضعت بعض الجهد لتنظيفها وتنظيمها ومراقبتها.

- المنصف: شاطئ بين المساكن

تنتشر على شاطئ المنصف، الصخري بمعظمه، الوحدات السكنيّة ذات الطراز المعماري التقليدي. بعضها عبارة عن بيوت قديمة من الحجر وبعضها يبدو حديثاً، إلّا أنّ معظمها مغطّى بالقرميد الأحمر. كما يوجد ثلاثة منتجعات سياحيّة، بعضها متعدّي على الأملاك العامّة البحريّة. وقد أفاد رئيس البلديّة أنّ أحد مستثمري هذه المنتجعات سبق وأنّ صبّ اسمنت على صخور عمرها مئات السنوات ليحوّلها الى ترّاس للمنتجع. تحاول البلديّة الحاليّة منع التعديّات بكلّ الطرق الممكنة، فهي تلجأ الى القانون تارةً والإعلام تارةً أخرى لتحرّك الناشطين من أبناء البلدة.

غير أنّ رئيس البلديّة يؤكّد أنّ الشاطئ مفتوح للعموم والوصول اليه هو عبر الأزقّة والأدراج الواقعة بين الوحدات السكنيّة. الشاطئ غير منظّم بشكل كبير نظراً لمحدوديّة إمكانات البلديّة التي تكتفي بتنظيفه وضبطه من خلال لائحة من المحظورات، أبرزها:

- إدخال الحيوانات
- تواجد الأطفال دون الـ 15 سنة بدون مرافق بالغ
- النراجيل واشعال النار للشوي
- عدم الالتزام بلباس البحر

وبالتالي، ليس للشاطئ المفتوح أي مردود اقتصادي، إنّما هو جزء لا يتجزّأ من حياة السكّان الذين "يفضّلون البحر والشاطئ على أي مكان آخر". فلو أقدم كلّ من لديه سكن على طول الشاطئ على

تسكيره كما في مناطق أخرى وكما يفعل كلّ من لديه نفوذ، لما نمت هذه العلاقة بالبحر ولحُرم أبناء البلدة ممّا يعتبرونه جزءاً من هويّتهم وذاكرتهم.

ويقصد الشاطئ جميع سكّان البلدة نظراً لعلاقتهم الوطيدة بالبحر، بالإضافة الى أفراد من مناطق لبنانيّة مختلفة ومن جميع الفئات العمريّة والطبقات الاجتماعيّة، "فهو من أنظف شواطئ لبنان على الاطلاق إذ لا يوجد أي صرف صحّي يصبّ فيه". لم تتمّ ملاحظة أي زيادة في عدد الروّاد بعد الأزمة الاقتصاديّة، ولكن يظهر تأثير الأزمة في أمور أخرى: "فقبل الأزمة الاقتصاديّة، كانت توجد جمعات حول موائد الطعام الكبرى على الشاطئ، أمّا اليوم أصبح الروّاد يجلبون سندويتشاتهم المحضّرة في المنزل."

• كفرعبيدا: دور رائد للمجتمع المحلّي

ظهر شاطئ كفرعبيدا في نتائج الاستبيان من بين الشواطئ الأكثر استقطاباً في لبنان وذلك نتيجة نشاط عدد كبير من أبناء البلدة في متابعة كلّ ما يتعلّق بالشواطئ وحماية الأملاك العامّة البحريّة. وإن كانت هذه النتيجة غير موثوقة مقارنةً مع بلدات ومدن أخرى، إلّا أنّها حتماً دلالة على تمسّك أبناء البلدة بشاطئهم بكلّ ما أوتوا من قوّة. ولا شكّ أنّ هذا الأمر يحرج صنّاع القرار في كفرعبيدا ويضعهم أمام مسؤوليّة حماية الشاطئ، وهذا ما تؤكّده المناشير على مواقع التواصل الاجتماعي والعديد من المقالات الصحفيّة عن البلدة. ففي السنوات الأخيرة، أطلق ناشطون محلّيّون حراكاً حمل اسم "حملة أنقذوا شاطئ كفرعبيدا" ضدّ محاولة احد المستثمرين لاقامة مشروع على صخور الشاطئ الطبيعيّة والتي تتميّز بمغاورها وتنوعّها البيولوجي ومشهديّتها، وقد نجحوا بإيقاف المشروع. وفيما بعد توحدّت جهود هذه المجموعة مع جهود مجموعة ناشطين آخرين، معظمهم من بلدة عبرين المجاورة لكفرعبيدا كانوا قد أطلقوا حملة أخرى حملت اسم "أنقذوا شطّ أبو علي" لمنع أي تعدّي على متنفّسهم الوحيد المعروف شعبيّاً بـ "شاطئ أبو علي" والقضم التدريجي له تمهيداً للاستثمارات الخاصّة، مع الإشارة الى أنّ بلديّة كفرعبيدا ترفض هذه التسمية. وعليه، أصبح الناشطون من كفرعبيدا وجوارها وكأنّهم حرّاساً للشاطئ الذي يشكّل جزءاً من هويّتهم وذاكرتهم الجماعيّة. وعند سؤال المشاركين في الاستبيان عن سبب اختيارهم لشاطئ عامّ محدّد، أجاب العديدون ممّن اختاروا كفرعبيدا بأنّهم يذهبون اليه منذ طفولتهم وأشاروا الى الارتباط العاطفي والمعنوي به.

ومؤّخراً، أقدمت مالكة أحد المنازل الفخمة المبنية حديثاً على الشاطئ على إغلاقه من خلال زرع نبات الصبّار الذي يمنع الوصول الحرّ الى الشاطئ ويكسر تواصله، فما كان من الناشطين إلّا أنّ تظاهروا أمام منزلها احتجاجاً على التعدّيات الحاصلة على الأملاك العامّة البحريّة، وطلباً لتدخّل سريع من السلطات المعنيّة لإزالتها وتطبيق القوانين وتأمين الولوج الحرّ إلى الشاطئ.

وبحسب المقابلة، تغطّي الوحدات السكنيّة معظم المنطقة الساحليّة وهي بيوت مبنية منذ عقود على الطراز القديم بمعظمها. ويوجد 3 مطاعم، أحدها يقع على الصخور مباشرةً ويعمل في الصيف فقط، ومشروعان عبارة عن شاليهات، أحدهما يملكه رئيس البلديّة، وبعض الانشاءات المؤقّتة

لمستثمرين يفكّكونها شتاءً. وفي السنوات الأخيرة، بدأت كفرعبيدا تستقطب مواطنين من خارجها، وخصوصاً ذوي الدخل المرتفع، لبناء المنازل الفخمة بمحاذاة الشاطئ. وقد أفادت الموظّفة البلديّة بأنّ معظم هؤلاء يلتزم بالقوانين المرعيّة الاجراء والأجهزة الأمنيّة تحول دون حصول أي تعدّي او مخالفة على قاعدة أنّ "الناس اعتادوا بناء البيوت على البحر"، وبأنّ "البلديّة تُعلم كلّ من يبني منزلاً على البحر بوجوب التنازل عن ممرّ يسمح بوصول العموم الى الشاطئ وتقوم البلديّة بشقّه ووضع بوّابة. والغرض من البوّابات هو منع الناس من النزول الى الشاطئ في حال وجود تيّارات. وتشير الخرائط العقاريّة الى وجود 7 ممرّات وهي موجودة على أرض الواقع، إنمّا يتمّ شقّ 4 ممرّات إضافيّة في الوقت الراهن. كما شُكّلت لجنة مؤلّفة من رئيس المجلس البلدي وعضو مجلس آخر ومحامي البلديّة للتفاوض مع مالكة العقار التي أغلقت الشاطئ بنبات الصبّار من أجل إزالتها وفتح ممرّ، حيث أنّ البلديّة لا تحبّذ اللّجوء الى تكسير التصوينة."

أمّا في ما يتعلّق بالشاطئ العامّ، فهو، استناداً على المقابلة، "لا يفيد اقتصاديّاً بشكلٍ يُذكر في الوقت الحالي، وهو مقصود ممّن ليس لديهم قدرة الذهاب الى أماكن مدفوعة. والعديد منهم يقوم بأعمال مخلّة للآداب مثل تدخين حشيشة الكيْف. وبالتالي، هو متعب للبلديّة دون أن يكون هناك مردود إذ تتكبّد أعباء الحفاظ على نظافته ومكافحة أعمال الشغب والممارسات المخلّة بالآداب العامّة."

وعموماً، ليس على الشاطئ أيّة خدمات وقد تمّ تبرير ذلك بأنّ "الشاطئ غير مصنّف كمسبح شعبي من قبل وزارة النقل والأشغال العامّة وغير مرخّص للبلديّة بإدارته وتنظيمه، والبلديّة لا تملك الامكانات الماديّة التي تخوّلها ذلك. فكيف ستصرف من مال الضرائب والرسوم التي يدفعها المواطن القاطن في البلدة على الشواطئ التي يقصدها الغرباء؟". ولا يوجد كورنيش، إنما يوجد ميناء صيد صغير.

وعلى الرغم من ذلك، يستقطب شاطئ كفرعبيدا الأفراد والعائلات من البلدات المجاورة ومن مختلف المناطق اللّبنانيّة خصوصاً الشمال. ويرتفع عدد الروّاد خلال عطلة نهاية الأسبوع. كما يتردّد الى الشاطئ أشخاص من جنسيّات أخرى خصوصاً السوريّين. وينتشر الصيد بالقصبة والغطس في الميناء. والبعض يمارس هواية التزلّج المائي على الـ jet ski.

3. المحميّات والتصميم الحدائقي: أدوات بلديّة لحماية الأملاك العامّة البحريّة

ممّا لا شكّ فيه أنّه يُفترض على القانون أنّ يحمي الأملاك العامّة البحريّة. غير أنّ التعدّيات على شاطئ لبنان أصبحت من الممارسات الطبيعيّة حتّى بات المواطن اللّبناني يندهش بوجود أجزاء من الشاطئ لا تزال عذراء ولم تطلها يد الاستثمار. وبات يصفّق للسلطات وأصحاب القرار عند الاقدام على خطوة لحماية الأملاك العامّة، على قلّتهم، بدل أن يكون العكس صحيح. فقد أصبح التعدّي على الشاطئ هو القاعدة وحمايته هي الاستثناء. ولكن، في السنوات الأخيرة، يبدو أنّ الوعي ارتفع لدى بعض السلطات المحلّيّة، خصوصاً عقب الأزمة الاقتصاديّة التي أضاءت على الفساد، وفي ظلّ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي رفعت الحجاب عن الممارسات غير القانونيّة، وظهور جائحة كورونا التي أثبتت أهميّة المساحات العامّة للصحّة الجسديّة والعقليّة، بالإضافة الى الجهود التي يبذلها بعض أفراد ومنظّمات

المجتمع المدني لرفع الوعي حول الأمر. وعلى قاعدة "إن لم تمت، ما رأيت من مات؟"، بادرت بعض البلديّات الى اتّخاذ قرارات وتدابير لحماية الشاطئ في نطاقها الإداري، وقد ظهر ذلك من خلال المقابلات التي أجريناها. ويبدو أنّ أداة التصميم التوجيهي الذي يصدر بمرسوم ويصنّف الأراضي ويحدّد شروط البناء لم تعد ناجعة. فكم من التعدّيات والمخالفات حصلت على الرغم من وجود تصاميم توجيهيّة لا تسمح بها؟ لذا سعت بعض البلديّات الى إعلان شواطئها كمحميّات طبيعيّة بموجب مرسوم وفقاً للقانون 130 الصادر في العام 2019 تصديقاً للمرسوم 8045 الصادر في العام 2012، وأخرى لجأت الى التصميم الحدائقي (landscape design) لهذه الغاية. وتجدر الإشارة الى أنّ التصاميم التوجيهيّة والمحميّات هي أدوات تنظيميّة (regulatory)، أمّا تصميم الحدائق فهو تدخّل إجرائي (operational).[3]

وكأمثلة، نذكر العبّاسيّة التي أُعلن الشاطئ فيها كمحميّة في العام 2019 بموجب المرسوم 6011 المصدّق بالقانون 170 الصادر في العام 2020 بمسعى بلدي، وجبيل التي تنتظر صدور مرسوم تصنيف شاطئ الشاميّة كمحميّة كما ذكرنا سابقاً، والبربارة حيث تنشط بلديّتها في تحديد الأملاك العامّة البحريّة وتصميم محيط الشاطئ.

• العبّاسيّة: ثاني محميّة شاطئ في لبنان

يشكّل شاطئ العبّاسيّة الامتداد الشمالي لشاطئ صور. بحسب المادّة 2 من قانون إحداث محميّة شاطئ العبّاسيّة، تنشأ محمّية شاطئ العبّاسية الطبيعيّة الواقعة على قسم من المنطقة الساحليّة (أملاك خزينة الجمهوريّة اللّبنانيّة) والمنطقة البحريّة من بلدة العبّاسيّة في قضاء صور، وتبلغ مساحة المحميّة الطبيعيّة 54,293 هكتار. وتدير المحميّة لجنة من المتطوّعين بموجب القرار 1/162 الصادر عن وزارة البيئة في العام 2022 وتضمّ ممثّلاً عن وزارة الزراعة، وآخراً عن جمعيّة "المنتدى المتوسّطي للبيئة والصّحّة"، وممثّلة عن جمعيّة "الجنوبيّون الخضر"، وأخصّائيّة في البيوكيمياء وأخرى في علم الأحياء، وثلاثة ممثّلين عن بلديّة العبّاسيّة، وقائمقام صور.

وجاءت هذه الخطوة بمبادرة بلديّة خوفاً من حصول تعدّيات على منطقة الشاطئ التي تُعتبر عذراء (virgin area/ wild beach) والتي حتّى الوصول اليها صعب وهو عبر بساتين واحراج، الأمر الذي قد يكون ساهم في حمايتها. وعند سؤال رئيس المجلس البلدي عن العامل الذي شجّع البلديّة على هكذا خطوة أجاب بالتالي: "ليس ما شجّعنا بل ما أخافنا... فنحن لا نريد أن يتمّ العبث بالشاطئ والتعدّي عليه كما في مناطق لبنانيّة أخرى. وارتأينا أنّ إنشاء محميّة يحافظ على الشاطئ والبيئة والتنوّع البيولوجي الموجود، خصوصاً أنّه توجد ثروة مائيّة ربّما ليست موجودة في أي منطقة لبنانيّة أخرى إذ لم تطله يد بشريّة حتّى يومنا هذا. عدا عن ذلك، فإنّ التنمية المستدامة والسياحة البيئيّة تعودان بمردود اقتصادي أكثر من التنمية غير المستدامة والسياحة المعهودة."

والجدير بالذكر أنّ اللّجنة تعمل حاليّاً على وضع خطّة إداريّة بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة للتنمية (UNDP) والجامعة اللّبنانية، ومن المتوقّع أن تقسم المحميّة الى قسم للدراسات، وآخر بيئي للحيوانات

[3] المحميّات الطبيعيّة من الأملاك البحريّة في لبنان هي شاطئ صور، جزر النخيل (النخل، سنني ورامكين)، وشاطئ العبّاسيّة. وهناك مساعي لانشاء أخرى مثل الشيخ زنّاد في عكّار حيث يتعرّض الشاطئ لشفط الرمول، والدامور في قضاء الشوف ولناقورة في قضاء صور، شاطئ الشاميّة في جبيل

والنباتات وتعشيش السلاحف،وشاطئ عامّ. وحاليّاً، يوجد قسم من الشاطئ مفتوح للعموم وهو لا يزال غير منظّم، وآخر مغلق حفاظاً على الثروة النباتيّة والحيوانيّة. وتعمل البلديّة على مشاريع متفّرقة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، من شأنها أن تساهم في تنمية البلدة، منها ما يرتبط أيضاً بالمساحات العامّة، مثل حرج البلديّة الذي أنشئ منذ حوالي ستّ سنوات. ويجري العمل على انشاء سوق على مقربة من المحميّة، بدعم من برنامج الأمم المتّحدة الانمائي والسفارة الكوريّة، يحتوي على أكواخ(bungalows) لعرض المنتجات المحلّيّة، خصوصاً الحرفيّة والفنّية، وتسويقها، بالإضافة الى ما يُعرف بعربة أو شاحنة الطعام (food truck)، على أن يتكامل هذا المشروع السياحي مع المحميّة والشاطئ.

- **البربارة: مسار أبيض لتحديد الأملاك العامّة البحريّة**

ينقسم شاطئ البربارة الى :

- ميناء صيد
- مسمكة ومطعم لتعاونيّة الصيّادين
- مطعم خاصّ
- منتجعيْن سياحيّيْن
- سكن لأحد الوزراء السابقين وأمامه مرفأ
- الشاطئ العامّ.

وهو شاطئ غير معروف بعد للعديد من اللّبنانيّين، إنّما يتميّز بحسن تنظيمه وترتيبه، وذلك نتاج رؤية بلديّة واضحة باتّجاه السياحة البيئيّة. وقد بوشر العمل عليها خلال جائحة كورونا بعد أنّ تمّ وضع مخطّط توجيهي، أطلق على أساسه مشروع للدروب المحلّيّة حمل اسم "tracks". يهدف المشروع الى تعزيز التواصل بين أجزاء البلدة وربط الشاطئ بداخل البلدة، كما ووصل المعالم المهمّة من كنائس وأديرة ومساحات عامّة وغيرها ببعضها البعض عبر دروب متعدّدة. ومن ضمن المشروع، نُفّذ مسار بحري من الحصى البيضاء يفصل بين الأملاك الخاصّة والأملاك العامّة بشكلٍ يمنع أي استثمار على الاملاك الخاصّة من التعدّي على الملك العامّ. وقد جُهّز المسار آنذاك بمقاعد مطابقة لشروط التباعد الاجتماعي وكان له صدى ايجابي لدى المجتمع المحلّي. ومن ضمن المسار، يوجد جزء مخصّص للدرّاجات الهوائيّة على مسافة 2 كلم على طول خطّ الساحل مع مراعاة شروط السلامة العامّة. نفّذ هذا المشروع بتمويل من مجموعة محلّية تحمل اسم "مجموعة انماء البربارة - Berbara Development Group" وتضمّ حوالي 40 مغترباً.

وفي العام 2023، تمّ افتتاح مسمكة لخدمة الصيّادين وتصريف انتاجهم، بالإضافة الى مطعم ومطبخ يطابق المعايير الدوليّة للجودة والنظافة، بتمويل من احدى الجهات المانحة، وأيضاً لاقى هذا المشروع نجاحاً لافتاً. تديره تعاونيّة الصيّادين وقد جاء كبديل للكونتاينر الذي كانت تستخدمه التعاونيّة سابقاً كمطعم. أمّا في العام 2024، فقد أنشأت البلديّة ملعباً للكرة الطائرة على الشاطئ بمساحة 700 متر

مريّع بعد الاستحصال على الترخيص اللّازم من وزارة النقل والأشغال العامّة، وافتتحت عليه بطولة لبنان في الكرة الطائرة. كما تمّ وضع بعض الألعاب للأطفال والتجهيزات الرياضيّة وخيمة ومقاعد للعموم. وتقوم البلديّة بتنظيف الشاطئ بشكل دوري بالتعاون مع احدى الجمعيّات. يزور شاطئ البربارة يوميّاً حوالي 600 شخص من عدّة مناطق لبنانيّة، وخصوصاً المحيطة بها، وفي الآونة الأخيرة بدأت تستقطب الزوّار من مناطق بعيدة نسبيّاً عنها، وخصوصاً الفئات العمريّة الشابة والإناث، مع الإشارة الى أنّ البلديّة لم تلجأ الى التسويق الاعلامي ولم تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي لجذب الزوّار. تتركّز المساعي والجهود البلديّة على الحفاظ على البيئة والشاطئ كمكان نظيف وهادئ. فحتّى أصوات الموسيقى المرتفعة ممنوعة، وعلى المنتجعات عدم تشغيل الموسيقى بعد الساعة الثانية عشر ليلاً. والبلدة مجهزّة بشبكة كاميرات مراقبة تضبط الأمن فيها، بالإضافة الى الدوريّات المتكرّرة للشرطة البلديّة. وتقوم البلديّة بمراقبة وتنظيم الشاطئ عن قرب وفقاً لشروط "تتماشى مع الثقافة المحلّيّة" ومبدأ "فرضها بلياقة وليس بالقوّة".

ويؤمّن شاطئ البربارة بعض فرص العمل المتنوّعة على الرغم من حداثة مشروع تنظيمه. ولا تزال البلديّة تعمل على تطوير الافكار التي قد تخلق المزيد من فرص العمل وتشبّك مع مشاريع محلّية أخرى، وأبرز فرص العمل الحاليّة:

- 4 أشخاص يعملون في المطبخ
- 4 شباب يعملون في موقف السيّارات وشخصان في الكشك الموجود في الموقف ويستثمرانه مقابل الحفاظ على النظافة العامّة
- منقذين بحريّين
- عشرات الصيّادين.

ج. عوامل واقتراحات تساهم في تعزيز قدرة الشواطئ العامّة على استقطاب الروّاد

أكّد 70% من المشاركين في الاستبيان ممّن يفضّلون ارتياد المرافق الخاصّة بأنّهم حتماً سوف يرتادون الشواطئ العامّة إذا ما تمّ الاهتمام بها وتحسين واقعها، و 21% أبدوا استعداداً او قبولاً للفكرة دون جزم ذلك، فيما رفضت نسبة 9% المتبقيّة كامل الفكرة كما يظهر في الرسم البياني 30، ما يعني أنّ الأغلبيّة الساحقة من المشاركين (91%) ليس لديها مانع من ارتياد الشواطئ العامّة في حال كانت تتناسب مع معاييرها.

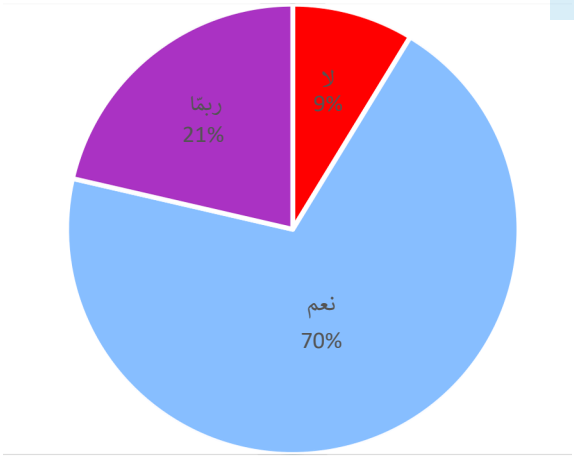

رسم بياني 30. أجوبة المشاركين في الاستبيان حول امكانيّة ارتيادهم الشواطئ العامّة اذا ما تحسّن واقعها

يلخّص الرسم البياني 31 الأسباب التي ذكرها المشاركون ممّن أبدوا رفضاً قاطعاً لفكرة ارتياد شاطئ عامّ. يتبيّن أنّ الجزء الأكبر من هذه الأسباب مبني على فرضيّات حول ضعف النظافة والرقابة والتنظيم والسلامة العامّة، وهي نابعة من فقدان الثقة بكلّ ما هو عامّ. غير أنّه من الممكن دحض جميعها في حال تمّ تحسين الشواطئ العامّة. والبعض أفاد بأنّه حتّى لو تمّ تحسين الشاطئ، فإنّ سلوكيّات الروّاد لن تتغيّر ما لم تتغيّر الذهنية السائدة، وهو أمر أيضاً يمكن العمل عليه من خلال أنظمة وقوانين موحّدة وحملات التوعية. أمّا الأسباب الأخرى فتبدو أكثر عبارة عن خيارات شخصيّة.

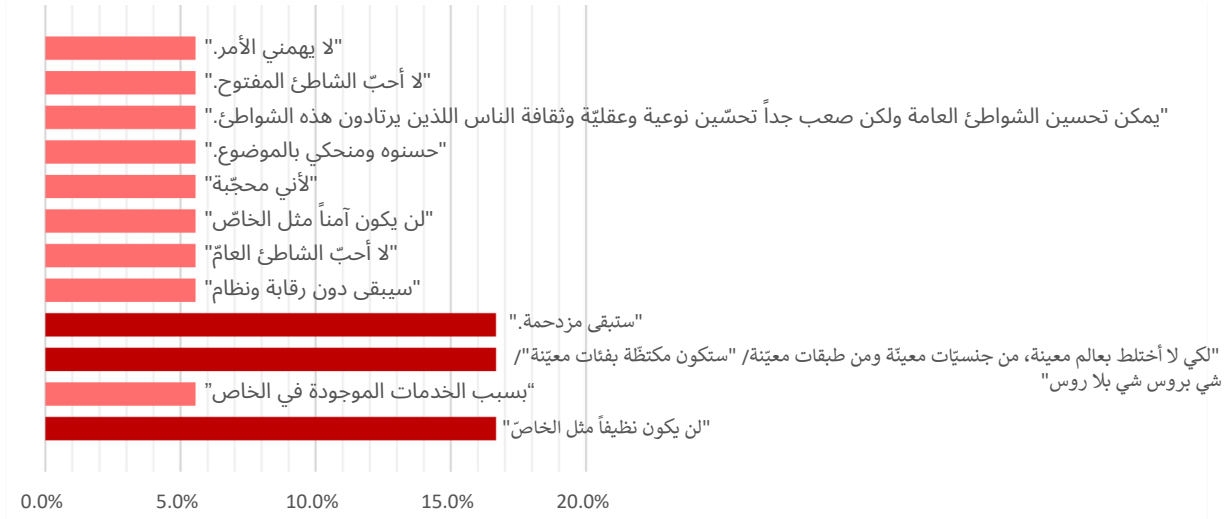

رسم بياني 31. الأسباب اتي ذكرها المشاركين في الاستبيان لرفضهم ارتياد الشواطئ العامّة حتّى لو تحسّن واقعها

وتوجّه الاستبيان الى جميع المشاركين بسؤالهم عمّا يتوجّب فعله لتحسين الشواطئ العامّة ورفع قدرتها على استقطاب الروّاد، مع تحديد عدد من الخيارات. ومرّة أخرى تبيّن أنّ عامل النظافة هو الأهمّ إذ اختار حوالي 93% تنظيف الشواطئ العامّة، كما يظهر في الرسم البياني 32. ويليه عامل الآمان بنسبة حوالي 73% ممّن اختاروا تعيين حرّاس ومنقذين بحريّين، ومن ثمّ توفير الخدمات مثل الحمّامات وغرف تغيير الملابس والاستحمام بنسبة حوالي 69%، وتأمين التجهيزات من طاولات وأماكن جلوس وما شابه بنسبة حوالي 59%. واختار 44% توفير أكشاك لبيع المرطّبات والمأكولات، ونحو 30% تجهيز الشاطئ بألعاب للأطفال، و29% الى 35% طالبوا بأنشطة اجتماعيّة وترفيهيّة ورياضيّة.

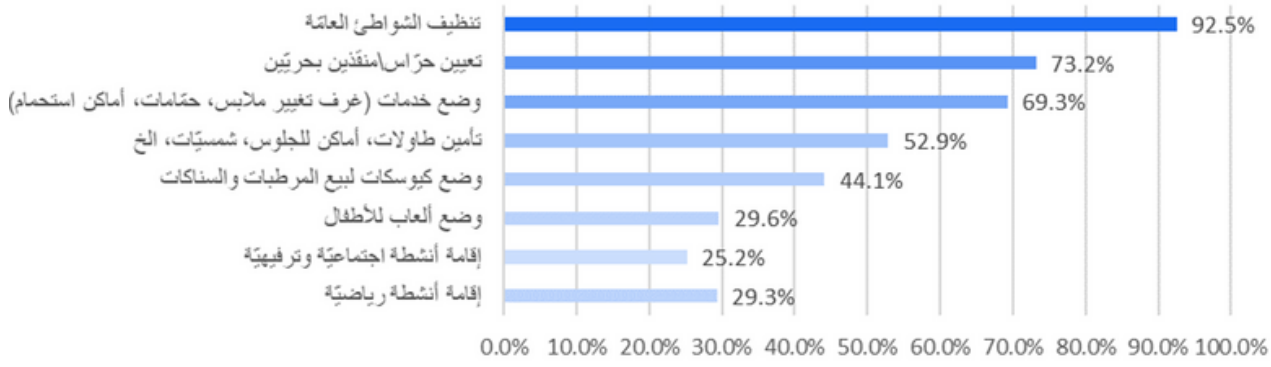

رسم بياني 32. اقتراحات المشاركين في الاستبيان لتحسين واقع الشواطئ العامّة وتعزيز قدرتها على استقطاب الروّاد، أجوبة السؤال المتعدّد الخيارات

أمّا الإجابات على السؤال المفتوح الاختياري المرتبط باقتراحات المشاركين لتحسين حال الشواطئ العامّة فتتلخّص بالرسم البياني 33. بشكل عامّ، تسلّط الإجابات الضوء على عامل النظافة، حيث اقترح عديدون أموراً مرتبطة بها، أهمّها تغريم من لا ينظّف مخلّفاته، ورفع الوعي في هذا الشأن والتشديد عليه من خلال التربية المدنيّة في المدارس، وإنشاء لجنة وطنيّة لهذه الغاية، ومعالجة مشاكل الصرف الصحّي الممتدّة على طول الشاطئ اللّبناني. كذلك، طالب عدد كبير من المشاركين بتطبيق الأنظمة والقوانين التي تمنع التعديّات على الشاطئ وتكفّ يد المستثمرين عنه وتبقيه مفتوح للعموم. وكان لافتاً من أشار الى أهمّيّة ألّا يشعر المواطن وكأنّه في ضيافة القيّمين على الشاطئ كونه يمارس حقّه المشروع بارتياد ما هو ملك عامّ.

وركّز بعض المشاركين على أهمّية رفع وعي المواطن وثقافته في ما يتعلّق بحقّ الوصول الى الشاطئ، وأضاء آخرون على وجوب العمل على تأهيل روّاد الشواطئ العامّة لجهة احترام المكان وحرّية الآخرين، والمحافظة على الثروة البيئيّة والمائيّة. وناشد البعض البلديّات بتولّي مهام الادارة والتنظيم. وفي سياق مرتبط، أشار آخرون الى ضرورة انتخاب مجالس بلديّة تطرح رؤية لتنمية الشواطئ، فيما اقترح آخرون تسليم الادارة الى جمعيّات موثوقة ومتمكّنة وليس لديها أي صبغة طائفية او سياسيّة. واقترح عدد من المشاركين تحديد رسم دخول رمزي للشواطئ العامّة لضمان استمراريّة تنظيمها وادارتها، فيما طرح آخرون اشراك القطاع الخاصّ المحلّي للنهوض بالشواطئ.

من جهة أخرى، اقترح البعض أموراً تنظيميّة أخرى ترتبط بتصميم المكان وتجهيزه، أهمّها ما يأخذ بعين الاعتبار حاجات كبار السنّ وذوي الهمم (أو الإعاقة الجسديّة) وشروط السلامة العامّة.

ويبقى أن نشير الى أنّ هناك من طالب بعدم السماح لغير اللّبنانيّين بالنزول الى الشاطئ، ومن المرجّح أنّ المقصود بـ"غير اللّبنانيّين" العمّال او النازحين السوريّين إذ عادةً ما تتباهى المدن والبلدات ومجتمعاتها بالسيّاح وميزة الكرم والضيافة، لا العكس. وفي إطار مشابه، اقترح البعض تخصيص جزء من الشاطئ للسكّان المحلّيّين وآخر لمن هم من خارجها.

رسم بياني 33. اقتراحات المشاركين في الاستبيان لتحسين واقع الشواطئ العامّة وتعزيز قدرتها على استقطاب الروّاد، أجوبة السؤال المفتوح

٧. الخُلاصة والتوصيات

ناقشت هذه الدراسة البعد الاجتماعي الاقتصادي للأجزاء المتبقيّة من الشاطئ اللّبناني الذي لا يزال يخضع الى عمليّة تفتيت، لصالح المرافق الخاصّة، غيّرت معالمه وفصلته عن المجتمعات الساحليّة، حتّى بات هذا المورد الطبيعي أشبه بفرصة ضائعة على الصعيدَيْن الاجتماعي والاقتصادي.
وقد كشفت نتائج استبيان هذه الدراسة أنّ 51% من اللّبنانيّين، لا يزالون يفضّلون ارتياد المرافق الخاصّة و49% يفضّلون ارتياد الشواطئ العامّة. وتبيّن أنّ أبرز الأسباب وراء مواظبة البعض على ارتياد المرافق الخاصّة تتمثّل بعامل النظافة أوّلاً ومن ثمّ التنظيم والآمان والخدمات وقلّة الازدحام. أمّا من يقصدون الشواطئ العامّة فيختارون فيما بينها أيضاً على أساس عامل النظافة، ومن ثمّ القرب الجغرافي الى مكان السكن، والتنظيم والخدمات. وعلى عكس الاعتقاد السائد بأنّ الشواطئ الرمليّة أكثر استقطاباً للروّاد، تبيّن أنّ طبيعة الشاطئ، ما اذا كان رمليّاً أو صخريّاً أو من الحصى، لا تؤثّر بشكل يُذكر على قدرته على الاستقطاب إذ أنّ لكلّ منها روّاده.

وكما هو متوقّع، أكّدت نتائج الاستبيان أنّ الفئة الاجتماعيّة الأكثر ارتياداً للشواطئ العامّة تتمثّل بمن يقلّ دخلهم الشهري عن 300 دولار، على عكس من يتخطّى 2,000 دولار والذين يشكّلون الفئة الأقلّ ارتياداً للشواطئ العامّة، وبطبيعة الحال الأكثر ارتياداً للمرافق الخاصّة. ولكن، تبيّن أنّ نسبة ارتياد الشواطئ العامّة مرتفعة لدى مختلف الفئات الاجتماعيّة بغضّ النظر عن الدخل الشهري، حتّى بالنسبة لمن يُعتبرون من ذوي الدخل المرتفع نسبيّاً إذ أنّ أكثر من ثلثهم اختار الشواطئ العامّة. كذلك، أظهرت نتائج الاستبيان أنّ لدى أكثر من 90% ممّن يرتادون المرافق الخاصّة استعداداً لأن يعدلوا عنها في حال تمّ تحسين واقع الشواطئ العامّة.

وقد تبيّن أنّ تراجع القدرة الشرائيّة لدى معظم الشرائح الاجتماعيّة في لبنان نتيجة الأزمة الاقتصاديّة والماليّة التي تمرّ بها البلاد منذ العام 2019، شكّل فرصة للتعرّف على الشواطئ العامّة، حتّى لمن يُعتبرون من ذوي الدخل المرتفع، وساهم في انتشار ثقافة ارتيادها بين اللّبنانيّين وفي رفع الوعي حول وجوب الحفاظ عليها كحقّ عامّ. فنسبة 15% من المشاركين أفادوا بأنهم كانوا يرتادون مرفقاً خاصّاً وباتوا يرتادون شاطئاً عامّاً. وبالتالي، يمكن اعتبار أنّ نسبة ارتياد الشواطئ العامّة ارتفعت من 34% الى 49% على إثر الأزمة الاقتصاديّة. غير أنّ هذه الأزمة أضاءت على النقص في عدد الشواطئ العامّة المفتوحة والمنظّمة إذ أنّ البعض يفضّل الذهاب الى المرافق الخاصّة، على الرغم من ارتفاع كلفتها، لازدحام الشواطئ العامّة التي تناسبهم. أمّا في ما يتعلّق بكلفة الذهاب الى مرافق خاصّة، فقد تبيّن أنّ النسبة الأكبر، وهي 40%، ممّن يرتادونها، يتكلّفون بين 15 و20 دولار كرسم دخول على الشاطئ، بينما أفاد 50% ممّن يذهبون الى شاطئ عامّ، ومن ضمنهم العائلات، بأنهّم لا يتكلّفون شيئاً.

من جهة أخرى، تبيّن أنّ الذكور أكثر ارتياداً للشواطئ العامّة من الإناث بِشكلٍ عامّ، وهو أمر متوقّع. غير أنّ النسب تتقارب بين الجنسيْن لدى سكّان المناطق الشهيرة بشواطئها العامّة إذ غالباً ما تكون النساء أكثر انفتاحاً وتقبّلاً لفكرة ارتياد الشاطئ العامّ، خصوصاً إذا ما كانت عوامل الآمان والنظافة والتنظيم متوفّرة فيه. وظهر أيضاً أنّ نسبة ارتياد الشواطئ العامّة لدى سكّان هذه المناطق أعلى منها لدى سكّان مناطق أخرى بالنسبة للإناث والذكور على حدّ سواء. في المقابل، تبيّن أنّ سكّان المناطق الساحليّة التي ليس فيها

شواطئ عامّة منظّمة هم أكثر ارتياداً للمرافق الخاصّة. كما أظهرت الدراسة أنّ روّاد المرافق الخاصّة غالباً ما يقصدون المرافق الواقعة في محيطهم الجغرافي نظراً الى وفرتها، بينما من الممكن أن يقطع روّاد الشواطئ العامّة مسافات طويلة للوصول الى شاطئ عامّ يناسبهم في حال عدم توفّر واحد في محيطهم الجغرافي. بمعنى آخر، تمتلك المدن والبلدات التي فيها شواطئ عامّة، تشتهر بتنظيمها او نظافتها او غير ذلك، قدرة على استقطاب روّاد من مختلف المناطق اللّبنانيّة. وما ذلك إلّاً دلالة على امكانيّات الشواطئ العامّة في تأمين التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعيّة والمناطق اللّبنانيّة، بغضّ النظر عن أي اختلافات قائمة في ما بينها. كما ظهر أنّ حتّى سكّان البلدات او المدن التي تتوفّر فيها شواطئ عامّة قد يقصدون شاطئ عامّ خارجها بحثاً عن ميزة معيّنة او مطلب محدّد قد لا تتوفّر فيه.

وفي التحليل المناطقي ايضاً، ظهر أنّ بعض المدن والبلدات الساحليّة يشتهر بشواطئه العامّة والبعض الآخر بمرافقه السياحيّة الخاصّة، وهناك مدن تتوفّر فيها الشواطئ العامّة والمرافق الخاصّة. وأظهرت نتائج الاستبيان وجود بلدات ومدن تبدو وكأنّها في منافسة مع بعضها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من روّاد الشواطئ العامّة، مثل صور وجبيل والبترون وغيرها، بينما أظهرت المقابلات أنّ بعضها قد ارتقى الى مرحلة التنافس الذاتي لاستقطاب عدد روّاد أكبر موسم بعد موسم من خلال العمل على تطوير الشاطئ إداريّاً وتنظيميّاً وخدماتيّاً.

كما تبيّن أنّ حوالي نصف النطاقات البلديّة الممتدّة على طول الشاطئ اللبناني من الشمال الى الجنوب لا يزال يضمّ أجزاءاً مفتوحة من الشاطئ ويقصدها الروّاد، وإن بنسب متفاوتة الى حدّ كبير. فمن جهة، يشير هذا الأمر الى وجود تبعيّات لأي استثمار خاصّ إضافي على الشاطئ، وبالتالي الى وجوب العمل على الحفاظ على كلّ ما تبقّى منه وإزالة كلّ ما يمكن من التعدّيّات عنه. ومن جهة أخرى، يشير الى أنّ الشاطئ اللّبناني لا يزال يقدّم فرصةً وإمكانيّةً لتلبية حاجات المجتمعات المحلّيّة للشواطئ العامّة في أجزائه القليلة المتبقيّة التي لم تطلها يد الاستثمار الخاصّ، على عكس الاعتقاد السائد بأنّ لا سبيل للتراجع ولا إمكانيّة لتغيير هذا الواقع.

وقد أضاءت دراسة الحالات على ما يمكن أن توفّره الشواطئ العامّة من فرص اقتصاديّة يستفيد منها المجتمع المحلّي بنسب وطرق مختلفة ومتفاوتة ترتبط بإدارة وتنظيم الشاطئ من جهة، وبالانفاق المحلّي من جهة أخرى، على عكس المنتجعات الخاصّة التي تؤمّن فرص محدودة كمّاً ونوعاً تنحصر بالمستثمرين أنفسهم وعدد محدود من العاملين فيها، غالباً ما تكون النسبة الأكبر منهم من الأجانب. فباختصار، لدى الشواطئ العامّة قدرة على خلق دورة اقتصاديّة متكاملة تمتدّ الى داخل البلدة وتساهم في تنميتها وهو أمر لا توفّره الاستثمارت الخاصّة. وتبيّن أنّ كلّما زاد اهتمام صنّاع القرار والقيّمين على الشواطئ العامّة بها من حيث الإدارة والتنظيم والتخطيط والابتكار والتشبيك مع معالم ونقاط استقطاب ومشاريع أخرى، كلّما ازدادت امكانات الشواطئ وخلقت فرص عمل أكثر وتوسّعت الفائدة منها. واتضّح أنّ بامكان البلديّات إيجاد سبل قانونيّة ومبتكرة للاستفادة من وجود الشواطئ العامّة في نطاقها الإداري لتحقيق مردود مالي يرفع من قيمة وارداتها ويغطّي تكاليف الادارة والتنظيم. كما أضاءت الدراسة على سبل اشراك القطاع الخاصّ بشكلٍ بنّاء دون أن يتمّ الاستيلاء على الأملاك العامّة البحريّة او اغلاق الشاطئ في وجه العموم او كسر تواصله.

كلّ ذلك ولا يزال هناك بلدات حيث الشواطئ شبه مغلقة بالكامل لصالح المستثمرين والمعتدين عليها، وأخرى تنتشر عليها المرافق الصناعيّة والخدماتيّة دون أن يكون فيها أي متنفّس للعموم ولا حتّى كورنيش، وأخرى مهملة أو بدأت تتحوّل الى مكبّات للنفايات. غير أنّ الدراسة أضاءت على نماذج إجابيّة حيث يعي صنّاع

القرار على المستوى المحلّي، وخصوصاً البلديّات، أهمّيّة الحفاظ على الأملاك العامّة البحريّة، أو أقلّه جزء منها، لصالح المواطن من جهة، وعلى ما يمكن أن يساهم ذلك تحقيق تنمية محلّيّة أكثر استدامةً من تلك التي قد تنتج عن المرافق الخاصّة. فبالإضافة الى البلديّات التي تدأب على تحسين الشاطئ ومحيطه ضمن نطاقها الإداري لتوظيفه بالشكل الأمثل وتعزيز الاستفادة منه بغضّ النظر عن امكاناتها الماليّة، أضاءت الدراسة على وجود مبادرات بلديّة مبتكرة لحماية الشاطئ من التعديّات مثل تصنيف الشاطئ كمحميّة طبيعيّة او التصميم الحدائقي لتحديد الأملاك العامّة وفصلها عن العقارات الخاصّة. وفي بعض الحالات، تلعب المجتمعات المحلّيّة دوراً رائداً لحماية الأملاك العامّة البحريّة والحفاظ على ما تبقّى من الشاطئ.

ويبقى أن نشير الى أنّ الدراسة سلّطت الضوء على الفروقات الثقافيّة بين المدن والبلدات والمجتمعات المحلّيّة بشكلٍ يؤثّر على قدرة استقطابها للروّاد وعلى الشروط التي تضعها الجهات المشرفة او المنظّمة للشاطئ العامّ.

أمّا ابرز التوصيّات التي نختم بها هذا التقرير استناداً على الاستبيان والمقابلات والتحليل وخبرة الجمعيّة المكتسبة عبر السنوات في ما يتعلّق بالشواطئ العامّة، فتتلخّص بالتالي:

- تطبيق القوانين، ولا سيما القانون رقم 144/س الصادر في العام 1925 والذي يحدّد الأملاك العموميّة للدولة اللّبنانيّة ومن ضمنها الأملاك البحريّة، ومنع الاستثناءات ووقف تشريع التعديّات تحت ما يسمّى بـ"إشغال الأملاك العامّة البحريّة"، وذلك بهدف الحفاظ على التنوّع الطبيعي لأجزاء الشاطئ وحماية ما تبقّى منه لصالح المجتمعات المحلّيّة وكافّة المواطنين والأجيال المستقبليّة.

- الرجوع الى الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللّبنانيّة وتوحيد كافة الأنظمة والقوانين المرتبطة بالشاطئ وعلاقته مع العقارات المتاخمة لجهة التراجعات ونسب الاستثمار والارتفاع الأقصى وترك الممرّات للوصول الى الشاطئ وغيرها من الأمور، وتحديث التصاميم التوجيهية للمدن والبلدات بما يلزم مع مراعاة الخصائص المحليّة، و العمل على إعادة وصل الشواطئ بالمجتمعات المحلّيّة وبداخل المدن والبلدات كجزء لا يتجزّأ من الهويّة المحلّيّة والذاكرة الجماعيّة والمشهديّة العامّة. وفي حال وُحّدت الأنظمة والقوانين العامّة ومن ضمنها شروط الشراكة مع القطاع الخاصّ في ما يتعلّق بإدارة وتنظيم الشاطئ، يمكن اعطاء البلديّات صلاحيّة الإدارة والتنظيم دون الحاجة الى رخص سنويّة من وزارة النقل والأشغال العامّة، على أن تقوم هذه الأخيرة بدور الرقابة والمحاسبة. كما نوصي باستحداث مديريّة خاصّة بالأملاك العامّة البحريّة، ومن ضمنها الشواطئ العامّة أو المسابح الشعبيّة، تتبع الى الوزارة نفسها للمراقبة والتوجيه وضمان تطبيق الأنظمة والقوانين بدل أن تكون مصلحة ضمن المديريّة العامّة للنقل البرّي والبحري.

- تعزيز فعاليّة جهاز الخاصّ بمراقبة الشواطىء التابع لقوى الأمن الداخلي وتكثيف جهود سرية الشواطىء والمفارز وتعزيز امكاناتها لوقف أي تعدّ او مخالفة.

- تشجيع وتسهيل ودعم استحداث شواطئ للعمّوم أو مسابح شعبيّة نظيفة ومنظّمة على امتداد الساحل اللّبناني، على أن تتوفّر فيها كامل شروط السلامة العامّة بالإضافة الى التجهيزات والخدمات والإشارات والارشادات والتنبيهات التي يحتاجها الروّاد، خصوصاً ما يتعلّق منها بالممرّات، والالتفات الى حقّ ذوي الهمم او الاعاقة الجسديّة بالوصول اليها والى كافّة المرافق العامّة تطبيقاً للمرسوم 1834

الصادر في العام 1999.

- إزالة كلّ ما يمكن من التعدّيات على طول الشاطئ اللّبناني من خلال تشكيل لجنة وطنيّة تدرس كلّ حالة وفقاً لمعايير علميّة موحّدة تأخذ بعين الاعتبار نوع التعدّي وحجمه وعمره وما اذا كان له اي قيمة معماريّة او تراثيّة او اجتماعيّة او تاريخيّة، كما وقيمة الرسوم التي يؤدّيها او لم يؤدّها ودرجة انسجامه مع محيطه وأثره البيئي والاجتماعي وغيرها من المعايير، وفرض غرامات ماليّة وعقوبات جزائيّة على كلّ معتدي. كما يتوجّب النظر بسبل معالجة التعدّيات الناتجة عن التجمّعات السكنية غير الشرعيّة والعشوائيّة القائمة على عدّة أجزاء من الشاطئ إمّا من خلال القطاع الخاصّ وفقاً لشروط مدروسة او حتّى مؤسّسة عامّة على غرار مؤسّسة أليسار التي أنشئت بموجب المرسوم 9043 الصادر في العام 1996، مع ضرورة الاستفادة من فشل هذه التجربة لانجاح أي محاولة مستقبليّة في هذا الإطار.

- تفعيل الشرطة السياحيّة لتنظيم الشاطئ وضبطه، واستحداث شرطة بيئيّة لوقف الممارسات غير المرغوبة من رمي نفايات وترك مخلّفات على الشاطئ، بالإضافة الى تنظيف الشاطئ بشكل دوري وتحديد المسؤوليّات والصلاحيّات في هذا الشأن بشكل واضح.

- الرجوع الى مرسوم تحديد الشروط العامّة لانشاء واستثمار المؤسّسات السياحيّة رقم 15598 الصادر في العام 1970 وتطبيقه، لا سيما الملحق 8 منه، الحمّامات البحريّة وأحواض السباحة، الذي يحدّد كافّة معايير وشروط السلامة العامّة من رقابة وإنقاذ بحري لكاسرات الموج وإنارة ونظافة المياه وخدمات وغيرها من الأمور، وصولاً الى وجوب ارتداء اللباس الخاصّ "للاستحمام" او السباحة على كلّ "مستحمّ". ومن المهمّ الإشارة هنا الى أنّ الغرض من الإضاءة على النقطة الأخيرة ليس لأخذ موقف مناصر لارتداء لباس بحر كاشف او عدمه، بل حصراً لحسم الجدل القائم بين معارضين له ومدافعين عنه، مع لفت النظر الى أنّ القانون لا يحدّد شكل لباس البحر وشروطه. وإذا ما تمّ تطبيق القانون، يصبح من غير الممكن لأي جهة منع أي كان من النزول الى البحر طالما أنّه يرتدي لباس بحر، ما اذا كان محتشم او غير محتشم. وتوصي هذه الدراسة بتحديث القانون ليشمل معادلة توضح كيفيّة تحديد عدد المنقذين البحريّين وأيضاً شروط ركوب مركبات التزلّج المائي وممارسة هوايات بحريّة أخرى لا تظهر في القانون الآنف ذكره. كما يتوجّب على وزارة السياحة المعنيّة الأولى بهذا القانون العمل على تطبيقه ونشر المعرفة حوله لدى السلطات المحلّيّة وكافّة المعنيّين وبين المواطنين.

- الإضاءة على الامكانات الاقتصاديّة التي تكتنزها الشواطئ لصقل معرفة البلديّات وكافة المعنيّين ولفت نظرهم على ما يفوت البلدات والمدن من فرص تنمويّة نتيجة الترويج للمرافق الخاصّة الى حدّ الافتتان بها.

- الإضاءة على أهمّيّة الكورنيش كمساحة عامّة ذات بعد اجتماعي واقتصادي، خصوصاً اذا ما كان يوجد رؤية وخطّة متكاملة للشاطئ والكورنيش والبلدة أو المدينة ككلّ.

- معالجة الصرف الصحّي على طول الشاطئ اللّبناني لوقف الجريمة البيئيّة الناتجة عنه.

- ايجاد الحلول الوطنيّة والمحلّيّة في ما يتعلّق بمعالجة النفايات الصلبة وإزالة المكبّات العشوائيّة والمطامر المتوزّعة على طول الشاطئ اللّبناني.

- التزام المرافق الصناعيّة المتواجدة بمحاذاة الشاطئ اللّبناني بالمعايير البيئيّة ومنعها من تشويه المظهر العام للشاطئ والواجهات البحريّة.

- تفعيل النقل العامّ في لبنان، ممّا يخفّف من أعباء تكاليف المواصلات على روّاد الشواطئ العامّة، مع الإشارة الى أنّ وزارة النقل والأشغال العامّة أطلقت في تمّوز 2024 خطّة تسيير حافلات النقل المشترك على خطوط سيرها المحدّدة في بيروت، على أن تليها تباعاً إلى باقي المناطق اللبنانيّة. ويتبيّن وجود 4 خطوط على الساحل ما بين صور وطرابلس (ML2، B6، B1، وML4).

- إقامة حملات توعية للمجتمعات المحلّيّة والمواطنين عموماً حول حقّهم بارتياد الشواطئ العامّة بشكلٍ مجّاني، وتدريب مجموعات محلّيّة تناصر وتدافع وتراقب وتحمي الشاطئ.

- الإضاءة على الشواطئ العامّة المتوفّرة وعلى أجزاء الشاطئ المفتوحة وميزات كلّ منها والترويج لها كمساحات عامّة ومرافق سياحيّة لكي يعلم المواطنين بوجودها ولتوسيع دائرة خياراتهم.

- تشجيع الأنشطة الاجتماعيّة والرياضيّة والترفيهيّة على الشاطئ والكورنيش.

- يمكن أن يدفع الروّاد مبلغ مالي اختياري على شكل مساهمة او تبرّع لتنظيم الشاطئ، تحدّد البلديّة المعنية كيفيّة الجمع. وفي هذا الشأن، أظهرت نتائج الاستبيان أنّ نسبة 11% من الروّاد مستعدّين لدفع دولار واحد، و31% مبلغ يتراوح بين 2 و5 دولار، و34% مبلغ يتراوح بين 5 و10 دولار. أمّا نسبة 24% المتبقيّة فقد أفادوا بأنّهم غير مستعدّين لدفع أي شيئ، وهو أمر طبيعي ومشروع كونهم يرتادون شاطئ عامّ.

المراجع

- الموقع الرسمي للجريدة الرسميّة
- الموقع الرسمي لشعبة السكّان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأمم المتّحدة
- الموقع الرسمي لجمعيّة نحن
- صفحة نحن على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك

Public Beaches in Lebanon

A Socio-Economic Study

By Yara Hamadeh

September 2024

Table of Contents

Introduction 01
II. Limitations of the study 03
III. Methodology 04
A. Sample Survey 05
1. Gender, nationality, and age 05
2. Geographic distribution 05
3. Monthly income 06
B. Interviews 07
IV. Results and analysis 07
A. Beach Choice 07
1. Influence of gender and residence on beach preferences 08
2. Reasons for preferring private facilities over public beaches 11
3. The relationship between purchasing power and beach choice 12
4. The Influence of the economic crisis on citizens' choice between public and private beach facilities, and their experiences 13
B. Cost Comparison: Private Facility vs. Public Beach 16
C. Regional Analysis 19
D. Case Studies 25
1. The Impact of management and organization on the economic opportunities for local communities 26
2. The Relationship of Local Communities with the Beach and Their Role 37
3. Reserves and landscape design: Municipal tools for protecting maritime public properties 40
E. Factors and Suggestions to Enhance the Attraction of Public Beaches 43
V. Conclusion and Recommendations 47
References 53

List of Figures

Figure 1. Distribution of survey participants by nationality 05
Figure 2. Distribution of survey participants by gender 05
Figure 3. Distribution of survey participants by age 05
Figure 4. Distribution survey participants by age groups 05
Figure 5. Distribution of survey participants by place of residence 06
Figure 6. Distribution of survey participants by monthly income 06
Figure 7. Distribution of survey participants by beach type preference 08
Figure 8. Distribution of survey participants by gender and their beach preferences 08
Figure 9. Distribution of survey participants by districts and their beach preferences 09
Figure 10. Distribution of survey participants by gender, district of residence, and their beach preferences 10
Figure 11. Reasons for visiting private facilities, based on multiple-choice answers 11
Figure 12. Reasons for visiting private facilities, based on open-ended answers 12
Figure 13. Beach type preference by monthly income 13
Figure 14. Distribution of changes in beach preferences after the economic crisis 14
Figure 15. Distribution of changes in beach preferences after the economic crisis by monthly income 14
Figure 16. Distribution of changes in preferred beaches after the economic crisis by monthly income 14
Figure 17. Percentage of changes in preferred beaches for economic reasons after the economic crisis by monthly income 14
Figure 18. Non-economic reasons for changes in preferred beaches after the economic crisis 15
Figure 19. Changes in participants' beach experiences after the economic crisis 16
Figure 20. Distribution of costs associated with visiting a public beach 16
Figure 21. Distribution of costs associated with visiting a private facility 17
Figure 22. Comparison of costs for visiting a public beach for individuals and families 17
Figure 23. Distribution of costs for visiting a public beach by type of expense 17
Figure 24. Breakdown of public beach expenses by total cost 18
Figure 25. Towns and cities visited by survey participants to access private facilities 20
Figure 26. Towns and cities visited by survey participants to access public beaches 20
Figure 27. Reasons cited by survey participants for choosing a specific public beach 21
Figure 28. Distribution of towns and cities visited by survey participants for private facilities by district of residence 23
Figure 29. Distribution of towns and cities visited by survey participants for public beaches by district of residence 24
Figure 30. Survey participants' responses regarding their willingness to visit public beaches if improved 43
Figure 31. Reasons cited by survey participants for refusing to visit public beaches even if improved 44
Figure 32. Suggestions for improving public beaches and increasing their appeal (multiple-choice responses) 44
Figure 33. Suggestions for improving public beaches and increasing their appeal (open-ended responses) 46

Introduction

The 20th and 21st centuries have witnessed rapid and often unplanned urban growth, particularly in coastal areas. Historically, large urban centers developed along coastlines, attracting residents from inland regions and investors due to their diverse resources and significant economic potential. This rapid urban expansion has drastically transformed coastal areas, reshaping their physical form, functions, and resource use, often without adequate planning or environmental management. As a result, several issues have emerged, including the loss of local identity, environmental degradation, overexploitation of resources, marginalization of certain social groups, and the deterioration of both physical and social connectivity. These challenges have led to socio-spatial fragmentation. Striking a balance between the immediate need to utilize coastal resources and the responsibility to preserve them for future generations has become a complex issue for academics, planners, decision-makers, policymakers, designers, and other professionals worldwide.

In a country like Lebanon, burdened with one of the world's highest debts due to decades of excessive spending, corruption, ineffective public policies, poor planning, and overexploitation of resources, discussions of generational inequality and suboptimal resource use may seem like a luxury. Rather than focusing on the equal rights of current and future generations to resources, the debate has shifted to advocating for equal access to and benefit from resources, including coastal ones, for different social groups or communities, even within the same generation and city.

While coastal resources are generally regarded as public assets that enhance city economies and contribute to the well-being of residents and visitors, the Lebanese coast presents a starkly contrasting reality. It is marred by predominantly illegal private investments that encroach upon the public's rights. According to Lebanese Law No. 144/S of 1925, which defines public property in the country, including maritime properties, these assets are inalienable—they cannot be sold, owned, or acquired over time. Decree 4810 of 1966 further reinforces every citizen's right to access the beach, emphasizing the public's entitlement to coastal spaces and the continuity of the seashore. However, private developments continue to violate this law, occupying the seashore in ways that limit access and disrupt continuity. These developments, which include both permanent and temporary structures, often block the view of the sea. Except for a few remaining areas, much of the Lebanese coastline is being increasingly segmented into private sections, isolating it from inland cities and local coastal communities.

The situation is further exacerbated by the collusion between politicians, real estate developers, and major investors, who facilitate both legal and illegal encroachments on public maritime properties through exceptional licenses, decrees, and clientelist practices. These practices often legitimize

private developments under the pretext of "enhancing tourism, the local economy, and job creation," with politicians themselves often among the investors. Additionally, the Lebanese Civil War (1975-1990) led to the widespread disregard of construction regulations along the coast, resulting in massive violations that irreversibly altered the coastal line and its nature. Numerous land reclamation projects have significantly disfigured and altered its environment and resources. Successive governments have been hesitant to impose penalties for documented and officially registered violations, despite the fact that the taxes levied on private investors for the "occupation" of public maritime properties are exceptionally low.

In summary, the Lebanese coast, one of the nation's most valuable public assets, remains an overlooked opportunity both socially and economically. Recognizing the strong connection between beaches and public spaces, the organization of "Nahnoo" has been advocating for public access to the beach as one of the most important public spaces since its inception. However, this report does not aim to highlight existing violations and encroachments along the Lebanese coast, as the Organization has already conducted a comprehensive survey on this issue, which was published in a study on its official website. Nor does it delve into the legal framework and aspects of public maritime properties, which have been addressed in various studies and articles. Similarly, the environmental and ecological issues surrounding the Lebanese coast have been covered in multiple reports from public institutions and academic circles. Instead, this report seeks to answer specific questions related to the socio-economic and organizational aspects of the Lebanese coast, aiming to provide recommendations that enhance its optimal use and increase the number of beneficiaries.

This concise study builds upon a previous study conducted by Nahnoo in 2019, prior to the onset of the financial and economic crisis that emerged later that year. The 2019 study aimed to demonstrate the economic value of public beaches, showing that their economic benefits are comparable to, or even surpass, those of private investments. While the economic benefits of private resorts and tourist facilities mainly benefit the investors and a limited number of employees, the advantages of public beaches extend to the entire city or town where they are located. Public beaches can significantly boost local spending if they attract visitors and create unlimited job opportunities that benefit the local community. The more attention decision-makers and administrators give to the management, organization, and planning of these beaches, the greater their potential to create employment. Many local authorities are increasingly recognizing this potential, as demonstrated by successful models and projects currently under study or development, some of which will be highlighted in this report.

This study primarily addresses the following questions:

- What factors influence citizens' preferences for private facilities over public beaches, or vice versa? Is the choice solely driven by purchasing power, or are there other considerations at play? How did the 2019 financial and economic crisis affect citizens' decisions and experiences regarding beaches, and, conversely, how did it highlight the communities' need for public beaches?

- What factors could make public beaches more attractive to visitors from a socio-economic and service-oriented (administrative and organizational) perspective?

- To what extent are decision-makers, particularly local authorities in coastal areas, focused on beaches, and how does this reflect on their cities or towns? What is the economic and social impact of having an organized public beach in a town or city?

This study aims to provide recommendations for improving the management and regulation of public beaches, encouraging policymakers to strike an optimal balance between preserving this vital natural resource and leveraging it for economic and social benefits that enhance the quality of life for coastal communities.

II.Limitations of the study

A major limitation of this study was the time factor. As a result, the survey relied on a small yet sufficient sample to gather qualitative data and generate some quantitative figures. While the number of public beaches included in the coastal towns and cities is relatively small—given that there are approximately 75 administrative units along the Lebanese coast—it provides a clear overview of the situation. Although the study is not comprehensive and still requires further exploration of certain details, it effectively addresses the key questions and achieves its primary objective.

Due to time constraints and limited financial and human resources, social media was utilized to distribute the e-survey, which somewhat influenced the results. For example, many respondents were followers of Nahnoo which advocates for defending the Lebanese beach as a public asset, possibly affecting the representativeness of the sample. Not all beachgoers use social media, and the sample did not cover all Lebanese regions, although it included most coastal areas with varying participation rates. Therefore, it was challenging to in-depth analyze each area separately and reach more precise conclusions. The bulk of the analysis focused on a general level, with some regional and local aspects highlighted where relevant.

On the other hand, the study was affected by the current situation of the country, including the lack of security, social, and economic stability, especially related to the ongoing economic crisis and its repercussions on local and central authorities, which prioritized other issues over discussing the status of the beaches. Moreover, the ongoing war in Lebanon South, which displaced most of its inhabitants, further impacted the study. Consequently, Nahnoo was unable to organize meetings with officials in the central government or a significant number of municipal representatives. In addition to their other commitments, some were reluctant to participate in interviews.

III. Methodology

The study relied on an e-survey published on social media platforms: WhatsApp, Facebook, Twitter, and Instagram. The sample size was 560 individuals distributed across most Lebanese districts, especially the coastal ones. According to the Population Division of the United Nations Department of Economic and Social Affairs, Lebanon's population is about 5.8 million, implying an error margin of approximately 4% with a 95% confidence level.

Additionally, interviews were conducted with 17 municipal representatives (mayors, council members, or employees) from various Lebanese coastal regions, from north to south. Selections were made either based on survey results or due to particular cases deserving spotlight, aiming to cover most open beach models along the Lebanese coast while emphasizing each beach's unique local characteristics.

A. Sample Survey

1. Gender, nationality, and age

A total of 560 individuals completed the survey, the majority of whom are Lebanese, as shown in Figure 1. The gender distribution is nearly equal, with 49% female and 51% male respondents, as indicated in Figure 2. The participants' age groups vary, as illustrated in Figures 3 and 4. Approximately 1.1% of participants are aged 15-18 years, and 11.8% are between 19 and 24 years, making up 12.9% of the youth category. Those aged 25-34 years represent 17.7%, while 24.6% fall within the 35-44 age range, indicating that the young working-age group (18-44 years) constitutes 42.3%. The middle-aged working group, aged 45-54 years, comprises 24.1%, while those in the older working-age group (55-64 years) make up 15.2%. Finally, individuals over 64 years of age, beyond the typical retirement age, account for 5.5%.

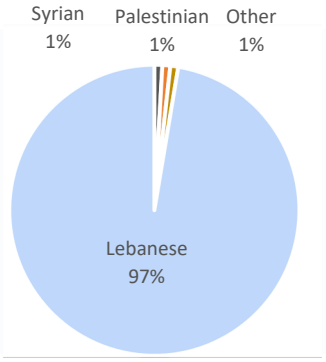

Figure 1. Distribution of survey participants by nationality

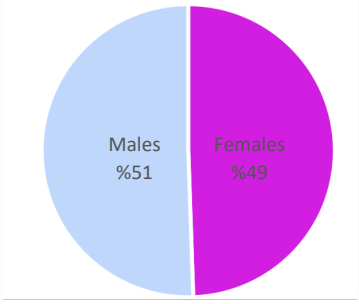

Figure 2. Distribution of survey participants by gender

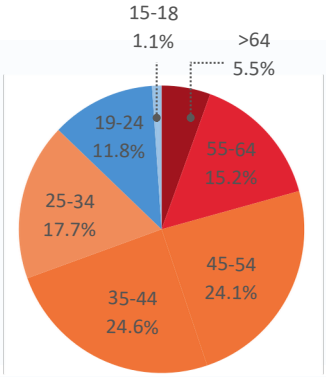

Figure 3. Distribution of survey participants by age

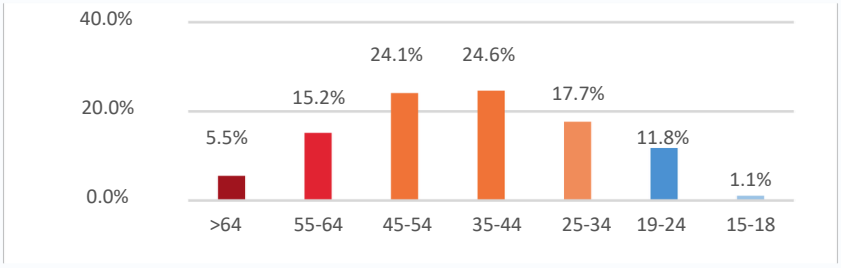

Figure 4. Distribution survey participants by age groups

2. Geographic distribution

Participants residing in Beirut represent 14.3% of the total survey respondents, followed by those from the Metn district at 12.9%, Batroun at 11.6%, Tripoli at 10.5%, and Jbeil at 10.4%. The remaining 40.3% are distributed across other districts as follows: Baabda (7.9%), Saida (6.6%),

Keserwan (5.4%), Aley (5.2%), Minieh-Danniyeh (4.6%), Sour (3.9%), Chouf (3.8%), Nabatieh (2.3%), Koura (2.2%), and Akkar (1%). Additionally, Zgharta, Bsharri, Jezzine, Bent Jbeil, Marjaayoun, Rashaya, Zahle, Baalbek, and Hermel each account for between 0.2% and 0.5% of the respondents.

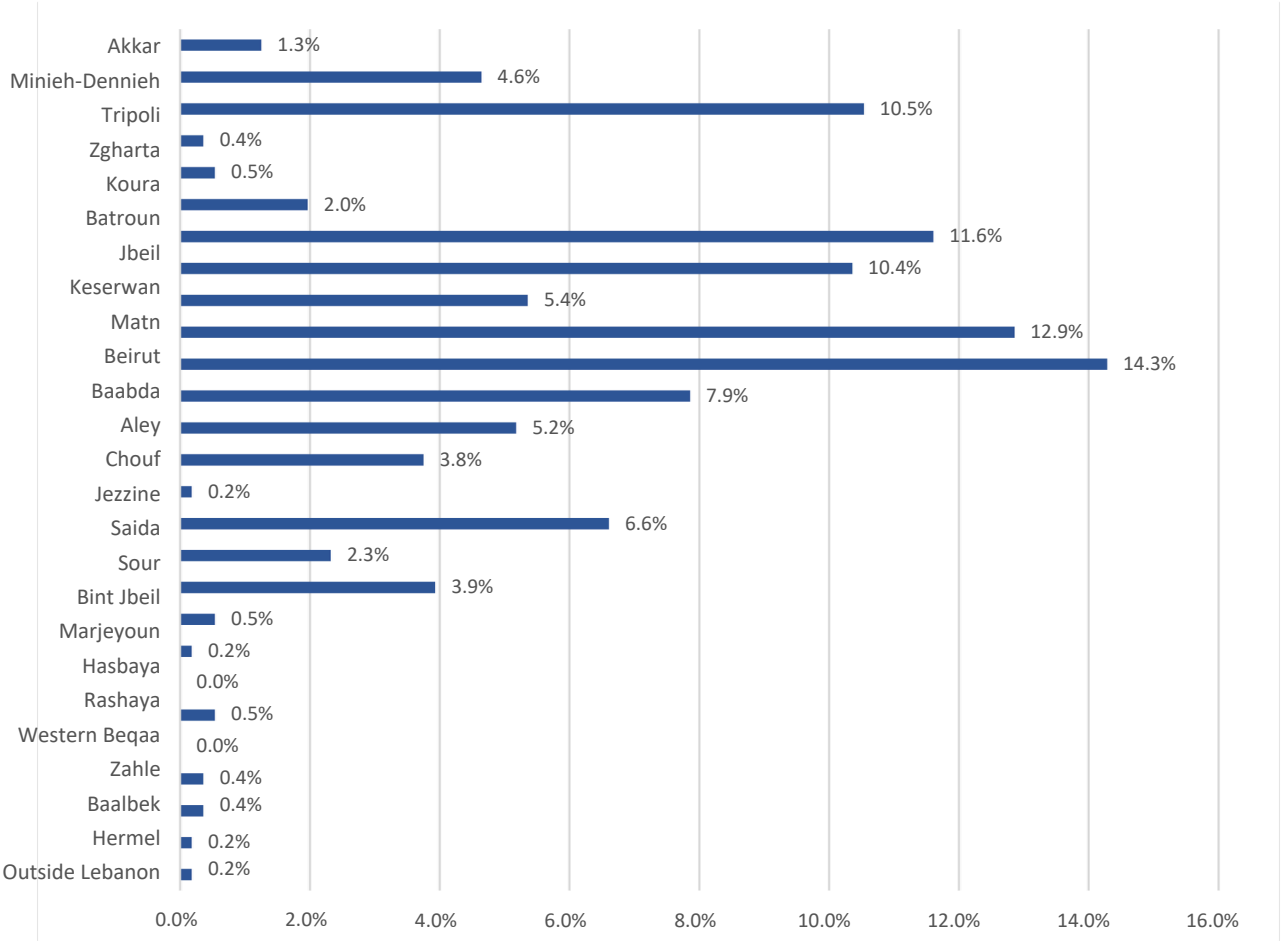

Figure 5. Distribution of survey participants by place of residence

3. Monthly income

Figure 6 illustrates the distribution of monthly income levels among survey participants, regardless of whether the income is individual or household. The purpose of this data is to determine the purchasing power of the participants, not their individual income levels. The results show that 19% of respondents earn less than $300 monthly, another 19% earn between $300 and $600, 17% earn between $600 and $1,000, 11% earn between $1,000 and $1,500, 9% earn between $1,500 and $2,000, while 25% earn over $2,000 monthly.

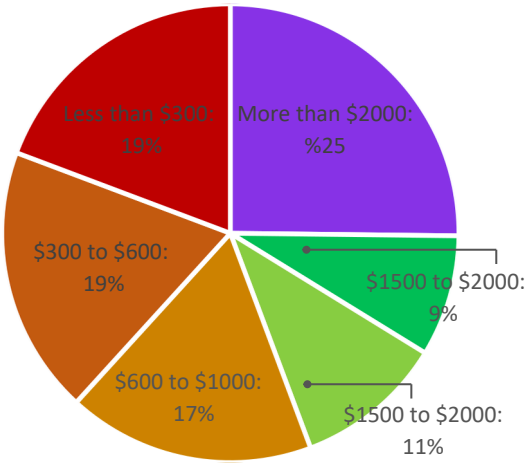

Figure 6. Distribution of survey participants by monthly income

B. Interviews

The interviews were conducted in August and September of 2024. The table below lists the towns and cities where representatives from municipal councils (mayors or council members) or municipal sector employees (municipality or union) were interviewed. The aim of these interviews was to gather information on the management and organization of beaches within their administrative units, assess the impact of the economic crisis on the community's need for public spaces, particularly beaches, and gather their opinions on potential improvements to the condition of public beaches.

District	Administrative Unit	Interviewee Title
Akkar	Muhammara	Mayor
	Bebnine - Aabdeh	Mayor
Tripoli	Beddawi	Municipal employee
	Mina	Municipal employee and president of the Palm Islands Nature Reserve Committee
	Qalamoun	Refrained from mentioning any information related to them
Batroun	Kfaraabida	Municipal employee
Jbeil	Halat	Mayor
	Jbeil	Municipal employee
	Aamchit	Member of the municipal council
	Monsef	Mayor
	Berbara	Mayor
Saida	Saida	Member of the municipal council
	Ghaziyeh	Mayor
	Sarafand	Mayor
	Kharayeb	Mayor
Sour	Sour	Municipal employee
	Aabbasiyyeh	Mayor

table 1 - Interviews conducted

IV. Results and analysis

A. Beach Choice

Survey participants were asked whether they frequented a public or private beach, or both with a preference for one. The term "private" is admittedly illegal as every part of the beach is public property. This term was used exclusively in the survey to facilitate participants' understanding of the concept, referring to a "privatized" beach, i.e., within a private investment, with clarification provided.

Figure 7 shows that 32% of participants frequent private facilities, and another 19% visit both public beaches and private facilities, predominantly the latter, indicating that 51% prefer private beaches. Conversely, 49% of participants prefer public beaches, with 32% exclusively visiting public beaches and 17% frequenting both private facilities and public beaches, with a preference for the latter. This outcome is somewhat surprising as it indicates not only the importance of public beaches and the need for them but also a heightened community awareness about them. The impact of the economic crisis on this trend will be discussed later.

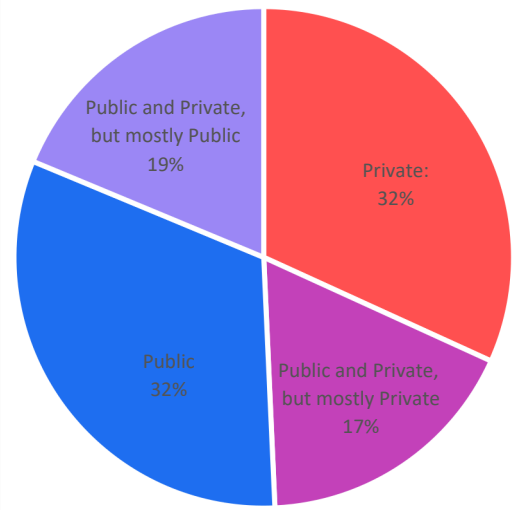

Figure 7. Distribution of survey participants by beach type preference

1. Influence of gender and residence on beach preferences

The survey results showed that males are slightly more inclined to visit public beaches than females, as illustrated in Figure 8. Undoubtedly, other factors influenced this outcome, most notably the high percentage of participants from coastal areas accustomed to the concept of public beaches. Additionally, most respondents are city dwellers, whereas participation rates from inland areas farther from the coast are lower. Regional and socio-cultural differences also emerged in some responses and interviews (review Figures 9 and 10). For example, religiously observant women from certain communities prefer visiting private women-only resorts or public beaches that allow modest swimwear, while some men prefer public beaches with fewer women for religious reasons. Batroun, Jbeil, and Sour recorded higher percentages regarding women's attendance at public beaches due to their availability and relatively open communities. In contrast, Tripoli and even Saida showed lower rates due to cultural factors. Participants from Chouf, Aley, Beirut, Baabda, Metn, and Keserwan, also registered lower rates among both females and males due to the prevalence of private resorts along their coastlines and the scarcity of organized public beaches or "public pools" as legally termed, indicating that the culture of public beaches is not widespread in these areas.

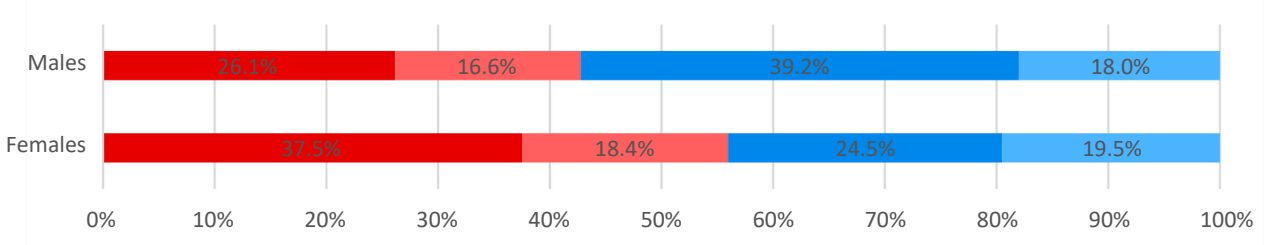

Figure 8. Distribution of survey participants by gender and their beach preferences

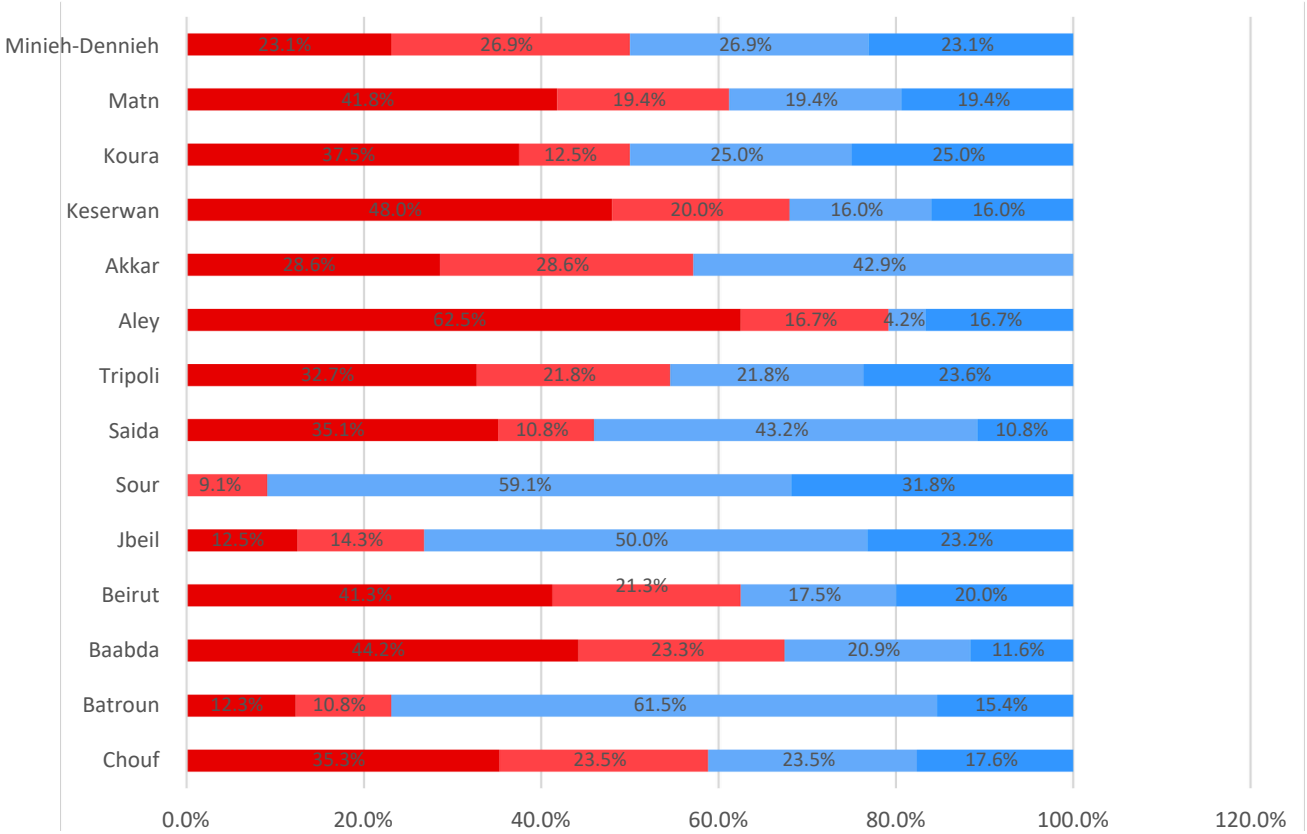

Figure 9. Distribution of survey participants by districts and their beach preferences

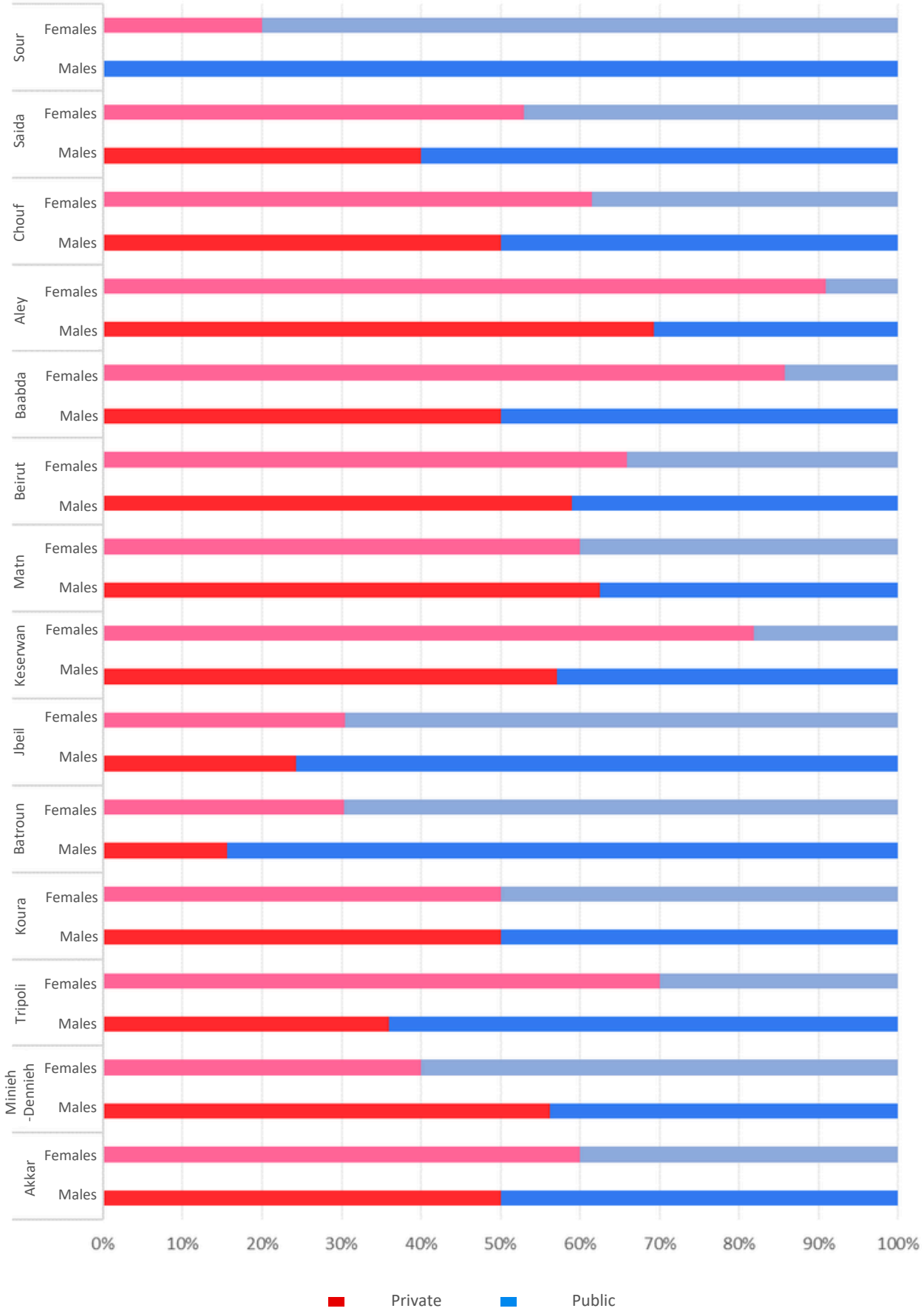

Figure 10. Distribution of survey participants by gender, district of residence, and their beach preferences

2. Reasons for preferring private facilities over public beaches

Approximately 37% of those who prefer private beaches cited cleanliness as the primary reason, believing private facilities to be cleaner than public ones, making it the most significant factor. About 28% selected organization as a key factor, around 25% cited safety, approximately 20% mentioned the availability of services, and 17% pointed to less congestion. Meanwhile, about 10% attributed their choice to the absence of a nearby public beach, and roughly 6% avoided mixing with certain social groups from specific nationalities, more prevalent on public beaches. It is noteworthy that some might avoid certain nationalities ostensibly based on nationality, but this aversion is likely linked to social, cultural, and possibly class-based factors, reflecting stereotypes, particularly against Syrians, and the desire of many Lebanese to avoid mixing with groups they perceive as different in appearance and behavior. These groups are mostly foreign workers and refugees. If people of the same nationalities but from higher income classes were present, this refusal might not occur. Open-ended questions and interviews confirmed the existence of significant cultural differences, not limited to other nationalities but also including other Lebanese. About 2.1% expressed unwillingness to mix with certain social classes, 1.4% with people from different sects, and 2.5% with people of the opposite gender. These responses clearly indicate cultural disparities, although their low percentages do not justify the need for private facilities at the expense of public maritime properties.

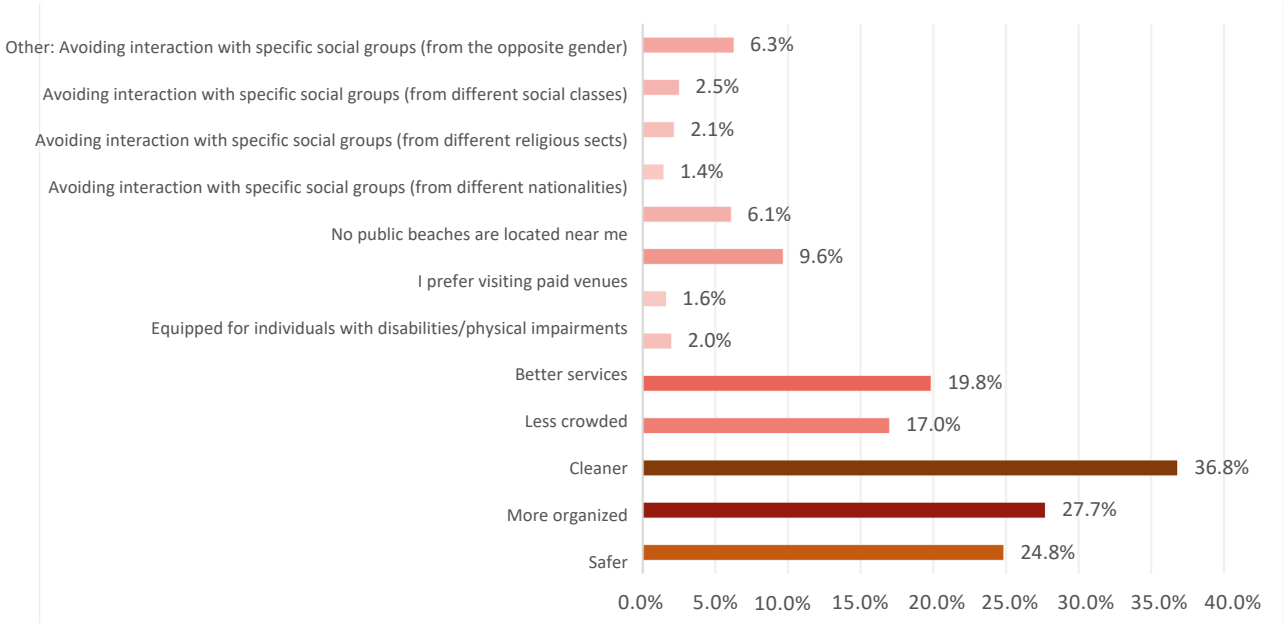

Figure 11. Reasons for visiting private facilities, based on multiple-choice answers

The following Figure illustrates the responses of the remaining 6.3% of participants who chose "other" for their reasons, some of which align with the predefined choices of the survey, such as religious reasons, crowding, safety, cleanliness, services, organization, the sense of comfort or luxury, and the geographical distance from public beaches. Other notable reasons included the availability of affordable access to private beaches or free entry, ownership of a chalet or shares in a private facility, a preference for swimming in a pool over the sea, or the closure of a public beach they frequented due to private development.

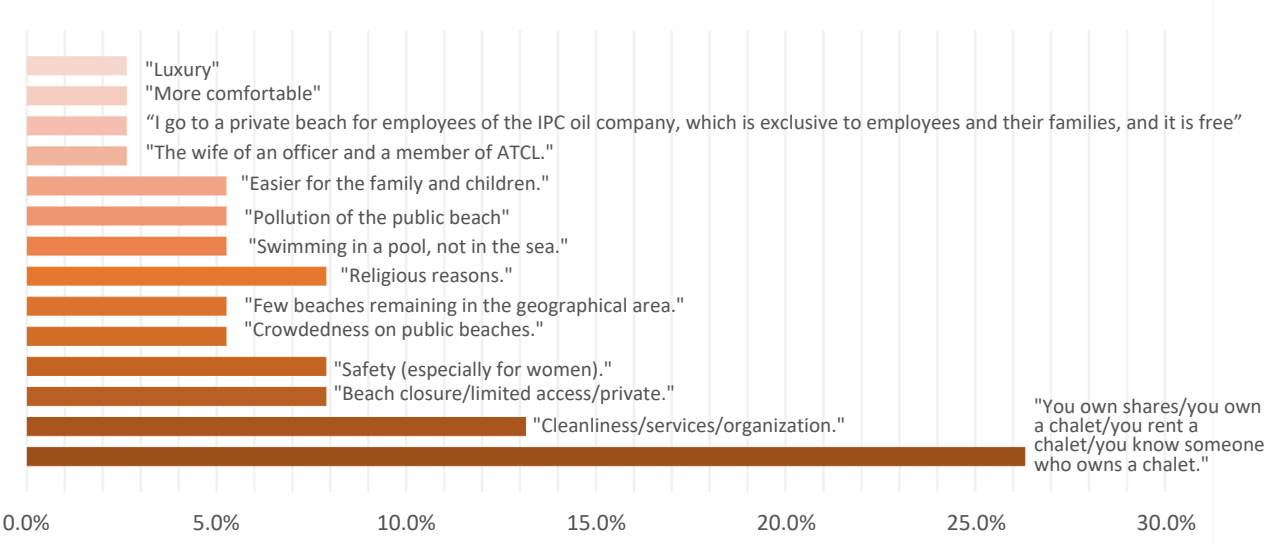

Figure 12. Reasons for visiting private facilities, based on open-ended answers

3. The relationship between purchasing power and beach choice

Figure 13 illustrates that individuals with a monthly income below $300 are the most frequent visitors to public beaches, in contrast to those earning over $2,000 per month who are the least likely to visit public beaches and, naturally, are the most frequent patrons of private beaches. This trend gradually aligns with income levels, the higher the income, the less frequent the visits to public beaches. Nonetheless, the proportion of visits to public beaches is not considered low among any income groups, even among those relatively high earners.

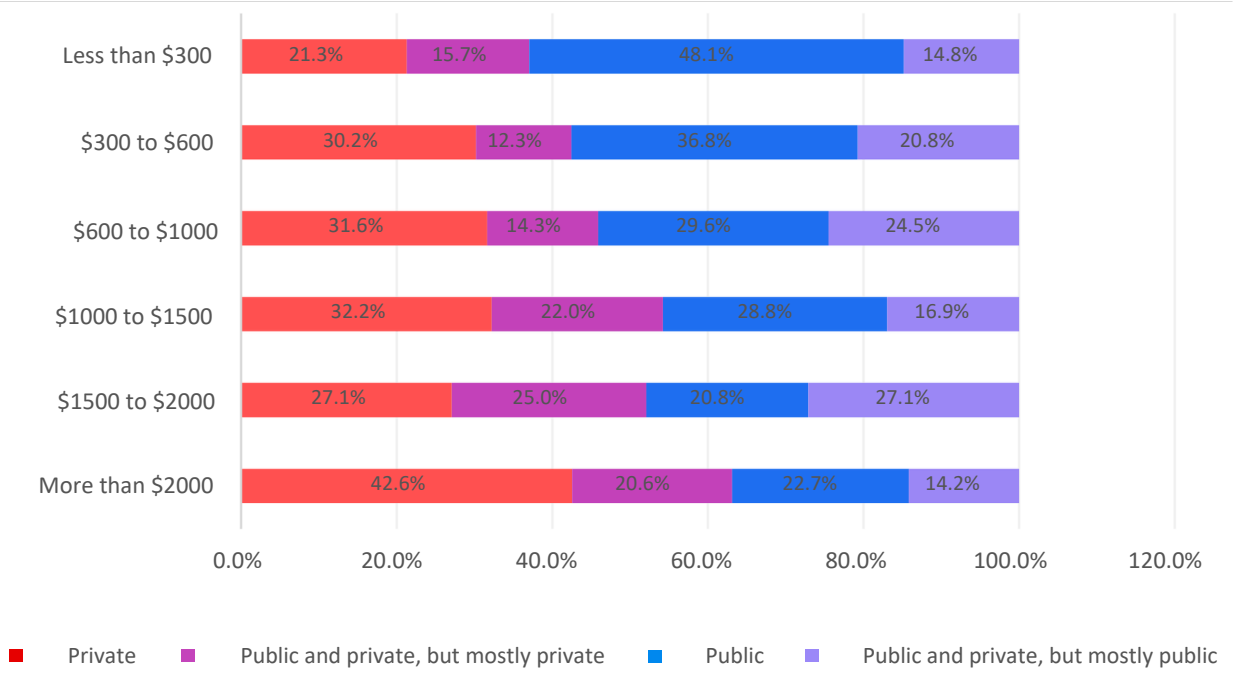

Figure 13. Beach type preference by monthly income

4. The Influence of the economic crisis on citizens' choice between public and private beach facilities, and their experiences

Figure 14 indicates that the ongoing economic crisis has affected the choices of 23% of survey participants, altering their preferences. 15% of those who frequented private beaches before the crisis have shifted to public beaches mainly due to the increased entry fees, while 8% have switched from public to private facilities because of overcrowding, declining cleanliness, visible pollution, and management issues at public beaches (refer to Figures 14 and 15). Interestingly, these shifts occurred across different social groups, regardless of their purchasing power (refer to Figures 15 and 16), albeit at varying rates and for various reasons (refer to Figures 17 and 18). The strongest factor remains the decline in purchasing power for most income groups, as shown in Figure 18, where approximately 60% reported that economic constraints and limited income were the main reasons for changing their choices. This includes an acknowledgment that some individuals have experienced improved living conditions and purchasing power during the crisis.

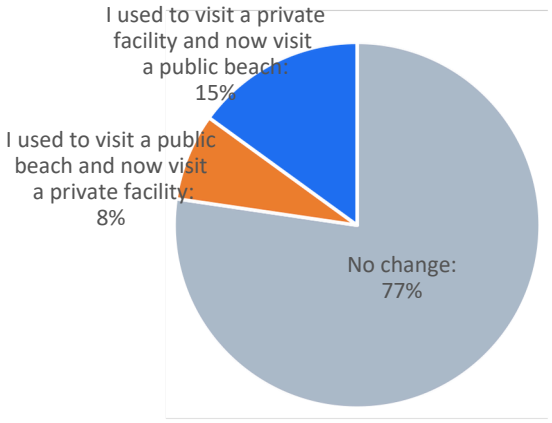

Figure 14. Distribution of changes in beach preferences after the economic crisis

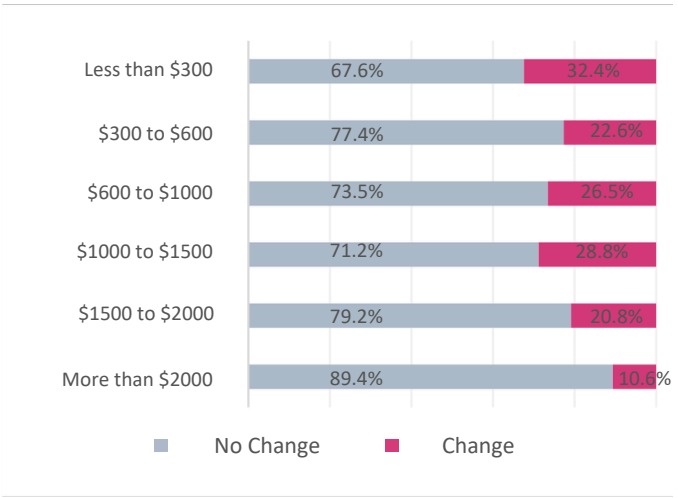

Figure 15. Distribution of changes in beach preferences after the economic crisis by monthly income

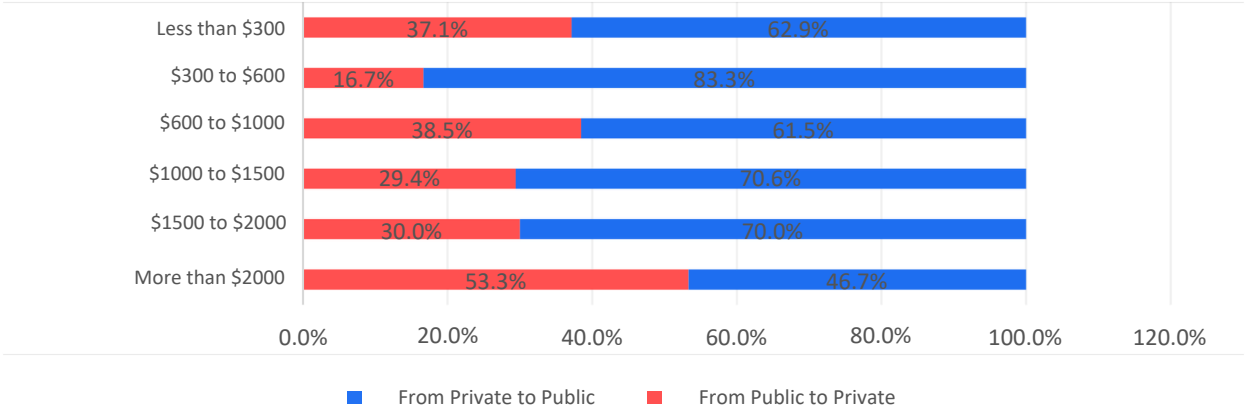

Figure 16. Distribution of changes in preferred beaches after the economic crisis by monthly income

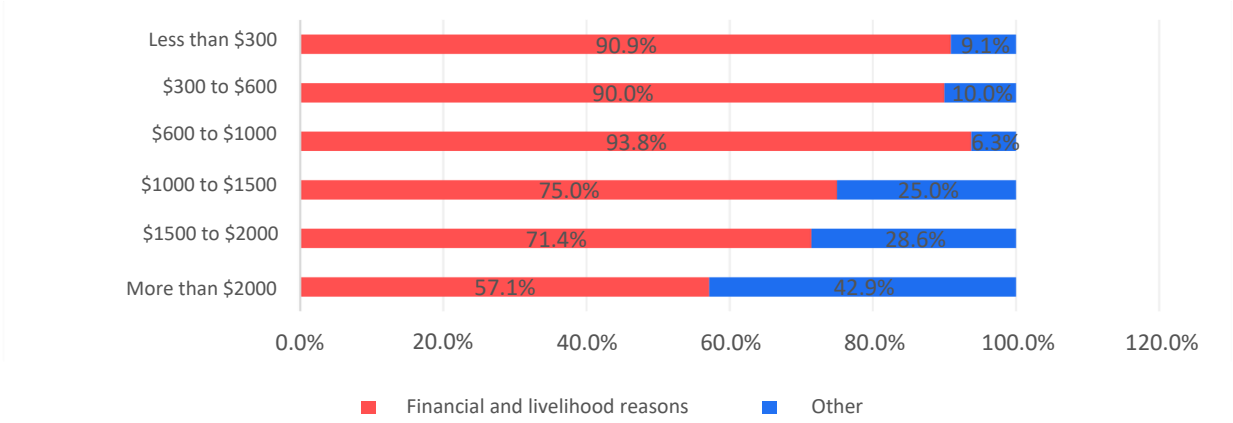

Figure 17. Percentage of changes in preferred beaches for economic reasons after the economic crisis by monthly income

Figure 16 reveals that the highest percentage of those who have started visiting public beaches is in the income bracket of $300 to $600, not those earning less than $300, which is quite notable. This is likely because the latter group has historically frequented public beaches, as evidenced by relatively high percentages indicating a similar shift in the behavior of those with middle to high incomes. Additionally, a significant number of low-income individuals work in the public sector, especially the military, which provides memberships to clubs or private facilities for its employees.

Consequently, it is evident that the economic crisis provided an opportunity for Lebanese citizens to discover public beaches, increasing their usage and raising awareness about preserving them as a public right. Some respondents reported that they initially visited public beaches for economic or practical reasons but later found them to be more beautiful or cleaner than private facilities. The crisis also exposed the lack of open and organized public beaches, prompting some individuals to opt for private facilities due to overcrowding at public beaches, though at a relatively low rate, as shown in Figure 18 which explains other reasons for the changes following the economic downturn.

It also becomes apparent that many of the reasons mentioned are not solely linked to the economic crisis but point to a broader, more fundamental problem with Lebanese beaches: the privatization and scarcity of beaches accessible to the public, as well as their poor organization and management. Pollution levels vary across the Lebanese coast, regardless of whether it is open to the public or occupied by the private sector, whether legally or illegally.

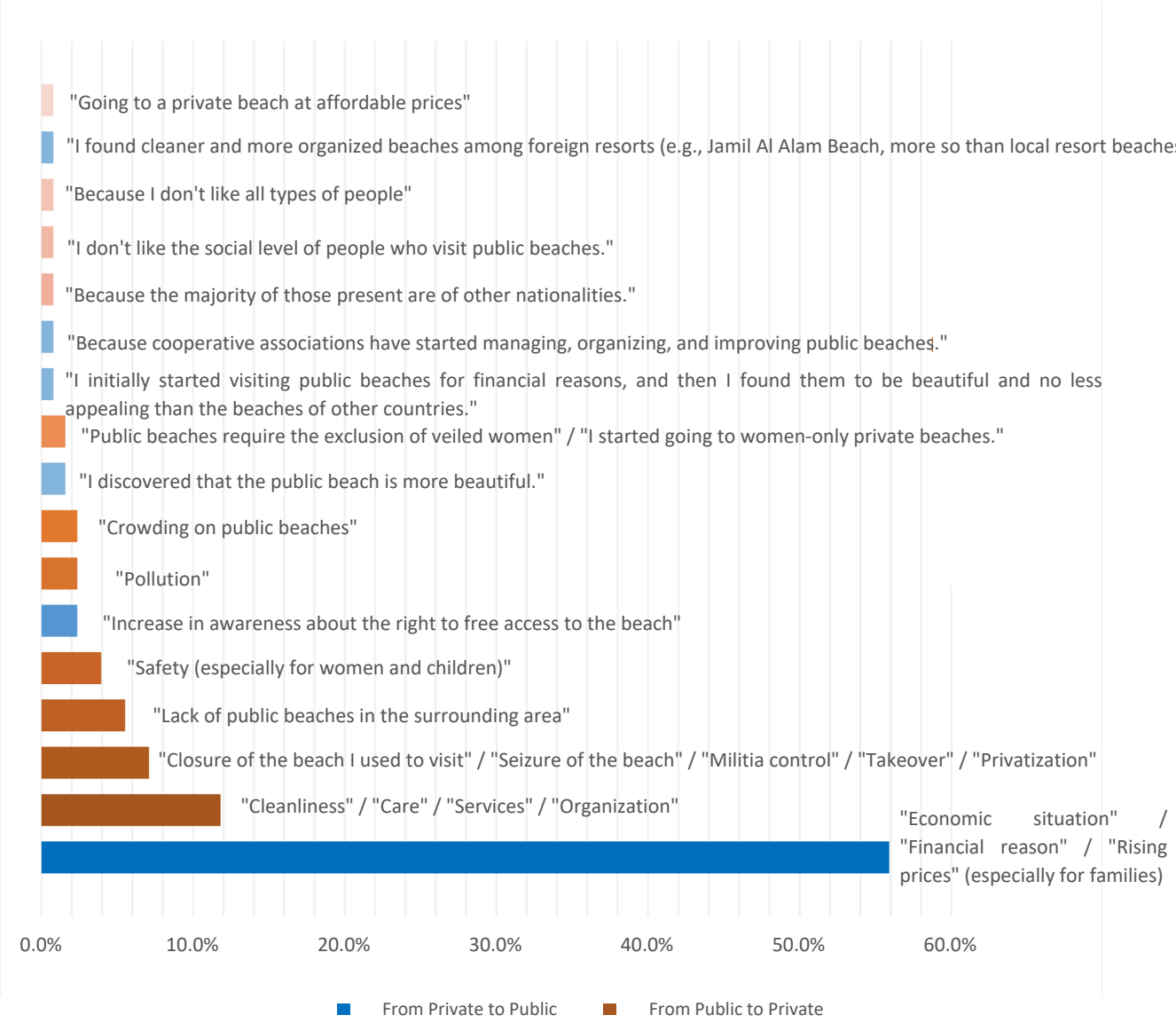

Figure 18. Non-economic reasons for changes in preferred beaches after the economic crisis

Regarding changes in the citizen's experience with both public and private beach facilities, the majority of those who visit private facilities reported an increase in costs. This perception is not necessarily based on definitive numerical data, such as an increase in entrance fees, but may be based on the individual's subjective feeling and estimation of these fees, influenced by their altered purchasing power due to the economic crisis. This explains why a relatively high percentage of respondents reported similar experiences with public beaches. The increased cost of public beaches can be linked to higher transportation costs, as citizens may travel to towns or cities geographically distant from their residences where public beaches are available (refer to the following paragraph). It also appears that the highest proportion of respondents who noted that public beaches have become more crowded post-crisis are those who frequent these beaches. Additionally, a significant portion reported that public beaches have become more polluted, less clean, and less orderly.

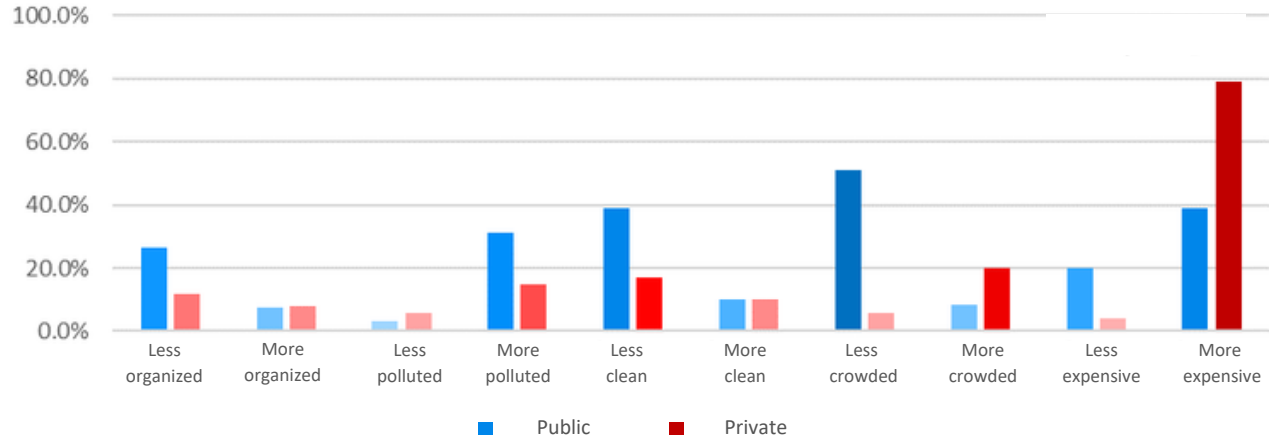

Figure 19. Changes in participants' beach experiences after the economic crisis

B. Cost Comparison: Private Facility vs. Public Beach

The cost comparison between visiting a private facility and a public beach is illustrated in Figures 20 and 21, highlighting significant differences. The cost of private facilities primarily includes an unavoidable entrance fee set by the facility's management, while the cost associated with public beaches mostly involves discretionary expenses such as food and beverages, which are not accounted for in private facilities. Essential expenses like transportation, also incurred by patrons of private facilities, are included. It is noted that some have mentioned a nominal entry fee to certain public beaches (refer to Figures 23 and 24 for details).

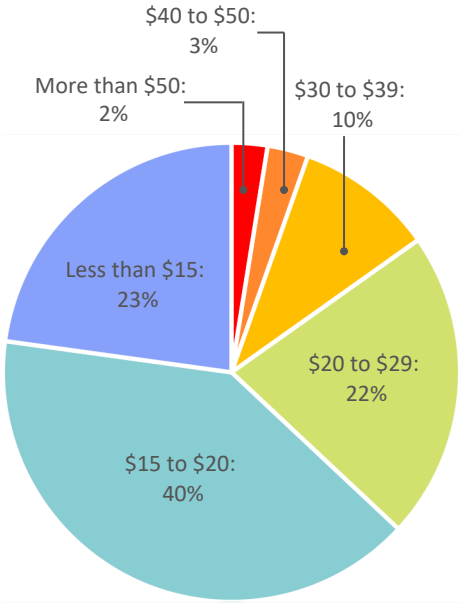

Figure 21. Distribution of costs associated with visiting a private facility

23% of those who visit private facilities reported that the individual entry fee is less than $15. The largest proportion, 40%, indicated that it ranges from $15 to $20, while 22% stated it was between $20 and $29. Furthermore, 10% reported fees between $30 and $39, 3% noted fees between $40 and $50, and the lowest proportion, 2%, reported more than $50.

While 50% of those who visit a private beach reported that they incur no costs, forming the largest group, 11% said they spend between $1 and $5, 13% between $5 and $10, 15% between $10 and $20, and 11% over $20.

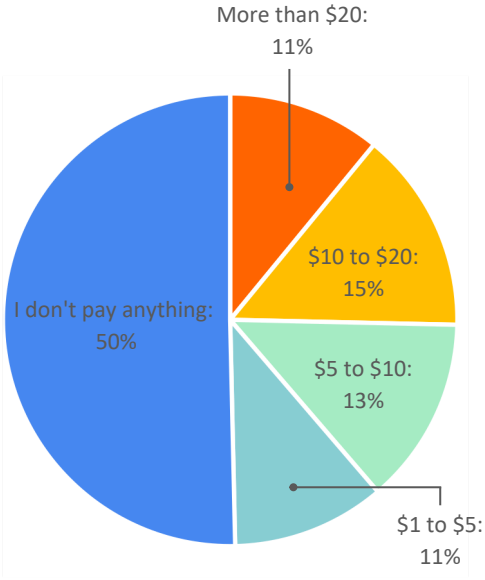

Figure 21. Distribution of costs associated with visiting a public facility

These participants were asked whether they go with their families or alone to determine if the mentioned cost refers to individual or family expenses. It turned out that families might not incur any costs and that the percentage of those who spend more than $20 is higher among families, as shown in Figure 22.

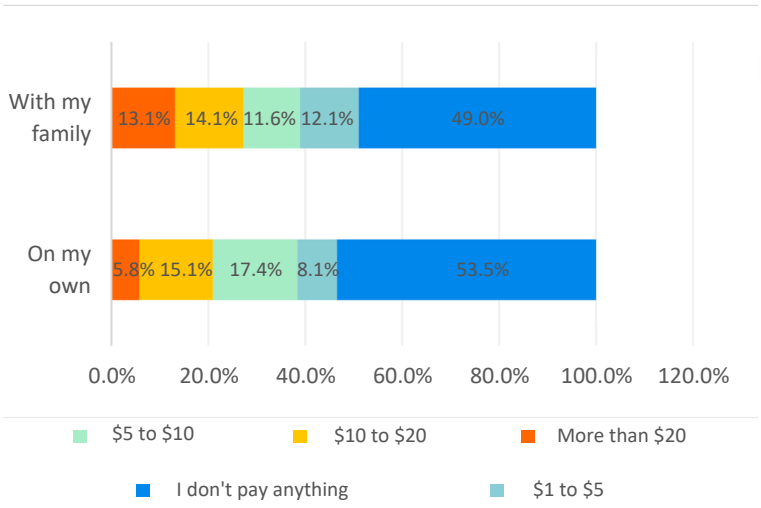

Figure 22. Comparison of costs for visiting a public beach for individuals and families

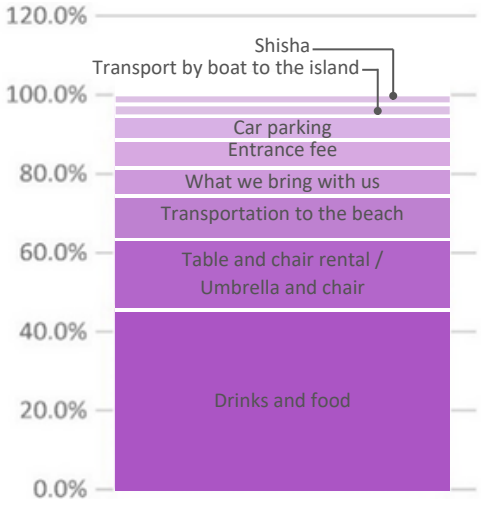

Figure 23. Distribution of costs for visiting a public beach by type of expense

Figures 23 and 24 illustrate the composition of expenses for public beaches, showing that food and beverages are the primary cost drivers, especially if purchased from restaurants, snack bars, or beachfront huts. The more one spends, the higher the total cost, and vice versa. Transportation costs also play a role to some extent, the farther the public beach, the higher the expense. For example, this cost tends to be higher for those spending over $20 compared to those spending between $1 and $5, as shown in Figure 24.

Additionally, the rental of tables and chairs is a significant expense across all groups, particularly for those spending between $1 and $5. Transportation by boat to island beaches (like in Saida and Mina) also affects those who reported total expenses ranging from $1 to $10. Regarding parking, interviews revealed that some municipalities, such as Jbeil and Sour, benefit from the influx of visitors to their public beaches by increasing municipal revenues, which helps fund the cleaning and management of these areas.

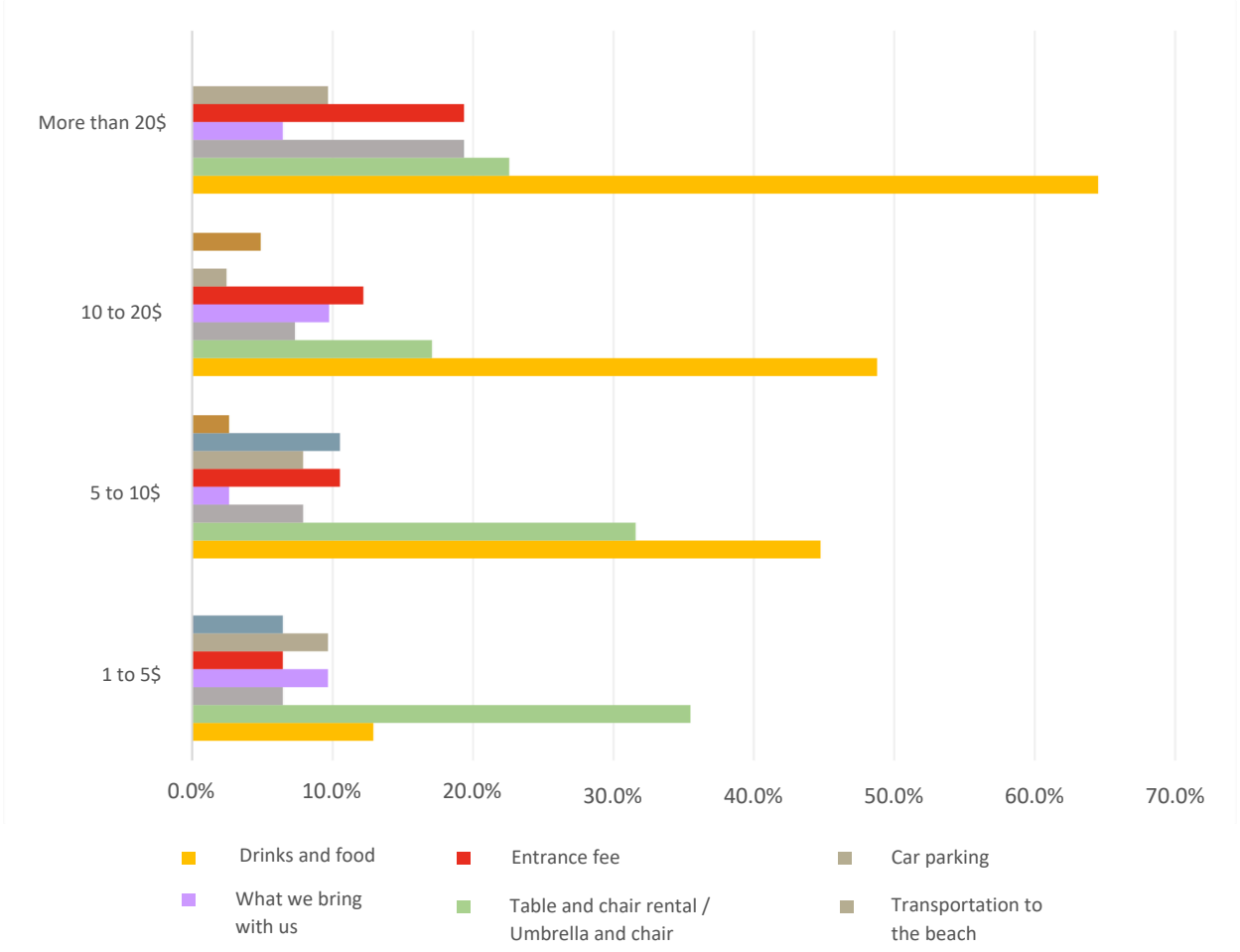

Figure 24. Breakdown of public beach expenses by total cost

C. Regional Analysis

Along the Lebanese coast, from its northern to southern borders, there are approximately 75 local authorities or municipalities. Notably, there are well-known administrative areas that do not have separate municipalities; these either fall under the jurisdiction of an adjacent municipality or lack a municipality altogether. The municipalities along the coast are distributed across five governorates: Akkar, Lebanon North, Mount Lebanon, Beirut, and Lebanon South, and thirteen districts: Akkar, Tripoli, Koura, Minieh - Danniyeh, Batroun, Jbeil, Keserwan, Metn, Baabda, Aley, Chouf, Saida, and Sour.

However, the most pressing questions are how many public beaches are available in these various administrative units, and what options does a citizen have if they prefer not to visit a private facility? What factors influence their choice of one public beach over another? Are these beaches sufficient to meet citizens' needs for free recreational spaces? And are citizens aware of what is available to them?

Figure 25 displays responses from participants who visit private facilities regarding the towns or cities where these facilities are located, while Figure 26 shows responses from those who visit public beaches to the same question. Participants who visit private facilities mentioned towns and cities that were not listed in the responses from those visiting public beaches, or appeared at lower rates in the public beach responses (such as Qalamoun, Jounieh, Tabarja, Khaldeh, Damour, Jiyeh, and Rmeileh), and vice versa (such as Mina, Kfaraabida, Berbara, Aamchit, Okaibe, Ghaziyeh, and Kharayeb). It appears that some of these locations have gained fame due to their public beaches, while others are more renowned for their private facilities. Additionally, there are cities known for both their public beaches and private resorts, appearing in similar proportions in both figures (such as Anfeh, Chekka, Batroun, and Jbeil).

The responses from those who visit public beaches indicate that certain towns and cities seem to be competing with each other to attract as many visitors as possible (such as Batroun, Jbeil, and Sour). This is undoubtedly a positive sign, as it reflects municipal awareness of the importance of preserving maritime public property, or at least a portion of it, for the benefit of citizens. The interviews conducted confirmed this trend and highlighted that some municipalities have intentions and even plans to organize public beaches, similar to other towns.

The interviews also revealed that there are beaches that have been opened to the public in recent years but are still relatively unknown to many Lebanese, or have a unique character tied to local

culture (such as Aadloun, Kharayeb, and Berbara). Some of these beaches appeared at low rates in the survey (see following paragraph).Furthermore, it is clear that there are parts of the beach still accessible to the public without any organized public beach, which also appeared at low rates in participant responses. It is important to note that the Ministry[1] of Public Works and Transport is the authority responsible for issuing annual permits for this purpose and is the legal custodian of marine public properties.

Therefore, it can be concluded that the Lebanese beach still offers an opportunity to meet the local communities' needs for public spaces, particularly in areas that have not yet been affected by private investment. This challenges the prevailing belief that there is no way to reverse or change the current situation, and that any additional private investment that closes off the remaining public beach areas would make no difference. On the contrary, the findings suggest that such investments would have undesirable implications. As shown in Figure 26, about half of the municipal areas along the Lebanese coast, from north to south, were mentioned, highlighting the negative consequences of further privatization. This underscores the urgent need to preserve what remains of the beach and remove as many encroachments as possible.

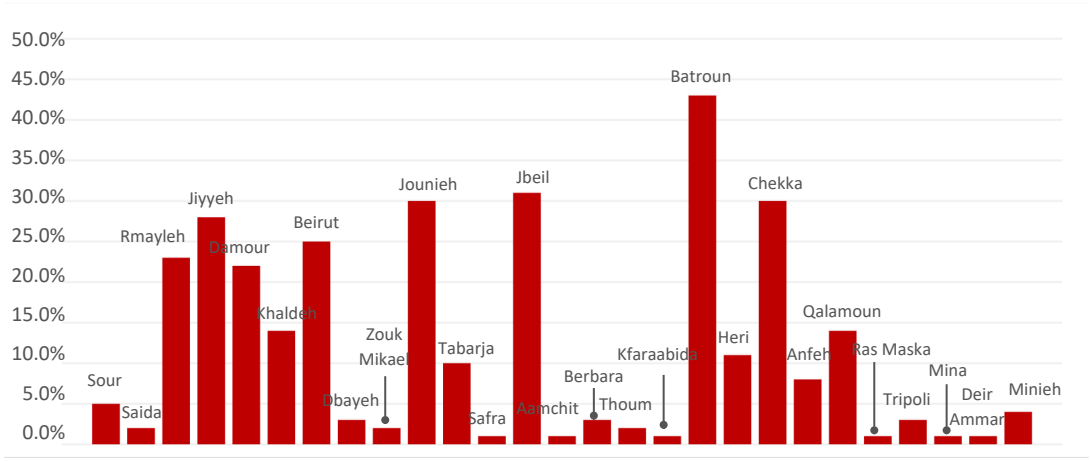

Figure 25. Towns and cities visited by survey participants to access private facilities

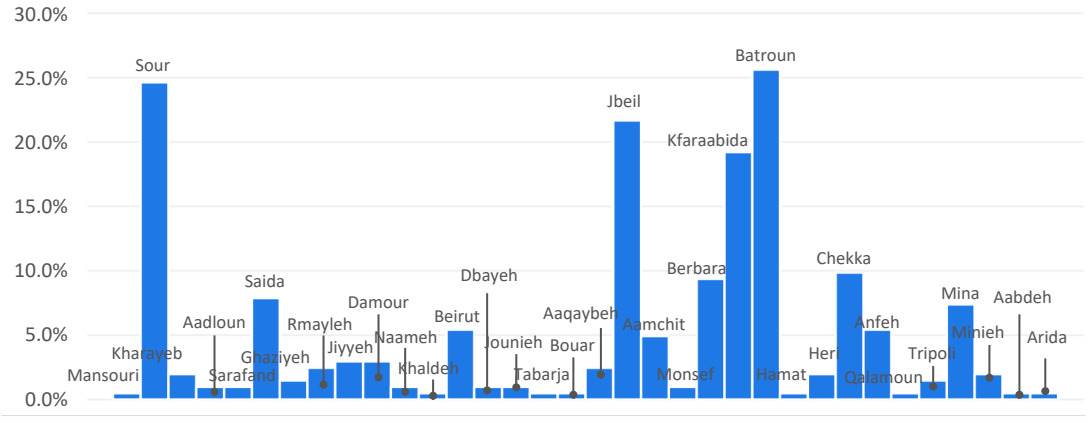

Figure 26. Towns and cities visited by survey participants to access public beaches

Figure 27 shows the reasons for choosing one public beach over another, with cleanliness emerging as the strongest factor at approximately 68% among participants' responses to the multiple-choice question. This is followed by geographical proximity, which was mentioned by 57% of participants. These results highlight the urgent need to establish clean public beaches along the Lebanese coast.

Interestingly, Mount Lebanon Governorate, the largest on the Lebanese coast and the second-largest in Lebanon, accounting for about 19% of the country's total area, does not have any organized public beaches. This is reflected in participants' responses in Figures 25 and 26, where the proportion of individuals using private facilities is significantly higher than those visiting public beaches in cities and towns within this governorate.

Figure 27 also reveals that the choice of public beaches is significantly influenced by whether the beach is rocky or sandy, with preferences ranging between 25% and 31%. This underscores the importance of preserving the natural diversity of beach sections. Interestingly, it also shows that the type of beach—rocky or sandy—does not necessarily determine its ability to attract visitors, as the preferences for sandy versus rocky beaches are relatively similar. Therefore, cleanliness and geographical proximity remain the strongest factors influencing beach choice, followed by management-related factors at about 22%, and organization (availability of facilities and services) as indicated in other multiple responses from participants.

In the open-ended question on the same topic, some respondents mentioned that they have been visiting the same beach since childhood, while others emphasized the importance of visiting beaches that are threatened with closure due to private sector development. Many women, in particular, pointed out that their choice of beach is influenced by the ability to wear specific beach attire or, conversely, by the desire for more modest options.

A significant number of respondents indicated that they have no other beach options, suggesting that the beach they visit is the only one within their geographic vicinity. Additionally, many respondents expressed their belief in exercising their right to access a free public beach. Some chose a particular beach due to its lower congestion, while others attributed their choice to the absence of certain social groups.

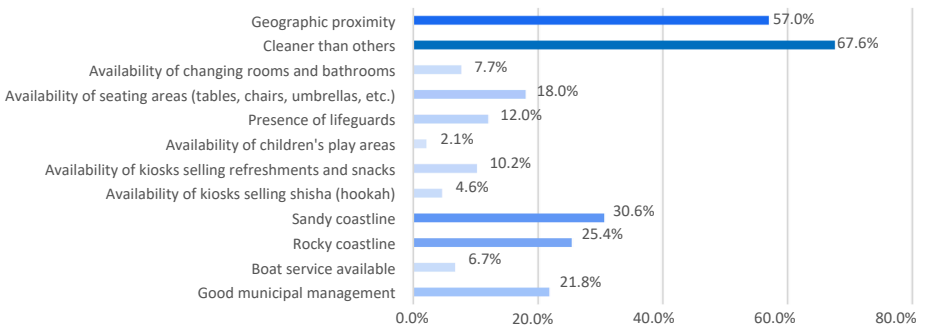

Figure 27. Reasons cited by survey participants for choosing a specific public beach

Figure 28 displays the towns and cities that survey participants from the coastal districts and Beirut Governorate visit to access private facilities, while Figure 29 shows the towns and cities they visit for their public beaches. The choices for private facilities tend to be geographically localized, especially in areas where they are prevalent. In contrast, there is greater diversity in the selection of public beaches. In the governorate of Beirut and districts of Baabda, Chouf, Aley, Metn, and Keserwan, participants often mentioned towns and cities within the same governorate/district or neighboring districts due to the widespread presence of resorts and private facilities, coupled with the scarcity of public beaches. In some districts, particularly Metn, accessing a beach—whether public or private —can be impossible due to the prevalence of industrial, service, and commercial facilities, as is the case with Baabda due to informal settlements. In these instances, residents from these areas may need to travel to public beaches located farther away. Figure 29 demonstrates that towns and cities with well-organized or clean public beaches are able to attract visitors from different regions. Notable examples include Sour, Jbeil, Batroun, Kfaraabida, Chekka, Berbara, Mina, Saida, and Anfeh. This indicates that public beaches, when properly managed, can stimulate the economy, attract visitors, and facilitate social interactions, regardless of geographical or regional differences.

Even residents from towns or cities with their own public beaches may choose to visit beaches elsewhere to fulfill specific needs or enjoy certain features not available locally. For instance, residents of Sour are known to visit beaches like Kharayeb, Aadloun, and Saida. Interviews revealed that Kharayeb Beach, in particular, draws more families and religiously observant individuals compared to Sour Beach. This suggests that there are socio-cultural and community-based differences in beach preferences, which are not deeply explored in this study but challenge the prevailing stereotypes among various Lebanese communities and raises the following controversial question:

Should a country like Lebanon, with its diverse social groups and cultures, adapt public spaces—including beaches—to local customs, norms, and values that reflect the social and cultural environment, thus attracting individuals seeking a compatible setting? This approach might conflict with the universal purpose and legal framework of these spaces, which includes laws ensuring freedoms and regulating public and tourist facilities. Alternatively, would it be more appropriate to enforce uniform regulations and laws across all Lebanese beaches, including those designated as "public pools," with exceptions and specializations reserved for private facilities?

Undoubtedly, addressing this question warrants a separate research topic. However, responses from interviews indicate that Lebanese people tend to adapt to the prevailing circumstances, respecting the diverse cultures and the pluralistic nature of Lebanese society. It seems that local communities often demand that their elected authorities take the surrounding environment into account, with some instances involving political objectives aimed at asserting influence and power over a particular area or territory. On the other hand, there is a notable lack of awareness regarding the legal provisions regulating tourist facilities, particularly Annex 8 of Decree 15598, issued in 1970. This annex outlines the safety standards for sea baths and swimming pools, covering aspects such as supervision, maritime rescue, wave breakers, lighting, water cleanliness, services, and other matters. It even mandates the wearing of specific "bathing" or swimming attire for all "bathers."

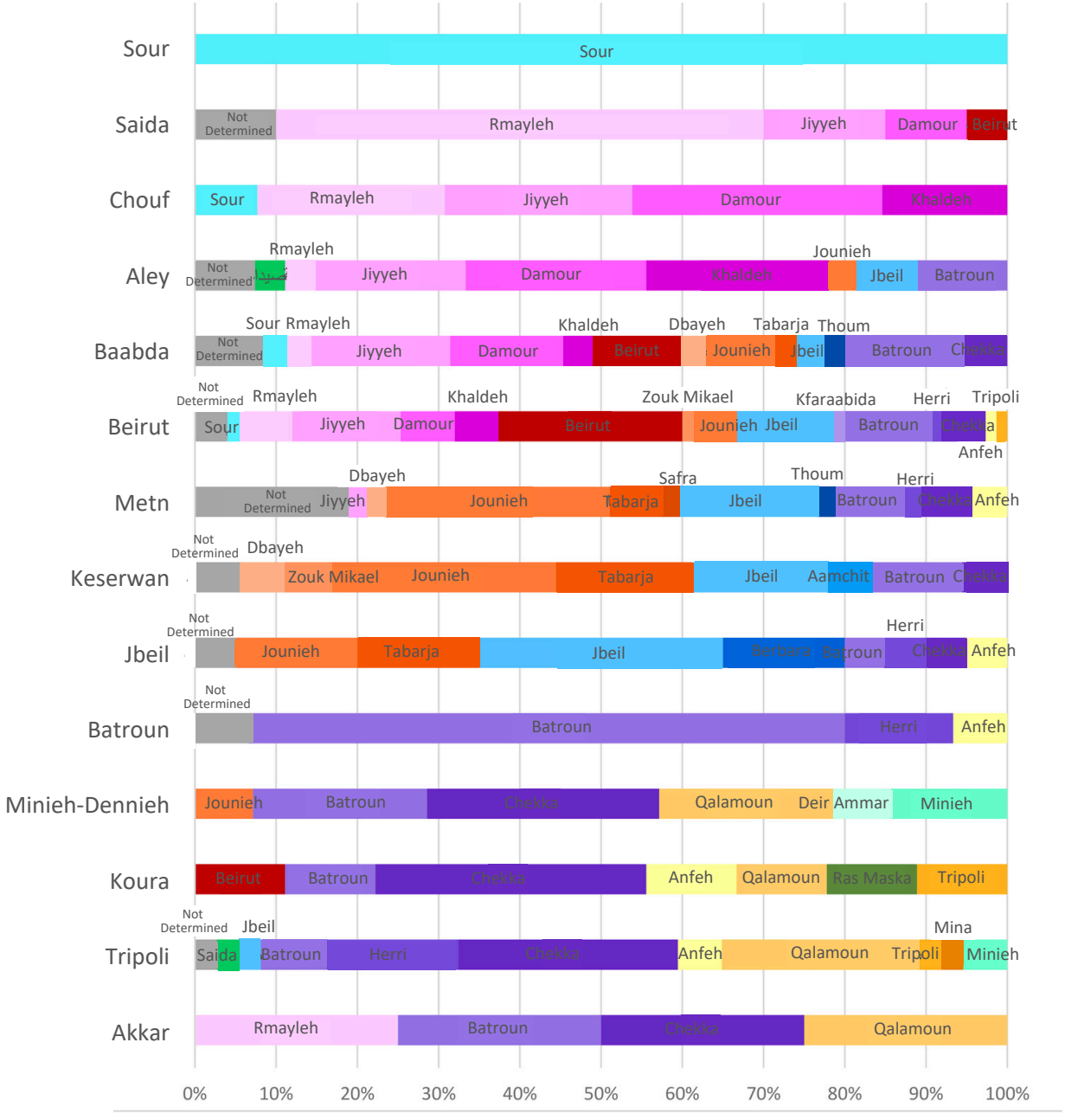

Figure 28. Distribution of towns and cities visited by survey participants for private facilities by district of residence

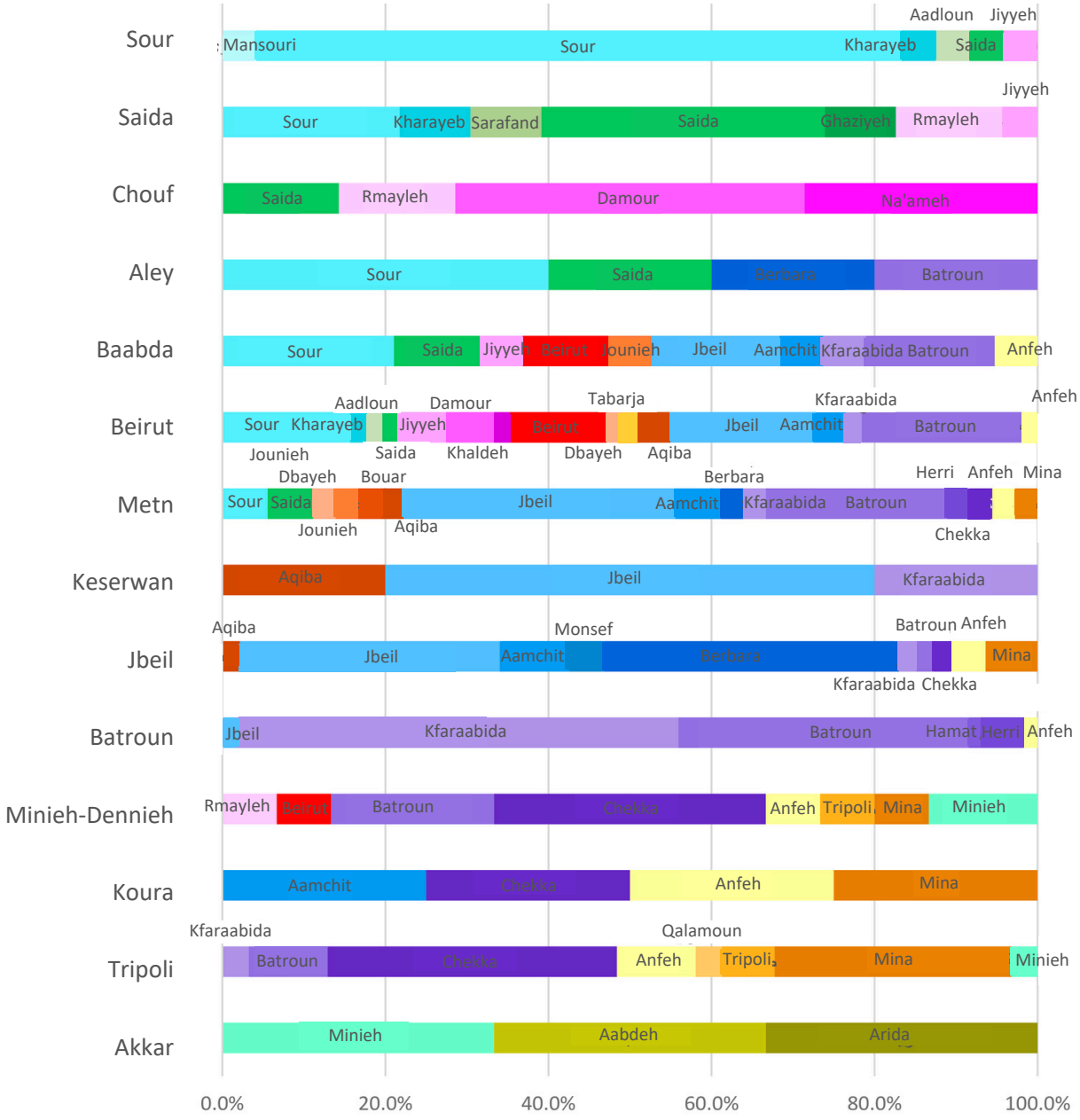

Figure 29. Distribution of towns and cities visited by survey participants for public beaches by district of residence

D. Case Studies

This section is based on interviews with representatives from municipalities and other individuals knowledgeable about the coastal areas, particularly the beaches, in various towns and cities of Lebanon.

Generally, the land uses along the Lebanese coast are diverse and include the following:

- Tourism: This encompasses hotels, resorts, restaurants, cafes, and other tourist-related establishments.
- Industrial: Includes oil refineries, waste dumps, sewage treatment plants, various factories, and the gradually disappearing saltworks in Anfeh, as well as traditional boat and felucca-building crafts.
- Residential: This category includes camps, unplanned and informal settlements, luxurious mansions, villas, and even heritage neighborhoods.
- Agricultural: Coastal plantations such as banana and citrus farms are common in this area.
- Military: Military bases and outposts are located along the coast.
- Public facilities: These include infrastructure such as airports.
- Harbors: A mix of commercial harbors, fishing ports, and private docks.
- Commercial: Areas consisting of shops and large commercial complexes.
- Historical and cultural sites: Such as archeological sites and historical structures
- Public beaches: Beaches that are open to everyone for public use.
- Beaches closed to specific entities: Certain beaches are restricted for private use or for specific entities.
- Neglected and abandoned areas: Some coastal areas remain abandoned or neglected, awaiting organization and management.

Each city or town along the Lebanese coast has its unique characteristics and circumstances, which have shaped the current state of its beaches. Undoubtedly, historical, geographical, natural, social, and cultural factors play a significant role in the appearance, attractiveness, and economic potential of these beaches. However, it is essential not to overlook the impact of local management, which is often as influential, if not more so, than these other factors. Beach management and organization are typically overseen by the relevant municipality. In the case of protected areas, management may involve an association or committee made up of representatives from the municipal council, ministries, relevant associations, and local experts, often established by decree.

In certain cases, such as in Aamchit, the fishermen's guild also plays a role when the beach is located within the designated area for a fishing port.

The interviews revealed that well-organized and managed public beaches in Lebanon play a pivotal role in stimulating the local economy, particularly in cities and towns such as Sour, Jbeil, Batroun, Saida, and Mina. The survey results demonstrated that these beaches attract more visitors than others. The organization and management of these beaches, as well as the socio-economic benefits they generate, will be explored in the following section.

Conversely, there are areas where the beach has become a missed opportunity for the local economy and community, such as in Qalamoun, where private resorts and encroachments dominate, and in Beddawi, where the absence of a promenade or public beach, coupled with the presence of factories, has led to underutilized coastal spaces. In many towns in Akkar, beaches are neglected and abandoned, with some even transformed into waste dumps. Other areas, such as Halat and Monsef, see municipalities attempting to use the remaining beach spaces to address the community's need for free recreational areas, though with limited economic impact. Some municipalities, including Aabbasiyyeh and Berbara, have recently taken innovative steps to prevent encroachments and preserve the public beach.

1.The Impact of management and organization on the economic opportunities for local communities

Public beaches provide jobs and income for dozens within the local community and allow municipalities to benefit from some financial returns through the services provided to visitors, a facet often overlooked by many municipalities. If the coastal municipalities of Lebanon were aware of the economic potential of their beaches, they would all strive to regulate public beaches, prevent encroachments, and refrain from perceiving private investments as merely a mean to increase their tax base. With some effort, some municipalities, or other entities managing the beaches, have demonstrated a model of the economic opportunities public beaches can offer. Typically, the more effort invested in planning, management, and organization, the greater these opportunities and the financial returns.

• Sour: A model to follow

Sour is surrounded by the sea from the north, west, and south, making it a peninsula. The area adjacent to the sea is divided into:

- A complex for Palestinian refugees encroaching on public maritime properties.
- The South Corniche, facing the El-Buss refugee camp, was established about twenty-five years ago and initially saw heavy footfall. However, as time passed and its condition deteriorated, the focus shifted more towards the South Corniche.
- Neighborhoods that provide access to the beaches of Al-Kharab and Al-Jamal.
- Al-Jamal Beach, where there are about nine tents operated by individuals as encroachments. Notably, this beach was part of a cultural heritage and urban development project aimed at revitalizing the port, harbor, and surrounding historical neighborhoods, creating a meeting place for the local community and connecting the refurbished external corniche with the interior. It was planned within the project's scope to legally tender the beach tents at Al-Jamal, but this did not occur.
- The archaeological area and the port.
- A private university.
- An area reclaimed from the sea.
- Sour Rest House.
- Sour Nature Reserve includes the tourist area, namely Sour Public Beach, the scientific area, and an agricultural zone consisting of state lands belonging to the reserve.
- The South Corniche next to Sour Rest House experiences heavy traffic, especially at night.
- A garden facing the sea.

Sour Public Beach attracts visitors of both genders, from all age groups and nationalities present in Lebanon, from various Lebanese regions despite their differing cultural backgrounds, income levels, and purchasing powers. It also attracts expatriates during their visits to Lebanon, as well as Arab and foreign tourists. It is noteworthy that the presence of women is not limited to the beach and daylight hours; women and girls are found on the corniche and in the garden at all times, day and night. There are no implicit rules or decisions that prevent Syrians and Palestinians from being on the beach or the corniche, or that enforce a specific dress code and prohibit another, as in some other areas, because "the beach is large and there is space for everyone." The beach also stands out for the variety of activities available to its visitors. In addition to swimming, there are several diving centers that allow

visitors to view underwater archaeological sites, although few Lebanese are aware of them due to poor media coverage and marketing, despite social media platforms significantly contributing to the beach's promotion.

Several factors have contributed to the success of the beach, the most prominent being the management and organization by the municipality and the reserve committee. There is a provision of all the services a visitor might require, including seating areas, changing rooms, showers, toilets, as well as food and beverages available in each tent. Essential standards such as security, public safety, and cleanliness are also inherently met. Not to be overlooked is the beach's sandy nature and length, as it is the longest sandy beach in Lebanon and part of a nature reserve, necessitating the enforcement of regulations to preserve and protect it.[1] The positive role of the private sector in this context should also be noted, not only in providing basic services to visitors but also in maintaining them, as many public projects fail due to inadequate or absent maintenance. This highlights the need for constructive partnerships with the private sector to safeguard maritime public properties and ensure citizens' access to them.

Sour Beach and its corniche offer a variety of diverse economic activities, including:

- 4 carts for selling fava beans and corn, usually stationed semi-permanently, with operators typically obtaining verbal permission from the municipality.
- 6 boats for scenic sea tours, with two individuals working on each.
- 49 tents of various sizes on the public beach, each employing at least four people. A unified pricing policy has not been implemented to maintain competition and variety among the tents. It is noteworthy that access to the beach is free, but visitors can pay for food and beverages from the tents or for the rental of tables and chairs.
- 7 tents on Al-Jamal Beach, each employing no fewer than 10 people.
- 30 to 40 individuals involved in organizing the beach, including security, guarding, and parking management, contracted by the municipality.
- A fishing harbor with about 150 fishermen.
- Scattered fish markets, some within the neighborhoods.
- 5 cafes in and around the park, each employing at least 10 people.
- Approximately 5 to 6 individuals renting out tables and chairs on the seaside corniche.

[1] It is worth noting that riding jet skis near swimming areas in Sour is prohibited to ensure public safety. Many survey participants highlighted the dangers associated with this activity and suggested implementing regulations to better organize it.

The beach and corniche employ no fewer than 450 people, thereby supporting the livelihood of at least 2,000 individuals. It is evident that private resorts cannot provide such a large number and diversity of job opportunities. Additionally, the public parking spaces designated by the municipality for visitors generate significant revenue for the municipality, with parking fees set at 200,000 Lebanese pounds from Monday to Thursday and 300,000 Lebanese pounds from Friday to Sunday. Local estimates indicate that the beach welcomes an average of 10,000 people daily between May and September each year, meaning that the municipality collects at least 17 billion Lebanese pounds from car parking during the summer season, using these funds to cover beach organization costs including wages and more. However, the amount remains very high compared to the modest rental values that private facilities might pay, especially when considering the annual investment fee paid by tent investors, which is no less than 850 million Lebanese pounds. Therefore, it can be affirmed that the beach and corniche create a comprehensive economic cycle that extends into the city and benefits a broad segment of the local community. Those who visit the beach purchase their needs from local shops and might also visit the old neighborhoods and the archaeological site of Sour, especially if it is their first visit, despite the weak tourism marketing for all the activities that the city of Sour offers to its visitors, with a primary focus on its beach.

• Jbeil: A balance between public and private

Jbeil Beach is divided into several parts, notably:

- The fishing harbor.
- Al Chamiyeh Beach, located under the archaeological site, declared a marine reserve to protect its marine wealth, pending the issuance of its decree. It is designated for swimming, fishing with rod and line, and diving.
- Bahsa Beach.
- The Ramel beach that extends to the edge of Jbeil opposite the Eddé Sands resort.
- Three private resorts.

Similar to Sour Beach, the beaches of Jbeil–Ramel and Bahsa–welcome visitors of all ages, from various Lebanese regions, and all income groups, in addition to many expatriates and tourists. The municipal police ensure that visitors adhere to beachwear guidelines in a friendly manner. Notably, some areas are accessible to people with physical disabilities, though accessing Ramel Beach can be challenging. The beach also hosts various sports activities,

including basketball and volleyball. Local estimates indicate that the number of visitors to Jbeil Beach has risen significantly since the economic crisis, particularly among middle-income individuals whose purchasing power has declined, making private beach facilities unaffordable.

The municipality oversees the management of Ramel and Bahsa beaches, which are open to the public free of charge and offer basic services such as cleanliness, security, lifeguarding, and maritime rescue. Additionally, the beaches are equipped with changing rooms, showers, and toilets. On Bahsa Beach, various tents and kiosks of different sizes, services, and price points provide tables and chairs for rent, along with food and beverages for beachgoers. There is no unified pricing policy, allowing for a range of prices that encourage competition and diversity. Visitors can also order food from local snack shops or restaurants in the city via delivery services. Those enjoying the beaches can shop at nearby local stores and explore the old town, its markets, and the archaeological site, which boosts local spending and supports the city's economy.

The two public beaches provide a number of employment opportunities, most notably:

- 7 kiosks, each employing at least 10 people.
- 6 municipal officers for monitoring and ensuring public safety.
- At least 25 boats available for sea tours.
- About 100 fishing boats, each operated by two people.
- Jbeil municipal parking, which also generates additional income for the municipality.

• Saida: The triad of beach, island, and corniche

The "Friends of Saida Island and Beach Association" manages the island and beach in collaboration and coordination with the municipality. This association was established by the municipality's initiative and sponsorship for the legal management of the island. Kiosks that rent tables and chairs to visitors also sell food and beverages according to a contract with the association in return for an investment fee, noting that the prices which kiosk operators must adhere to, as well as the transport costs by boat to and from the island, are specified. The association, in coordination with the municipality, maintains the cleanliness of the beach and the island. Basic services such as toilets and changing rooms are available on the public sandy beach, but not on the island; however, the association is working to provide them. Public safety measures are also available, including lifeguards and security and maritime rescue personnel.

The "Friends of Saida Island and Beach Association" manages both the island and the beach in collaboration with the municipality. Established through the municipality's initiative and sponsorship, the association is responsible for the legal management of the island. Kiosks on the beach that rent tables and chairs to visitors also sell food and beverages under a contract with the association, in exchange for an investment fee. These kiosks must adhere to set prices, and transport costs for boat trips to and from the island are also specified. In partnership with the municipality, the association ensures the cleanliness of both the beach and the island. Basic services, such as toilets and changing rooms, are available on the public sandy beach, but not on the island—though the association is working to provide them. Public safety measures, including lifeguards, security personnel, and maritime rescue services, are also in place.

The key economic opportunities include:

- Approximately 250 fishermen, a market for selling fresh fish, and some stands for selling frozen fish.
- About 15 boats for leisure and transport, with the transport cost between the corniche and the island being 200,000 Lebanese pounds per person.
- 10 kiosks on the island, each employing an average of 5 people, offering varied services such as fish dishes, snacks, beverages, etc., all renting tables and chairs at a rate of 400,000 Lebanese pounds per table with 4 chairs. The same applies to the public beach, where about a hundred families live from the opportunities it provides.
- Approximately 50 street vendors on the corniche.

Due to the corniche, beach, and island's ability to attract visitors, a Food Truck project was established, comprising between 100 and 150 kiosks selling food from various international cuisines on the opposite side of the sea (Eastern Corniche).

The association also created the "Saida Water Park" in cooperation with the Lebanese army, containing various planes and tanks placed in the sea after treatment to encourage diving tourism and enhance the aquatic wealth.

- Mina: A beach for the public on the island and an open park on the corniche

The city of Mina boasts geographical and natural features, the most important being the open seafront and the Palm Islands Natural Reserve, classified under Law No. 121 dated March 3, 1992. Mina Beach includes a solitary sandy section known as Al-Bayada, connected to a rocky headland. Generally, rocky outcrops are prevalent along Mina Beach, forming a small coral reef.

Mina Beach, the seafront corniche, and the island are among the city's most important outlets, allowing visitors to stroll, walk, run, swim, cycle, and engage in other sports and recreational activities, tailored to their age and interests. All restaurants located along the sea road opposite the beach benefit from the absence of any buildings obstructing the sea view and from the hundreds of visitors from various Lebanese regions, especially from the north, given its breadth, turning it into a public park during weekends, holidays, and events. Sales of all ice cream and confectionery shops increase, even those located inland, as the number of visitors to the corniche and beach rises. Like Sour, Jbeil, and other areas, those who come to the Mina Corniche and its islands also wander through the old city alleys. Additionally, Mina Beach, its corniche, and its islands provide income for dozens of families. There are about 30 street vendors on the corniche, around 50 boats for sea outings and transport to the islands, a fish market, and hundreds of fishermen from within and outside Mina. It is worth noting that a project being implemented in phases includes organizing kiosks, creating a section for artists and artisans, and centers for selling souvenirs and artistic and craft works. This project has been delayed due to poor levels of security and public safety, especially as there is currently no local authority after the municipal council was dissolved in 2020. Thus, it can be said that the corniche is currently unorganized, while the management of the island appears more sustainable as it is under the administration of the Palm Islands Reserve Committee, which provides services such as bathrooms and changing rooms on the island.

- **Kharayeb: A polarizing between Saida and Sour**

The examples above focus on ancient Lebanese cities with many characteristics and features. It may seem that the prosperity of these cities' beaches is due to other factors, most notably the archaeological and historical sites near the beaches, in addition to being major and well-known cities in Lebanon. Undoubtedly, the fame and status of these cities, most of which are district centers and historic cities, have contributed to attracting visitors and driving their

economic wheels. However, this cannot be considered the primary factor especially since visitors frequently return to the same beach, unlike archaeological sites and landmarks that a person may visit once or twice at most to become acquainted with them. Therefore, it is important to highlight the efforts of other municipalities, such as Kharayeb, to prove that organizing and protecting the beach is feasible regardless of other resources and capabilities.

Kharayeb Beach stretches about 4 km, mostly sandy. The municipality organizes, manages, and protects it from any encroachment in coordination with the Ministry of Transport and Public Works, according to its capabilities. With a license from the same ministry, 7 rest areas, which are kiosks, provide services to visitors including tables, chairs, food, and beverages, etc. The number of tables ranges from 40 to 80 per kiosk. These rest areas are also responsible for daily waste collection on the beach and placing it in designated containers for municipal workers to pick up. Each of the rest areas employs an average of 6 people. The beach offers bathrooms and rooms for showers and changing clothes. The municipality has created a car park due to heavy demand and appointed two people to organize it in coordination with the municipal police.

According to interviews, Kharayeb Beach attracts visitors from various regions of Lebanon, especially the South and Western Bekaa. According to the mayor, several factors distinguish Kharayeb Beach, notably its cleanliness, scenic views, reasonably priced services accessible to all social classes, and its suitability for families preferring conservative atmospheres. In general, "the beach is frequented by both high and low-income individuals, males and females, young and old, Lebanese and non-Lebanese, and expatriates."

Those who visit Kharayeb Beach inevitably shop for their needs from the stores along the coastal road, as many of them sell local produce from Kharayeb, including vegetables, fruits, and more.

The municipality aspires to organize and tidy up the beach further over time, and efforts are being made to preserve the beach's environmental features. In collaboration with the "Ocean Diaries" association, a long wooden fence has been constructed to preserve the sand dunes and their accumulation, as well as to monitor and protect turtle nesting sites, in addition to raising community awareness and education on this matter through outreach to school students.

• Aamchit: A public beach managed by the fishermen's cooperative

Aamchit Beach stretches approximately 5.5 km, extending from the borders of Jbeil city to the boundaries of Monsef town. Notably, in Aamchit town, 51 chalets were removed in 2001 that had encroached upon public maritime properties. Additionally, a former minister residing in the town took the initiative several years ago to remove his own encroachments, including pools and rooms, to restore the beach to its near-original state. There are still some occupations on the public maritime properties, but according to interviews, the occupants pay an annual occupation fee to the Ministry of Public Works and Transport. There are about 5 restaurants on Aamchit Beach, some renowned nationwide, three tourist resorts, and a public pool known as "Bashash Beach," now licensed by the aforementioned ministry.

The municipality previously managed the public pool entirely, but when the maritime area was surveyed and the fishing port defined, it turned out to be within the port's boundary. Consequently, a decision by the Minister of Public Works and Transport placed it under the jurisdiction of the Fishermen's Cooperative, although the municipality still handles some aspects like security and coordination with the army. The cooperative provides all necessary services to organize the beach, including maritime rescue, bathrooms, changing rooms, as well as tables and chairs. Conversely, it seems that the municipality of Aamchit benefits from the corniche in the same way other municipalities benefit from the beach, by renting out snack shacks and similar setups with tables and chairs on the corniche to local investors, in addition to granting annual permits to street vendors who sell beans, corn, cotton candy, crafts, and other items. It's worth noting that part of the corniche is occupied by oil tanks for four fuel companies, most of whose workers are locals, as for about thirty years, ships have been unloading at sea and transferring fuel via pipelines under the road.

The main economic activities unrelated to the private restaurants, resorts, and commercial and industrial companies include:

- About 80 fishing boats, each manned by two people.
- Tables and chairs on the beach managed by the Fishermen's Guild.
- A small fish market to dispose of the fishermen's catch along with a small restaurant.
- 12 cabins on the corniche managed by the municipality.
- A car park managed by the municipality.
- Street vendors.

It's important to note that the majority of private facilities employ foreign labor due to its lower cost compared to local labor, which raises questions about the justifications often provided by decision-makers when allowing encroachments by private facilities under the guise of creating job opportunities for locals.

Despite its proximity to the famous Jbeil Beach, Aamchit Beach has its own patrons, including both genders and people of various age groups and income levels from different Lebanese regions. Its attractiveness is likely due to several factors, including the cleanliness of the water, the absence of any sewage outlets, the pebbly nature of most of the beach, which many prefer and believe to be safer, and the fact that the beach is open along its entire length, meaning no private property occupiers block access to it. People with disabilities can access the beach via a single pathway that connects the parking area to the beach.

Previously, the municipality used to hold the Aamchit International Festivals, obtaining permission from the Minister of Public Works and Transport to use part of the public property to install an amphitheater seating 500 people, enlivened by top-tier celebrities. Today, the corniche is bustling with walking and cycling enthusiasts, snacks, and group gatherings.
As in other areas, the local environment slightly influences beach organization, as it is uncommon to see those not adhering to proper beach attire, although there is no binding, written conditions on this matter. The municipal police calmly handle any issues if complaints arise from the visitors, with solutions depending on the situation. Sometimes, a section is designated for those not adhering to proper beach attire if necessary.

- ## Sarafand: A public beach amid encroachments and informal settlements

Sarafand Beach extends over approximately 5 km and lacks a corniche. Before 1975, this beach was considered one of Lebanon's most important beaches and was free from any encroachments. It was then known as "Bamboo Beach," named after the bamboo reeds that covered the coastal area, serving as a destination for those wishing to buy or eat fish and a popular swimming spot.

In 1975, the civil war broke out, followed by the first Israeli invasion in 1978, which displaced some of the residents from the border villages. These individuals sought refuge in this area and were allowed to build on the maritime public properties to reside. Consequently, informal construction and encroachments continued until 1991 amid successive events and security breakdowns, covering most of Sarafand Beach except for disconnected parts known today as

the public pool. Currently, there are about 300 buildings comprising approximately 500 residential units on the maritime public properties, with the town's mayor emphasizing that most of the encroachments are not by the people of Sarafand. Also, those who own private property have not adhered to the building conditions regarding investment ratios and permissible areas. There are a few tourist resorts and some fish restaurants, but none prevent access to the beach.

Despite this complex reality, the municipality is working to organize the remaining open public parts of the beach and ensures cleanliness and security. There are 10 bamboo tents providing services to visitors, including tables, chairs, food, beverages, etc. There are no lifeguards since all Sarafand residents are accustomed to the sea and possess sufficient rescue skills. Bathrooms and shower rooms are also available. There are three fishing harbors, namely Al-Jazira, Ain Al-Qantara, and Mounes, all well-equipped, along with a well-equipped fish market. There are no boats specifically designated for tours or marine excursions; however, fishing boats may offer such services informally to local residents on an ad hoc, community-based basis.

The main economic opportunities provided by Sarafand Beach can be summarized as follows:

- Approximately 500 fishermen and 300 boats.
- A central fish market.
- 10 bamboo tents, each employing about 10 people.

Sarafand Beach attracts visitors, both males and females, individuals and families, young and old, rich and poor, from the Saida district and neighboring areas. It has a somewhat conservative character due to the local environment, with no municipal regulations or conditions governing this aspect. Generally, people with disabilities can easily access the beach. Many locals also engage in jet skiing, which is as "common as a car in every home." However, the municipality collaborates with security forces to prevent anyone on a jet ski from approaching the beach and swimming areas. Previously, the municipality organized beach activities such as "the biggest free fish" competition, but these ceased due to the economic crisis despite the increasing number of beachgoers, who find it an affordable respite.

2. The Relationship of Local Communities with the Beach and Their Role

Some municipalities manage the remaining parts of their beaches without achieving any significant economic benefit. This lack of benefit is either due to insufficient interest or expertise within the municipality to explore ways to create job opportunities and utilize the beach to attract visitors into the town or to link to other sites of attraction or projects, or even due to the limited space of the remaining parts and their usage being restricted to the town's residents. However, protecting these remaining parts is seen as positive and is undoubtedly better than not doing so, as it provides environmental and social benefits to the town and its residents. Sometimes, it appears that if it were not for the local communities' attachment to the remaining parts of the beach, the relevant authorities would have abandoned them long ago and would not have made any effort to clean, organize, and monitor them.

- Monsef: A beach among residences

Residential units featuring traditional architectural styles are spread across Monsef Beach, which is mostly rocky. Some of these are old stone houses, and some appear modern, but most are covered with red tiles. There are also three tourist resorts, some of which encroach on public maritime properties. The town's mayor reported that one of the resort investors had previously poured concrete over centuries-old rocks to transform them into a resort terrace. The current municipality attempts to prevent encroachments by all possible means, sometimes resorting to legal actions and at other times mobilizing local activists through the media.

Nevertheless, the mayor confirms that the beach is open to the public and is accessible through the alleys and stairs situated between residential units. The beach is not highly organized due to the limited capabilities of the municipality, which only manages to clean it and enforce it through a list of prohibitions, including:

- No animals allowed.
- No children under 15 without adult supervision.
- No shisha and no fires for grilling.
- Compliance with beachwear is required.

Therefore, the open beach does not generate any economic return but is an integral part of the residents' lives, who "prefer the sea and the beach over any other place." If every resident along the beach were to privatize it as in other areas and as those with influence do, this relationship with the sea would not have developed, and the townspeople would be deprived of what they consider a part of their identity and memory.

The beach is frequented by all the town's residents due to their strong connection with the sea, along with individuals from various Lebanese regions and from all age groups and social classes, "as it is one of the cleanest beaches in Lebanon with no sewage discharging into it." No increase in the number of beachgoers has been noticed post-economic crisis, but the impact of the crisis is evident in other aspects: "Before the economic crisis, there were gatherings around large dining tables on the beach, whereas now visitors bring their homemade sandwiches."

• Kfaraabida: A pioneering role of the local community

Kfaraabida's beach emerged in survey results as one of Lebanon's most attractive beaches, thanks to the vigorous activity of many town residents in monitoring beach-related issues and protecting public maritime properties. Although this result might seem unreliable compared to other towns and cities, it undoubtedly signifies the town residents' firm attachment to their beach. This situation places Kfaraabida's policymakers in a challenging position, obliging them to protect the beach—a commitment echoed by social media posts and several newspaper articles about the town. In recent years, local activists launched the "Save Kfaraabida Beach" campaign against an investor's attempt to develop the beach's natural rocks, which are known for their caves and biological diversity. They successfully halted the project. Subsequently, these activists joined forces with another group from the neighboring town of Aabrine, who had started the "Save Abu Ali Beach" campaign to prevent any encroachment on their only breath of fresh air, popularly known as "Abu Ali Beach." Thus, the activists from Kfaraabida and its surroundings have become guardians of the beach, which forms a part of their collective identity and memory. When survey participants were asked why they chose a particular public beach, many who chose Kfaraabida said they had been visiting since childhood, noting an emotional and moral connection to it.

Recently, the owner of a newly built luxurious home on the beach blocked access by planting cacti, which obstructed free access to the beach and disrupted its continuity. Activists protested in front of her house, opposing the encroachments on public maritime properties

and demanding immediate action by the authorities to remove them and ensure free access to the beach.

According to interviews, residential units cover most of the coastal area, mostly old-style-houses built decades ago. There are three restaurants, one located directly on the rocks operating only in summer, and two projects consisting of chalets, one owned by the mayor and some temporary constructions by investors that are dismantled in winter. In recent years, Kfaraabida has begun attracting citizens from outside, especially those with high incomes, to build luxurious homes along the beach. A municipal employee stated that most of these individuals comply with the laws, and security agencies prevent any infractions based on the principle that "people are used to building homes on the sea," and that "the municipality informs everyone building a home on the sea about the necessity to provide a pathway allowing public access to the beach, which the municipality will pave and install a gate on. The purpose of these gates is to prevent people from going down to the beach in the presence of currents. Property maps indicate the existence of 7 pathways, all of which are currently visible, but 4 additional pathways are being cut. A committee comprising the mayor, another council member, and the municipality's lawyer was formed to negotiate with the property owner who blocked the beach with cacti to remove them and open a pathway, as the municipality prefers not to resort to breaking the installations."

As for the public beach, according to interviews, "it does not contribute significantly economically at this time, and it is a destination for those who cannot afford paid locations. Many engage in inappropriate behaviors such as smoking hashish. Thus, it is a burden for the municipality without any return, as it bears the costs of maintaining its cleanliness and combating indecent acts."

Generally, there are no services on the beach, justified by the fact that "the beach is not classified as a public swimming area by the Ministry of Transport and Public Works and is not licensed for the municipality to manage and organize, and the municipality does not have the financial capabilities to do so. How can it spend tax money and fees paid by the town's citizens on beaches frequented by outsiders?" There is no promenade, but there is a small fishing port.

Despite this, Kfaraabida's beach attracts individuals and families from neighboring towns and various regions of Lebanon, especially from the north. The number of visitors increases on weekends. People of different nationalities, especially Syrians, frequent the beach. Fishing with rods and diving in the harbor are popular, and some engage in jet skiing.

3. Reserves and landscape design: Municipal tools for protecting maritime public properties

Undoubtedly, the law is supposed to protect maritime public properties. Yet, encroachments on Lebanon's beaches have become so normalized that Lebanese citizens are surprised to find parts of the coast still pristine and untouched by investment. This has led to applauding the authorities and decision-makers when they take steps to protect public properties, despite their rarity, instead of the opposite. Encroachment has become the rule and protection the exception. However, in recent years, it appears that some local authorities have become more aware, especially following the economic crisis that shed light on corruption, the rise of social media unveiling illegal practices, and the COVID-19 pandemic highlighting the importance of public spaces for physical and mental health, along with efforts by some individuals and civil society organizations to raise awareness.

Based on the saying, "If you haven't died, haven't you seen those who have?" some municipalities have taken steps to protect the beaches within their jurisdictions, as evidenced by our interviews. The regulatory master plan, issued by decree to classify lands and establish building conditions, now seems ineffective. How many violations have occurred despite the existence of these master plans that explicitly prohibit them? In response, some municipalities have declared their beaches natural reserves through decrees issued under Law 130 of 2019 and Decree 8045 of 2012, while others have opted for landscape design as a means of protection. It is important to note that master plans and reserves serve as regulatory tools, whereas landscape design represents an operational one.[2]

For example, Aabbasiyyeh declared its beach a reserve in 2019 by Decree 6011, ratified by Law 170 of 2020 through municipal efforts. Jbeil awaits a decree to classify Al-Chamiyeh Beach as a reserve, as previously mentioned, and Berbara, where its municipality actively defines maritime public properties and designs the beach surroundings.

[2] The natural reserves classified as public maritime properties in Lebanon include Sour Beach, the Palm Islands (Nakhl, Sanani, and Ramkine), and Aabbasiyyeh Beach. Efforts are underway to establish additional reserves, such as Sheikh Zennad in Akkar, where sand dredging threatens the coastline, Damour in Chouf District, Naqoura in Sour District, and Al-Chamiyeh Beach in Jbeil.

• Aabbasiyyeh: Lebanon's Second Beach Reserve

The Aabbasiyyeh beach forms the northern extension of the Sour beach. According to Article 2 of the law establishing the Aabbasiyyeh Beach Reserve, the natural reserve located on part of the coastal area (Lebanese Republic Treasury properties) and the marine area of the town of Aabbasiyyeh in the district of Sour was established, covering a natural area of 54.293 hectares. The reserve is managed by a committee of volunteers as per the resolution 1/162 issued by the Ministry of Environment in 2022, which includes a representative from the Ministry of Agriculture, one from the "Mediterranean Forum for Environment and Health," a representative from the "Green Southerners" association, specialists in biochemistry and biology, three representatives from Aabbasiyyeh municipality, and the qaymaqam of Sour.

This initiative was driven by the municipality's fear of potential encroachments on the virgin beach area, which is difficult to access and is protected by orchards and forests. When asked about the factor that encouraged the municipality to take this step, the mayor said, "It was not encouragement but fear... We do not want the beach to be tampered with and encroached upon as in other Lebanese areas. We saw that establishing a reserve would preserve the beach, the environment, and the existing biodiversity, especially since there is a marine wealth possibly not found in any other Lebanese area untouched by human hands to this day. Moreover, sustainable development and ecotourism are more economically beneficial than unsustainable development and conventional tourism."

It is worth noting that the committee is currently working on developing a management plan in cooperation with the United Nations Development Program (UNDP) and the Lebanese University. The reserve is expected to be divided into a section for studies, an environmental section for animals, plants, and turtle nesting, and a public beach. Currently, part of the beach is open to the public and remains unorganized, while another part is closed to preserve the plant and animal wealth.

The municipality is working on various projects that take into account environmental, social, and economic aspects, including those related to public spaces, such as the municipal forest established about six years ago. Work is underway to establish a market near the reserve, supported by the UNDP and the Korean Embassy, featuring bungalows to display and market local crafts and art products, in addition to a food truck. This tourism project is intended to integrate with the reserve and the beach.

• Berbara: A White Path to Define Maritime Properties

Berbara Beach is divided into:

- A fishing port
- A fish market and a restaurant for the fishermen's cooperative
- A private restaurant
- Two tourist resorts
- A residence for a former minister, in front of which lies a marina
- The public beach

The beach is not yet well-known to many Lebanese, but it is distinguished by its good organization and layout, the result of a clear municipal vision towards eco-tourism. Work on this began during the COVID-19 pandemic after a guiding plan was established, which launched a local paths project called "Tracks". The project aims to enhance connectivity between different parts of the town and link the beach with the town's interior, as well as connecting important landmarks such as churches, monasteries, public spaces, etc., through multiple paths. As part of the project, a maritime path of white gravel was constructed to separate private from public properties, preventing any private investment from encroaching on public land. The path was then equipped with seats that complied with social distancing norms and was well-received by the local community. Part of the path is also dedicated to bicycles, extending 2 km along the coastline, with safety regulations in mind. This project was funded by a local group called "Berbara Development Group," consisting of about 40 expatriates.

In 2023, a fish market was opened to serve the fishermen and market their catch, along with a restaurant and kitchen meeting international standards of quality and cleanliness, funded by a donor agency. This project, managed by the fishermen's cooperative, came as a replacement for a container previously used as a restaurant. In 2024, the municipality constructed a volleyball court on the beach, covering an area of 700 sq.m, after obtaining the necessary permit from the Ministry of Public Works and Transport, and it hosted the Lebanese volleyball championship. Additionally, various children's play equipment and sports facilities, along with a tent and public seating, were installed. The municipality regularly cleans the beach in collaboration with a local association.

Approximately 600 people from various Lebanese regions, especially those surrounding it, visit Berbara Beach daily. Recently, it has begun attracting visitors from relatively distant areas, particularly young people and females, despite the municipality not resorting to media marketing or relying on social media to attract visitors. The municipal efforts focus on maintaining the environment and the beach as a clean and quiet place. Even loud music is prohibited, and resorts are not allowed to play music after midnight. The town is equipped with a surveillance camera network that secures it, in addition to regular patrols by the municipal police. The municipality closely monitors and regulates the beach according to "local culture-compatible conditions" and the principle of "enforcement with courtesy, not force."

Berbara Beach offers various job opportunities despite the recency of its organization project. The municipality continues to develop ideas that could create more job opportunities and connect with other local projects, with current job opportunities including:

- 4 people working in the kitchen
- 4 young people working in the car park, with 2 people operating a kiosk there in exchange for maintaining general cleanliness
- Lifeguards
- Dozens of fishermen.

E. Factors and Suggestions to Enhance the Attraction of Public Beaches

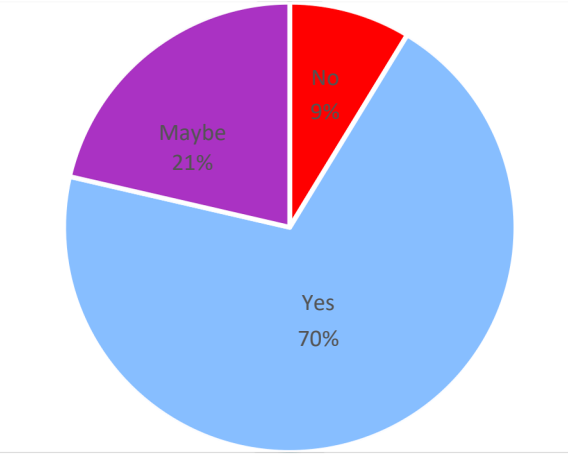

Figure 30. Survey participants' responses regarding their willingness to visit public beaches if improved

70% of the survey participants who prefer private facilities confirmed that they would definitely frequent public beaches if there were improvements and attention to their conditions. 21% expressed readiness or acceptance of the idea, albeit tentatively, while the remaining 9% completely rejected the idea as shown in Figure 30. This indicates that the overwhelming majority of participants (91%) are open to visiting public beaches if they meet their standards

Figure 31 summarizes the reasons cited by participants who expressed a definitive rejection of the idea of visiting a public beach. It appears that the majority of these reasons are based on assumptions about poor cleanliness, supervision, organization, and public safety, stemming from a loss of trust in all things public. However, all these can be refuted if public beaches are improved. Some respondents noted that even if the beach is improved, the behaviors of visitors will not change unless the prevailing mindset changes, which can also be addressed through uniform regulations and awareness campaigns. The other reasons seem to be more about personal preferences.

Figure 31. Reasons cited by survey participants for refusing to visit public beaches even if improved

The survey questioned all participants what should be done to improve public beaches and enhance their ability to attract visitors, providing a number of options. Once again, cleanliness was identified as the most important factor, with about 93% opting for cleaning public beaches, as shown in Figure 32. This was followed by safety, with about 73% choosing the appointment of guards and lifeguards, then providing facilities such as bathrooms, changing rooms, and showers at about 69%, and securing equipment like tables and seating areas at about 59%. Around 44% chose to provide kiosks selling refreshments and food, about 30% selected the provision of children's playgrounds, and 29% to 35% requested social, recreational, and sports activities.

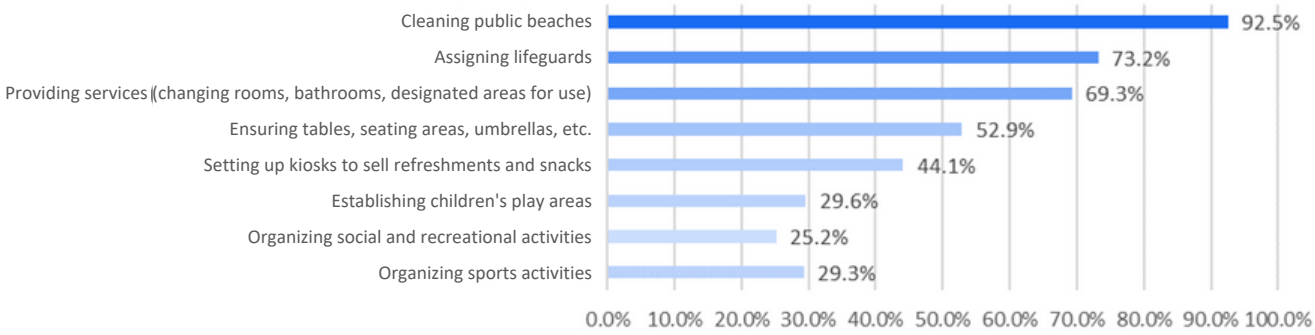

Figure 32. Suggestions for improving public beaches and increasing their appeal (multiple-choice responses)

The answers to the optional open-ended question related to participants' suggestions for improving public beaches are summarized in Figure 33. Generally, the responses highlight the factor of cleanliness, with many suggesting related measures, including fining those who do not clean up after themselves, increasing awareness through civic education in schools, establishing a national committee for this purpose, and addressing sewage problems along the Lebanese coast. Additionally, many participants demanded the enforcement of regulations and laws that prevent encroachments on the beach, keeping it open to the public, and restraining investors from privatizing it. Notably, some pointed out the importance of ensuring that citizens do not feel like guests of the beach authorities, as they are exercising their legitimate right to access public property.

Some participants focused on the importance of raising citizen awareness and culture regarding the right to access the beach, while others highlighted the need to train public beachgoers on respecting the site and others' freedoms and preserving environmental and aquatic wealth. Some appealed to municipalities to take on the management and regulation tasks. In a related context, others pointed to the necessity of electing municipal councils that propose a vision for beach development, while some suggested entrusting management to reliable and competent associations or organizations without any sectarian or political affiliations. Several participants proposed setting a nominal entry fee for public beaches to ensure their continued organization and management, while others suggested involving the local private sector to improve the beaches.

Additionally, some proposed other regulatory matters related to designing and equipping the site, most importantly considering the needs of the elderly and persons with disabilities (or physical impairments), and public safety standards.

It remains to note that some demanded prohibiting non-Lebanese from accessing the beach, likely referring to Syrian workers or refugees, as towns and communities typically boast of tourism and hospitality virtues, not the opposite. Similarly, some suggested allocating a part of the beach for local residents and another for those from outside the area.

Figure 33. Suggestions for improving public beaches and increasing their appeal (open-ended responses)

V. Conclusion and Recommendations

This study examined the socio-economic aspects of the remaining segments of the Lebanese coastline, which have been increasingly fragmented to accommodate private developments. This has altered its features and disconnected it from coastal communities, turning a valuable natural resource into a missed opportunity, both socially and economically.

The survey results revealed that 51% of Lebanese respondents still prefer private facilities, while 49% favor public beaches. The primary reasons for favoring private facilities include cleanliness, followed by organization, safety, services, and lower crowding. Conversely, public beachgoers also prioritize cleanliness, followed by proximity to their residence, organization, and available services. Contrary to common belief, the type of beach—whether sandy, rocky, or pebbly—does not significantly affect its attractiveness, as each type caters to its own visitors.

As expected, the survey confirmed that the social group most likely to visit public beaches is those earning less than $300 monthly. In contrast, those earning more than $2,000 monthly are the least likely to frequent public beaches, preferring private facilities instead. However, the study also found that public beach attendance remains high across all social groups, regardless of income, with over a third of respondents with relatively high incomes choosing public beaches. Additionally, the survey revealed that over 90% of private facility visitors are willing to switch to public beaches if their conditions are improved.

The economic and financial crisis that has gripped Lebanon since 2019 has also provided an opportunity to discover public beaches, even for individuals with higher incomes, promoting a culture of public beach visitation and increasing awareness of their importance as a public right. Fifteen percent of respondents reported shifting from private facilities to public beaches due to the crisis. However, this crisis has also highlighted the lack of sufficient public beaches, as some individuals still prefer private facilities, despite their higher costs, to avoid overcrowding at suitable public beaches.

Regarding the cost of visiting private facilities, the largest proportion - 40% - reported paying an entry fee between $15 and $20, whereas 50% of public beachgoers, including families, indicated they incurred no costs.

Additionally, men were generally found to visit public beaches more than women, which is unsurprising. However, the gender gap narrows in areas having well-maintained public, as women in these regions tend to be more open to the idea of visiting public beaches, especially when safety,

cleanliness, and organization are ensured. Public beach attendance among residents of these areas is also higher for both men and women compared to other regions. Conversely, residents of coastal areas without organized public beaches are more inclined to frequent private facilities.

The study further revealed that private facility users tend to visit locations within their geographical vicinity due to their availability. In contrast, public beachgoers are willing to travel long distances to reach a suitable public beach if one is unavailable nearby. This suggests that cities and towns with well-maintained public beaches—renowned for their cleanliness, organization, or other desirable features—can attract visitors from various regions of Lebanon. Furthermore, this finding highlights the potential of public beaches to foster connections among different social groups and regions, transcending existing differences. Moreover, even residents of towns or cities with public beaches may choose to visit public beaches elsewhere, seeking specific features or fulfilling particular needs that may not be available locally.

The regional analysis revealed that some coastal cities and towns in Lebanon are well-known for their public beaches, while others are recognized for their private tourism facilities. There are also cities where both public beaches and private facilities coexist. The survey results showed that some towns and cities seem to compete with each other to attract the largest number of public beachgoers, such as Sour, Jbeil, Batroun, and others. Interviews further revealed that certain municipalities have reached a stage of self-competition, striving to attract more visitors each season by improving the beach's management, organization, and services.

Approximately half of the municipal areas along Lebanon's coastline, from north to south, still include open beach sections visited by the public, albeit with significant variation in visitation rates. On one hand, this highlights the implications of any additional private investment along the coast, emphasizing the need to preserve what remains of the beaches and remove as many encroachments as possible. On the other hand, it indicates that the Lebanese coast still offers opportunities to meet local community needs for public beaches, particularly in the limited segments that have not yet been affected by private investments—contrary to the widespread belief that the situation is irreversible and unchangeable.

The case studies shed light on the economic opportunities that public beaches can provide to local communities. These benefits vary depending on the beach's management and organization, as well as the level of local spending. In contrast, private resorts typically offer limited job opportunities that are often restricted to the investors themselves and a small number of employees, many of whom are foreigners. In summary, public beaches have the potential to generate an integrated economic cycle that extends into the town itself, contributing to its development—something private investments cannot offer. The study found that the more decision-makers and those responsible for public beaches focus on management, organization, planning, innovation, and

connecting these beaches with landmarks, attractions, and other projects, the greater their potential becomes. This also leads to the creation of more job opportunities and broader benefits. The study also revealed that municipalities can find legal and innovative ways to capitalize on public beaches within their administrative boundaries, generating revenue to cover the costs of managing and organizing these spaces. Additionally, the study highlighted ways to involve the private sector constructively without seizing maritime public properties, restricting access to the beaches, or disrupting their continuity.

Nevertheless, the study pointed out that some towns have beaches almost entirely closed off for investors and encroachers. Other towns have industrial and service facilities occupying their shores, leaving no public spaces or even a promenade for residents. Some beaches remain neglected or have started to transform into waste dumps. However, the study also highlighted positive examples where local decision-makers, particularly municipalities, recognize the importance of preserving public maritime properties—or at least a portion of them—for the benefit of citizens. These municipalities understand how such efforts can contribute to more sustainable local development compared to that offered by private facilities.

In addition to municipalities that strive to improve beaches and their surroundings within their administrative boundaries, regardless of their financial capabilities, the study highlighted innovative municipal initiatives to protect beaches from encroachments. Examples include classifying a beach as a natural reserve or employing park-like designs to delineate public properties from private lands. In some cases, local communities play a pioneering role in protecting public maritime properties and preserving what remains of the beaches.

Finally, the study underscored cultural differences between cities, towns, and local communities, which influence their ability to attract visitors and the conditions set by supervising or organizing entities for public beaches.

The key recommendations, concluding this report and based on the survey, interviews, analysis, and the organization's expertise on public beaches over the years, are as follows:

- Enforcing laws, particularly Law No. 144/S issued in 1925, which defines the public properties of the Lebanese state, including maritime public properties. Exceptions must be prevented, and the legalization of encroachments under the guise of "occupying public maritime properties" should cease to preserve the natural diversity of the coastline and protect what remains of it for local communities, all citizens, and future generations.

- Returning to the National Physical Master Plan of the Lebanese Territory (NPMPLT) and unifying all regulations and laws concerning the coastline and its relation to adjacent properties, including setbacks, exploitation ratios, maximum heights, and pathways to the beach. Local master plans of cities and towns should be updated accordingly, while respecting local specificities and aspects. Efforts should aim to reconnect beaches to local communities and urban areas as an integral part of their identity, collective memory, and general landscape. Unified regulations, including partnership conditions with the private sector for beach management and organization, can enable municipalities to manage beaches without needing annual permits from the Ministry of Public Works and Transport. This ministry can then focus on oversight and accountability. It is also recommended to establish a dedicated department for maritime public properties, including public beaches or swimming areas, under the same ministry, replacing the current unit within the General Directorate of Land and Maritime Transport.
- Enhancing the effectiveness of the Coastal Monitoring Unit within the Internal Security Forces, increasing the efforts of the Coastal Surveillance Unit and its patrols, and providing them with resources to prevent violations and infractions.
- Encouraging, facilitating, and supporting the establishment of clean and organized public beaches across the Lebanese coast, ensuring full compliance with public safety standards, as well as providing necessary facilities, services, and signage. These beaches should be accessible to people with physical disabilities in line with Decree No. 1834 issued in 1999.
- Removing encroachments wherever possible along the Lebanese coastline by forming a national committee to assess each case based on unified scientific criteria. This includes considering the type, size, and age of the encroachment; its architectural, heritage, social, or historical value; the fees paid (or unpaid); its harmony with the surrounding environment; and its environmental and social impact. Financial penalties and legal sanctions should be imposed on violators. It is also necessary to explore ways to address violations arising from illegal and informal residential settlements located on several parts of the shoreline. This could be done either through the private sector under carefully studied conditions or via a public institution similar to the Elyssar Agency, which was established by Decree No. 9043 in 1996. It is essential to learn from the failure of that experience to ensure the success of any future attempts in this context.
- Activating the Tourism Police to manage and regulate beaches and establishing an Environmental Police unit to prevent undesirable practices, such as littering and leaving waste. Beaches should be cleaned regularly, with clear definitions of responsibilities and authorities in this regard.

- Enforcing Decree No. 15598 of 1970, which outlines the general conditions for establishing and operating tourist facilities, including Annex 8 on seaside baths and swimming pools. This annex specifies safety standards, such as monitoring, rescue operations, wave breakers, lighting, water cleanliness, and other services, including the requirement that all bathers wear proper swimwear. The purpose of highlighting this point is not to take a position on revealing or modest swimwear but to settle ongoing debates by noting that the law does not specify swimwear types or conditions. If enforced, the law would prevent any entity from restricting beach access based on swimwear type, as long as it qualifies as swimwear. The law should be updated to address gaps, such as determining the number of lifeguards needed or setting conditions for water sports like jet skiing. The Ministry of Tourism, as the primary entity responsible for this law, should work on enforcing it and raising awareness among local authorities, stakeholders, and citizens.
- Highlighting the economic potential of beaches to enhance the knowledge of municipalities and stakeholders about development opportunities missed due to over-reliance on private facilities.
- Emphasizing the importance of seaside corniches as public spaces with social and economic dimensions, particularly if there is a comprehensive vision and plan for the beach, corniches, and the town or city as a whole.
- Addressing sewage issues along the Lebanese coast to stop the environmental crimes resulting from it.
- Finding national and local solutions for solid waste management, including eliminating informal dumps and landfills scattered along the coast.
- Ensuring that industrial facilities near the Lebanese coast comply with environmental standards and preventing them from disfiguring the coastline and marine fronts.
- Enhancing public transportation in Lebanon to reduce the cost burden of transportation for public beachgoers. The Ministry of Public Works and Transport launched a public bus plan in July 2024 for Beirut routes, with plans to expand to other Lebanese regions. There are currently four coastal routes between Sour and Tripoli (B1, B6, ML2, and ML4).
- Launching awareness campaigns for local communities and citizens about their right to free access to public beaches, and training local groups to advocate for, monitor, and protect the coast.

- Promoting existing public beaches and open beach sections, highlighting their features, and marketing them as public spaces and tourist attractions to expand citizen awareness and options.
- Encouraging social, sports, and recreational activities on beaches and corniches.
- Allowing visitors to make voluntary contributions to support beach management and organization, with municipalities determining collection methods. Survey results showed that 11% of visitors are willing to pay $1, 31% are willing to pay between $2 and $5, and 34% are willing to pay between $5 and $10. The remaining 24% were unwilling to pay anything, which is natural and valid since they are visiting a public beach.

References

- Official Website of the Official Journal
- Official website of the United Nations Department of Economic and Social Affairs - Population Division
- Official website of NAHNOO Organization
- NAHNOO Organization Facebook Page